مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مجازرونهب

اعتذارات واعتر افات

جوني منصور

تمّ إنجاز هذا البحث بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

www.NAD.ps

نيسان 2022

مقدمة 4
صناعة الرواية الصهيونية لإخفاء التطهير العرقي 6
وثائق جديدة في الأرشيف الإسرائيلي تكشف مخططات لاقتلاع بدو النقب 8
1948 عام النهب 12
المجازر والجرائم في 1948 – شهادات واعترافات إسرائيلية 17
مجزرة "العباسية": 1947/12/13م 17
مجزرة "عرب الخصاص": 1947/12/18 18
مجزرة "القدس": 1947/12/29م 19
مجزرة "الشيخ بريك": 1947/12/30 22
مجزرة "سميراميس" في القدس: 1948/1/5 22
مجزرة "القدس": 1948/1/7م 23
مجزرة "السرايا العربية" في يافا: 1948/1/8 24
مجزرة "الرملة": 1948/1/15 24
مجزرة "حيفا": 1948/1/16 25
مجزرة "يازور": 1948/1/22 25
مجزرة "حيفا": 1948/1/28م 26
مجزرة "طيرة طولكرم": 1948/2/10 26
مجزرة "سعسع": 1948/2/14 27
مجزرة "القدس": 1948/2/20 27
مجزرة "حيفا": 1948/2/20 28
مجزرة "الحسينية": 1948/3/13 28
مجزرة "وادي شوباش": 1948/3/23 28
مجزرة "أبو كبير": 1948/3/31 29
مجزرة "الرملة": 30 /3 / 1948 29
مجزرة "قطار حيفا – يافا": 1948/3/31 29
مجزرة "دير ياسين": 9- 1948/4/10 29
مجزرة "أبو زريق": 1948/4/12 38
مجزرة "قالونيا": 1948/4/12 38
مجزرة "اللجّون": 1948/4/13 39
مجزرة "ناصر الدين": 13-1948/4/14 39
مجزرة "طبرية": 1948/4/19 40
مجزرة "حيفا": 1948/4/22م 40
مجزرة "عين الزيتون": 3-5/4/ 1948 40
مجزرة "أم الشوف": 12/ 5/ 1948 42
مجزرة "صفد": 13/ 5/ 1948 43
مجزرة قرية برير: 12-13 /5/ 1948 43

مجزرة "أبو شوشة": 1948/5/14 44
مجزرة "بيت دَرَاس": 1948/5/21 44
مجزرة بيت جيز: 22-23 /1948/5 45
مجزرة "الطنطورة": 1948/5/23-22 45
مجزرة "جمزو": 9/7/ 1948 51
مجزرة دهمش في اللد: 11-1948/7/12 51
مجزرة قرية البرج: 1948/7/15 56
مجزرة "المجدل" :1948/10/17 56
مجزرة "الصفصاف": 1948/10/29 57
مجزرة "الدوايمة": 1948/10/29 58
مجزرة "عيلبون": 1948/10/30 59
مجزرة "الحولة": 1948/10/30 60
مجزرة قريتي "دير الأسد والبعنة":1948/10/31 61
مجزرة (عرب المواسي): 1948/11/2 62
مجزرة "مجد الكروم": 1948/11/5 62
فلسطينيو الداخل بين التهجير والتوطين 69
مجازر ما بعد العام 1948 73
مجزرة قِبية 73
مجزرة كفر قاسم 76
مجزرة عيون قارة 83
يوم الأرض 86
مجزرة صبرا وشاتيلا 90
مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل 94
هبّة اوكتوبر – انتفاضة القدس والأقصى سنة 2000 97
ثلاثة حروب ومجازر على غزة وتقرير دولي واحد 102
خاتمة 107

مقدمة

شهد تاريخ الصراع العربي/الفلسطيني – الإسرائيلي مسلسل مجازر وجرائم قتل وتدمير واقتلاع منذ العام 1948. لكن في حقيقة الأمر، وقع عدد من المجازر والجرائم قبل النكبة؛ أي في فترة الانتداب البريطاني الذي لم يأبه لمعالجة العمليات الإرهابية التي ارتكبتها العصابات اليهودية المسلحة ضد الفلسطينيين وبلداتهم، بل إنه غض النظر عنها في كثير من الأحيان، وحتى أنه قدم مساعدة لتنفيذ بعض منها.

لكن إسرائيل قامت في عام النكبة 1948 بتطبيق مجموعة من خطط الاقتلاع والطرد والقتل كان أبرزها - بل أشهرها - "الخطة د" (خطة داليت)، طالت الفلسطينيين في عدد كبير من المدن والقرى. ونفذت المنظمات العسكرية، ثم الجيش الإسرائيلي ،مجازر في دير ياسين والطنطورة وبلد الشيخ والصفصاف والدوايمة وطيرة حيفا وعيلبون وعيلوط وغيرها.

لم تكن هذه المجازر وليدة الساعة؛ أي في ساعة هجوم عناصر من الجيش الإسرائيلي على بلدة ما، إنما جرى التخطيط لها مسبقًا كوسيلة ترهيب وتخويف لتنفيذ الاقتلاع والطرد، وإفراغ المدن والقرى من أهاليها وأصحابها الأصليين، ثم الاستيلاء على الأراضي والممتلكات كالبيوت والمركبات والمواشي والمصانع والمحلات التجارية والمؤسسات المدنية على مختلف أنواعها، تمهيدًا لتوطين مستوطنين أحضرتهم الحركة الصهيونية من كافة أصقاع العالم، في حين حوّل المطرودون بين عشية وضحاها إلى لاجئين افترشوا قبة السماء ريثما حظوا برحمة وشفقة من مؤسسات وهيئات عربية ودولية لتوفير المأوى والمأكل والملبس والطبابة وسائر الخدمات الأخرى.

كثيرة هي المجازر وأعمال القتل التي نفذتها إسرائيل على مدى عقود طويلة منذ اقتلاع الشعب الفلسطيني في العام 1948 وإقامة دولة إسرائيل على أنقاضه. لكننا اخترنا في هذه الدراسة نماذج منها، متخذين نهجًا خاصًا لنقدم صورة متكاملة حول المجازر وجرائم القتل التي نفذتها إسرائيل، وما أعقبها من ردود فعل إسرائيلية وفلسطينية وعربية وإقليمية ودولية.

يمتاز منهجنا في اختيار استعراض شامل لجرائم إسرائيل والمجازر الجماعية التي نفذتها وحدات وعناصر من الجيش الإسرائيلي (لواء الكسندروني في قرية الطنطورة مثلًا).

اعتمدنا في اختيارنا المجازر وجرائم القتل التي جرى تنفيذها بين عامي 1947 و1949؛ أي منذ صدور قرار التقسيم في الأمم المتحدة وحتى الهدنة مع الدول العربية، لكون ما يجمعها هو أن الضحايا هم الفلسطينيون، وهذا يعني أن الفلسطينيين مستهدفون أولًا وأخيرًا من قبل الحكومة الإسرائيلية وأذرعها الأمنية. وثانيًا لنبين أن الاستهداف ليس فقط لشخصيات معينة إنما للكل الفلسطيني في كافة مناطق فلسطين التاريخية، ناهيك عن الفلسطينيين خارج حدود فلسطين، والذين تعرضوا ولا يزالون لعمليات القتل والاغتيالات والتدمير في المخيمات ومواقع وجودهم وانتشارهم.

ولأن القائمة طويلة، فإننا اخترنا الاستطراد في وصف أبرز المجازر وجرائم القتل في فترة نكبة العام 1948وشرحها وتحليلها، وكان جل اهتمامنا منصبًا على عدد من المجازر حتى نبين أن أسلوب القتل والتدمير والاقتلاع هو ذاته لم يتغير، ما يؤكد طبيعة سياسات إسرائيل وتوجهاتها المستقبلية نحو السيطرة على الأراضي الفلسطينية وسط تغييب الحضور الفلسطيني، وأحيانًا عدة اقتلاعه واقتلاع جغرافيته وتاريخه.

من جهة أخرى، تطرقنا في عدد من المجازر والجرائم إلى مواقف وشهادات إسرائيلية رسمية أو فردية، أو لمؤسسات عمل أهلي ووسائل الإعلام وغيرها، وبيّنا بوضوح أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، في حال قيام وحدات عسكرية من قواتها الأمنية بتنفيذ عملية عسكرية، لم تعترف -حتى لو اعتبرت أجزاء منها خاطئة، وحتى لو تشكلت لجنة تحقيق فيما بعد - بما اقترفته أياديها، وأحيانًا كثيرة لم تقدم اعتذارًا مشفوعًا بالاعتراف، سواء أكان ضمنيًا أو شكليًا، إلا في حالات معينة كما في جرائم ومجازر نفذها شخص ما، فرد/مواطن إسرائيلي بعملية قتل جماعي، فإن الحكومة الإسرائيلية ووزراءها وسياسيها وأعلامها اختاروا الاعتذار والتعبير عن الأسف والتضامن مع عائلات القتلى والجرحى، واعتبار المنفذ للعملية مجرمًا وخارجًا عن أصول القيم اليهودية والإسرائيلية، وأنه عمل بمفرده دون أي علاقة مع الدولة، كما حصل في مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف بالخليل في العام 1994.

علمًا، أننا نشهد ومنذ عقود عدة مسلسلات من اعتذارات يقدمها رجال دولة، في فرنسا مثلًا اعترفت الرئاسة هناك بالمجازر الرهيبة التي حصلت في رواندا، وعبرت عن اعترافها بالألم الذي حصل في الجزائر دون الاعتذار الواضح والصريح منها. واعتذرت حكومة اليابان عما اقترفه جيشها من قتل خلال الحرب العالمية الثانية وأبدت استعدادها للتعويضات. واعترفت الحكومة الألمانية قبل عام بما اقترفه الاستعمار الألماني بحق شعوب، من جرائم قتل جماعي بلغت درجة الإبادة.

حتى لحظة كتابة هذا البحث، لم تعترف حكومة إسرائيل بالمجازر وجرائم القتل التي ارتكبتها تجاه فلسطينيين وذهب ضحيتها آلاف بأسلحة قواتها العسكرية والأمنية سواء أكانت تقليدية أم تكنولوجية. لكن هناك اعتذارات ومشاركة في الحزن في حالات خاصة، وفي عمليات قتل نفذها أفراد أو فرد وحده وعلى عاتقه، مع العلم أنه حتى في حالة ارتكاب مجزرة من جانب فرد، كحال مجزرة عيون قارة، كانت هناك محاولات لاعتباره مصابًا بمس من الجنون، وأنه لم يتمكن من ضبط أعصابه، وأنه اجتاز خبرة شخصية سيئة مع فلسطيني ما.

القضية المرتبطة بالاعتراف والاعتذار هي أخلاقية وقانونية وسياسية في أساسها قبل أن تكون أي شيء آخر. وبالتالي: كيف يتم النظر إلى هذه المجالات؟

بنظرنا، الاعتراف هو تبني منظومة تحمّل المسؤولية، وبالتالي دفع تعويضات مالية أو أي تعويض آخر للتخفيف من آثار تلك المجازر والجرائم، دون أن تتمكن من محو الذاكرة الوطنية الجمعية التي تبقى حاضرة وتأبى الغياب أو النسيان. ويقود الاعتراف إلى المحطة التالية، وهي الاعتذار والتعبير عن الأسف، وهي مرحلة التعاطف مع الضحية أو ما تركته الضحية خلفها من عائلة ومجتمع.

وبنظرنا أن الاعتذارات الإسرائيلية عما اقترفته من مجازر وجرائم قتل (في حالات محددة) ما هي إلا لتلميع نظام الحكم في إسرائيل ومنظومته الأخلاقية ليبقى عضوًا في نادي الديمقراطية الغربية الذي يعتبر إسرائيل كيانًا مستنيرًا ومنفتحًا.

يُعتبر الاعتذار والتأسف الذي أبداه سياسيون في إسرائيل في أعقاب مجازر وجرائم قتل بحق فلسطينيين خطوة نحو إراحة الضمير، مع الإبقاء على بصمات الجريمة قائمة للتدليل على بقاء القوة والهيمنة واللجوء إلى استعمال الأدوات والوسائل ذاتها في المستقبل. وهذا يعني أنه بغياب الاعتراف وحضور الاعتذار، يبقى خيار القيام بجرائم مستقبلًا قائمًا.

لهذا، لم يقف إلى يومنا هذا أي رئيس إسرائيلي أو رئيس حكومة أو رئيس الكنيست واعترف بالمجازر مرددًا أسماءها وتواريخها، بل اكتفى هؤلاء وغيرهم، حتى مواطنين إسرائيليين عاديين أشغلوا سابقًا موقعًا سياسيًا أو عسكريًا أو ثقافيًا، بالاعتذار.

فأداة الاعتذار في السياق الإسرائيلي تتماشى مع ما هو منتهج في الثقافة الغربية من التعامل مع أزمات إنسانية تتعرض لها دولها.

ويعود هذا الأسلوب الإسرائيلي في التعاطي مع المجازر والجرائم التي ارتكبت بحق الفلسطينيين إلى تبني الرواية الصهيو-إسرائيلية لقاعدة "الإنكار"، التي تعني عدم الاعتراف بالفعل، بل إلقاءه على عاتق الضحية. وأيضًا التشبث بالرواية الإسرائيلية التي تم تلميعها وإعدادها بإحكام وسط محاولات إخفاء وثائق وبراهين تتعلق بجرائم ومجازر عدة. فالرواية الإسرائيلية ترفض قبول أي رواية أخرى، بل تعتبر أي محاولة لرواية أخرى ظاهرة لا سامية تستهدف وجود الشعب اليهودي ومستقبله كشعب تعرض ولا يزال إلى ملاحقات واضطهادات عبر الزمن.

لكن مجزرة "الطنطورة" ستبين للقارئ - كنموذج في بحثنا هذا - فشل الرواية الإسرائيلية في فرض نفسها على حساب الرواية الفلسطينية.

نأمل أن نكون بهذه النماذج من المجازر والجرائم قد أوضحنا خلفيات حدوثها وتداعياتها وتفاعل الأطراف المعنية بها. والأهم، هو كيف يمكننا أن نأخذ هذه النماذج وغيرها أيضًا لتشكل قوة ضاغطة لتحقيق شيء من كرامة الشهداء، ودعمًا للحقوق الفلسطينية، السياسية منها أو غيرها؟ وأيضًا، كيف يمكن أن تُشكل هذه المجازر والجرائم قاعدة بيانات أولًا، ثم حقائق ووقائع، لتشكيل طاقم قانوني لبحث إمكانية رفع دعوى قضائية في محكمة الجنايات الدولية وتقديم إسرائيل إلى المحاكمة؟

صناعة الرواية الصهيونية لإخفاء التطهير العرقي

قدّر بن غوريون أن مسألة ما حدث عام 1948 ستكون في طليعة الجهد الدبلوماسي الإسرائيلي في العالم، وخاصة في مواجهة الحركة الوطنية الفلسطينية، إذا طُرد الفلسطينيون من أرضهم. واقتنع بن غوريون بأنه لا بد وأن تكون هناك رواية تقول بأن قادة العرب هم من أقنعهم بالمغادرة، وأنه في حال تحولت هذه الرواية إلى الرواية المهيمنة على أحداث النكبة، فإن العالم سيعتقد بأن مطالب الفلسطينيين بالعودة ستكون أقل قيمة.

اليوم، يتفق معظم المؤرخين - الصهاينة وغير الصهاينة ومؤرخي ما بعد الصهيونية - على أنه في 120 قرية على الأقل من أصل 530 قرية تم طرد سكانها الفلسطينيين من قبل القوات العسكرية اليهودية، وفي نصف القرى فرّ السكان من القتال ولم يُسمح لهم بالعودة. ولم يغادر السكان إلا في قرى قليلة بناءً على تعليمات القادة أو القادة المعروفين. يبدو أن بن غوريون كان يعرف هذا الوضع جيدًا. على الرغم من أن الكثير من المواد في الأرشيف الإسرائيلي عن اللاجئين الفلسطينيين لا تزال سرية، فإن المواد التي تم الكشف عنها سابقًا كافية لإثبات أنه في بعض الحالات أمر قادة الجيش الإسرائيلي بطرد الفلسطينيين وتفجير قراهم ومسح بعضها عن وجه البسيطة، وقد تم إطلاع بن غوريون عليها.

في العام 1961، سعى بن غوريون، من خلال مشروع، لكتابة رواية صهيونية ملفقة حول أسباب "هروب" الفلسطينيين في النكبة. توجه بن غوريون إلى معهد شيلواح لجمع مواد للحكومة حول موضوع "العرب". "الهروب من إسرائيل عام 1948"[1]

. تأسس المعهد كثمرة تعاون بين الجامعة العبرية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والجمعية الشرقية الإسرائيلية (التي وحدت الباحثين في الشرق الأوسط) وتولى إدارته يتسحاق أورون (رائد في سلاح المخابرات). أثبت البروفسور جيل إيال من جامعة كولومبيا في بحثه أن المعهد يعمل بشكل وثيق مع فيلق استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي زوده بوثائق استخباراتية بشكل منتظم. تم تصنيف معظم الدراسات التي تم جمعها في معهد شيلواح في سنواته الأولى ولم يتم نشرها لعامة الناس. قال الباحثون الذين عملوا في المعهد في الخمسينيات من القرن الماضي إن أنشطتهم كانت تتم في الغالب في الخفاء. انتقل المعهد في العام 1965 إلى جامعة تل أبيب، واستمرت علاقاته السرية مع مجتمع المخابرات لسنوات عديدة، حتى تم قطعها أخيرًا في العقود الأخيرة. غيّر المعهد في العام 1983 اسمه إلى "مركز ديان".[2]

بالنسبة إلى بن غوريون، كان المعهد مناسبًا تمامًا لنوع البحث الذي أراد إجراءه، لذلك اتصل به في العام 1961 وطلب منه جمع معلومات عن "هروب العرب". عندما تم تلقي طلب بن غوريون غير العادي في معهد شيلواح، كان مصحوبًا بتصريح نادر لتصفح الأرشيفات الإسرائيلية المغلقة لعامة الناس. سُمح للباحثين في معهد شيلواح بمراجعة وثائق النهب التي جمعتها المخابرات، والأهم من ذلك، المواد التي جمعها جهاز الأمن العام حول هذا الموضوع، والتي تم نقل جزء منها من خدمة أخبار الهغناه بعد العام 1948. يتذكر غاباي: "قيل لنا -" لا نعرف ماذا نفعل بكل هذه الأشياء، بكل هذه الصناديق". "ثم ذهبت إلى مقر جهاز الأمن العام مدة ثلاثة أو أربعة أيام وراجعت كل المواد ثم أحرقتها بالطبع، ولم يعطوها لنا". لكن في ما يتعلق بكومة واحدة من الوثائق، لم يُسمح حتى للباحثين في معهد شيلواح بتصفحها. كانت هذه محاضر اجتماعات حكومية منذ الحرب، حيث تمت مناقشة هروب الفلسطينيين وأحيانًا ترحيلهم من قبل وحدات الجيش الإسرائيلي.

وأوضح ماعوز، أحد كبار الباحثين في شيلواح، والذي أوكلت له مهمة صناعة الرواية الصهيونية، بأن المطلوب "إثبات أن الهروب جاء بتشجيع القادة العرب المحليين والحكومات العربية وبمساعدة البريطانيين وضغط الجيوش العربية

[1] للمزيد أنظر/ي مقالة شاي حزكاني، "البحث الذي من المفترض أن يثبت أن العرب 'هربوا' في حرب العام 1948"، هآرتس، 2013. انظر الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/magazine/.premium-1.2021786.

[2] م.س

(العراقية وجيش الإنقاذ) على السكان العرب المحليين. في تقرير الملخص الذي كتبه ماعوز إلى لوبراني، مستشار بن غوريون للشؤون العربية، اعتبارًا من أيلول 1962، بعد استكمال جمع الوثائق، أوضح أنه أنجز المهمة الموكلة إليه، وأثبت ما طُلب منه على النحو التالي:

"1. شجع القادة والمؤسسات العربية في إسرائيل وفي الخارج، العرب الفلسطينيين على الفرار، وأجبروا الشخصيات المحلية الناس على الفرار.

2. ساعدت الجيوش العربية و"المتطوعون" على الهروب من خلال إخلاء القرى ومعاملتهم القاسية للسكان المحليين.

3. ساعد الجيش البريطاني عددًا من العرب على الهروب.

4. لقد بذلت مؤسسات ومنظمات يهودية جهودًا لمنع الهروب."

واليوم، تعتبر هذه الرواية الصهيونية مقنعة إلى حدّ ما بالنسبة للعديد من الهيئات الدولية بسبب ما قام به معهد شيلواح من توثيق علمي ودراسات أكاديمية عملت على "شطب" و"حذف" دلائل دامغة في الأرشيفات السرية، وقامت بإعادة صياغة الرواية التاريخية على النحو الذي أراده بن غوريون[3].

وجدير بالذكر أن الكم الأكبر من الأوراق والتقارير والمستندات لا تزال سرية ومحجوبة عن الجمهور. حتى أن بعض الملفات التي سمح للمؤرخين الإسرائيليين الجدد بالوصول إليها، تم تصنيفها مؤخرًا على أنها سرية مرة أخرى. وتم تشكيل لجنة وزارية تشرف على مراقبة الملفات وتصنيفها وتحديد تاريخ فتحها أمام الباحثين والجمهور الواسع.

وثائق جديدة في الأرشيف الإسرائيلي تكشف مخططات لاقتلاع بدو النقب

لا بد أولًا من التعريف بـ "بدو النقب". هم القبائل العربية التي تعيش في منطقة النقب المتصلة بشبه جزيرة سيناء ويحاذيها شرقًا وادي عربة وتمتد من بعده صحراء جنوب الشام وشبه الجزيرة العربية. كانت منطقة النقب مقسمة جغرافيا بين قبائل الترابين والتياها والعزازمة والجبارات وقبائل أخرى، وأثناء فترة العثمانيين كانت صحراء النقب تعتبر منطقة تابعة لسيناء ويحكمها أمراء من قبيلة الترابين بأمر من السلطان عبد الحميد. كان البدو المستقرون يعيشون في بئر السبع وقرى ومناطق حضرية وكان البدو الرحل يعيشون حياتهم التقليدية في الصحراء بحثًا عن الماء والمرعى لجمالهم وأغنامهم، ويعيشون في خيام مصنوعة من جلود وشعر حيواناتهم، ويعتمدون في غذائهم في الغالب على

[3] م.س

منتجات الألبان والتمور والأرز واللحوم، ويقومون بحماية الحجاج والقوافل التجارية، ويمارسون التجارة مع سكان المدن والقرى الفلسطينية والمصرية المجاورة للحصول على البنادق والخناجر والأواني والبضائع المصنعة الأخرى.[4]

قبل إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، قُدر عدد البدو بنحو 110.000، وأثناء حروب عام 1948 و1967 هاجر معظمهم إلى سيناء والسعودية والأردن والقطاع والضفة، وبقي نحو 11,000 بدوي، وتم إسكان أغلبهم من قبل الحكومة الإسرائيلية في قضاء بئر السبع في منطقة تم تعريفها بـ "السياج"، تتألف من الأراضي الخصبة نسبيًا، وتقع في النقب الشمالي الشرقي والتي تضم 10% من صحراء النقب. وفقًا لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يوجد نحو 367,000 من البدو في إسرائيل، منهم 317 ألف بدوي يعيشون في صحراء النقب، والباقي في الجليل والمثلث.

يعيش أكثر من نصف البدو في النقب في الأساس في قرى غير معترف بها رسميًا من قبل الدولة. وهذا الوضع يترك أثرًا سلبيًا على مستويات المعيشة والحياة بمجملها.

نشط لواء غفعاتي بقيادة شمعون أفيدان في عملية إخلاء المنطقة الجنوبية من سكانها خلال الأيام العشرة (وهي فترة المعارك بين الهدنتين). فقامت الكتيبة الأولى في هذا اللواء بمسح المنطقة بين 8 و11 تموز 1948، ما أدّى إلى هرب معظم سكانها البالغ عددهم أكثر من عشرين ألفًا.[5]

كانت هذه العمليات مثار ردود فعل متضاربة في أوساط القيادة السياسية، حيث أن يعقوب شمعوني - أشغل المدير التنفيذي في دائرة شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية - كان من دعاة الحفاظ على بقاء البدو هناك، مما يمكن أن يساعد إسرائيل في مطالبها بالإبقاء على النقب في حدود دولة إسرائيل .وقدم زعماء ومخاتير المستوطنات في النقب شكاوى إلى بن غوريون أن الجيش الإسرائيلي يقوم بعمليات إحراق حقول البدو وسرقة قطعانهم ومواشيهم، مشيرًا إلى العلاقات الجيدة والجيرة الحسنة التي ربطت بينهم وبين البدو.[6]

وعملت قيادة الجيش الإسرائيلي بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة مع مصر في 24 شباط 1949 على طرد العرب البدو من النقب، خاصة من المناطق الحدودية ومناطق انتشار البدو شمالي النقب. ووافقت القيادة على طلب عدد من شيوخ العشائر البدوية بالإبقاء عليها، ولكنهم خضعوا لمخططات القيادة بنقلهم إلى منطقة شرقي بئر السبع، عرفت فيما بعد باسم "السياج".[7]

---

[4] عن موقع ويكيبديا – الموسوعة الحرة.
[5] أرشيف الكيبوتس الموحد بالماح تحت رقم: 1/ 120/ ب-36، تقرير عن يومي 27-28 أيلول 1948.
[6] أرشيف دولة إسرائيل، ملف رقم: 2564/9، رسالة من شمعوني إلى الدائرة السياسية بتاريخ 10 تشرين الأول 1948.
[7] أرشيف دولة إسرائيل، ملف رقم: م.ع. 297/60.

كانت فرق من الجيش الإسرائيلي تقوم بعملية مراقبة وتمشيط المنطقة شمالي النقب بهدف طرد المزيد من العشائر منها والاستيلاء على أراضيهم. وتم في نهاية العام 1949 طرد قرابة 500 عائلة بدوية إلى ما وراء الحدود، إلى جبال الخليل التي كانت تخضع لسلطات المملكة الأردنية الهاشمية. وحصل طرد مشابه باتجاه شبه جزيرة سيناء في خريف 1950.[8]

إذن، كانت أعمال الطرد نحو الأردن ومصر، وكان الهدف هو تقليل أعداد البدو الباقين في النقب، وفي الوقت ذاته الاستيلاء على المزيد والمزيد من الأراضي التي كانت بملكية البدو في النقب.

وكشفت بعض الوثائق التاريخية من الأرشيف الإسرائيلي مؤخرًا (2021) عن عملية عسكرية استهدفت بدو النقب بهدف تهجيرهم واقتلاعهم من مواطنهم هناك. وقام بالكشف عنها المحاضر والباحث الأكاديمي غادي الغازي.

ويكشف إلغازي في دراسته[9] عن عملية عسكرية قادها قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، موشي ديّان، هدفها -- وفقًا لوثائق إسرائيلية - انتزاع الأراضي من البدو بالقوة. وكتب ديان في رسالة، عثر عليها إلغازي، أن "نقل البدو إلى مناطق جديدة سيُلغي حقهم كأصحاب أرض، وسيتحولون إلى مستأجرين لأراضي الدولة."

وتحدثت وثيقة أخرى للحكم العسكري عن رفض البدو الانتقال من أراضيهم، وأنهم إذا لم "ينتقلوا طواعية" فإن الجيش "سيضطر إلى نقلهم"؛ أي نقلهم بالقوة. وأشارت الصحيفة إلى أنه حتى لو رفضت المحكمة دعوى أهالي العراقيب، فإنه ما زال هناك احتمال أن تتحول المواد التاريخية المرفقة بالدعوى إلى سابقة قضائية، مع تبعات أكبر بكثير من اعتراف محتمل بقرية واحدة.

وتزعم الدولة أن البدو غادروا أراضيهم خلال حرب العام 1948، ولم يعودوا إليها، وصادرتها الدولة. ورسخت الدولة هذه المزاعم بسن "قانون شراء الأراضي"، في العام 1953، الذي ينص على أن هذه الأراضي المصادرة انتقلت إلى ملكية الدولة. وادعى القانون أنه في تلك الفترة صودرت الأراضي من أجل "احتياجات تطوير حيوية"، وما زالت توصف كذلك حتى اليوم. وتأتي دعاوى عرب النقب لاسترجاع قسم من أراضيهم لأن السلطات لم تستخدم 66 ألف دونم من الأراضي التي صادرتها منهم بمساحة 247 ألف دونم.[10]

وتؤكد الدعوى أن مصادرة الأراضي جرت بصورة غير قانونية. فهناك شهادات كثيرة على طرد البدو من أراضيهم بالقوة، وتؤكد دراسة إلغازي الآن أن الحديث لا يدور عن شهادات وحسب، وإنما يثبت من خلال الوثائق الإسرائيلية، بأن الدولة وضعت مخططًا لتهجير السكان والاستيلاء على أراضيهم.

وجاء في تصريح مشفوع بالقسم تم تقديمه إلى المحكمة، أن البدو كانوا يزرعون أراضيهم بـ"بالحنطة، الشعير، الذرة، على سبيل المثال. وتواجدت بهائم فيها، بينها الجمال والخيول والحمير والخراف. وكانوا يبيعون منتجاتهم في بئر السبع".

---

[8] دان ياهاف. **طهارة السلاح**. ترجمة جوني منصور. مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2004. ص 198.
[9] غادي الغازي. ملف استراتيجي قومي؛ بحث تاريخي بإمكانه إعادة فتح ملف دعاوى البدو في النقب. **هآرتس** في 31 كانون الثاني 2022. واعتمدنا ترجمة بعض فقرات من هذه المقالة من موقع **عرب 48**. ترجمة بلال ضاهر.
[10] الغازي. مصدر سابق. أنظر أعلاه.

يكشف إلغازي في دراسته، لأول مرة، عن العملية العسكرية التي قادها ديان، في تشرين الثاني العام 1951، لطرد البدو من أراضيهم ونقلهم إلى منطقة أخرى في النقب، بمصادقة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يغآل يادين. وقال إلغازي إن "الدراسة تثبت حدوث ما نفاه (رئيس الحكومة حينذاك) دافيد بن غوريون، بأنه تم تنفيذ نقل منظم لمواطنين بدو من شمال غرب النقب شرقًا، وإلى مناطق مقفرة، بهدف السيطرة على أراضيهم. وحدث ذلك بمزيج من التهديدات، العنف، الرشوة والاحتيال".

وأشار إلغازي إلى حقائق أخرى، بينها "معارضة البدو واحتجاجاتهم، وإصرارهم على محاولة التمسك بأراضيهم، حتى بثمن الجوع والعطش، إلى جانب تهديدات الجيش وعنفه". وأضاف أنه "بالإمكان أن نرى كيف تم منع النشر وتنظيف التقارير مرحلة بعد أخرى إلى حين المصادقة على الصيغة التي بموجبها انتقل البدو "طواعية".

وعثر على رسالة بعثها ديان إلى هيئة الأركان العامة للجيش، في 25 أيلول العام 1951. وكتب فيها أنه "بالإمكان الآن نقل معظم البدو المتواجدين قرب (كيبوتس) شوفال إلى أراض جنوبي شارع الخليل – بئر السبع. وبذلك، سيتم إخلاء 60 ألف دونم كي نزرعها ونقيم بلدات. ولن يكون هناك بعد هذا النقل بدو شمالي شارع الخليل – بئر السبع".[11]

واعتبر ديان في رسالة أن "نقل البدو إلى أراض جديدة[12] سيلغي حقهم كأصحاب الأرض وسيكونون مستأجرين لأراضي الحكومة". وقال ديان قبل ذلك بسنة، خلال اجتماع لحزب مباي الحاكم، في حزيران العام 1950، إنه "يجب أن تكون سياسة الحزب موجهة بحيث نرى هذا الجمهور، 170 ألف عربي، كأنه لم يتم بعد حسم مصيرهم. وآمل أن تتوفر في السنوات القريبة إمكانية أخرى لتنفيذ ترانسفير (طرد) لهؤلاء العرب من أرض إسرائيل".[13] وبعد سنة نفذ هذه السياسة في النقب، إلا أن المواطنين البدو بقوا في البلاد.

وكتب يوسف تسور - وهو من كيبوتس شوفال – في رسالة أرسلها إلى قيادة حركة الكيبوتسات، أنه "تمت إحاطة المنطقة بشرطة الحكم العسكري بسيارات عسكرية. هرب الأشخاص، وفُككت الخيمة، وأوقف أولئك الذين قُبض عليهم عند السيارات ونُقلوا إلى تل عراد.

وكتب الحاكم العسكري هنغبي في إحدى رسائله أن "النقل تم بالأساس بواسطة الإقناع وضغط اقتصادي". وأضاف أنه "لم يكن لدينا أي أساس قانوني، وحتى أنه كان هناك أمر واضح بعدم استخدام القوة، ولذلك كان من الضروري التصرف بحذر والتنفيذ من دون التورط بمشاكل قانونية".[14]

[11] الغازي. مصدر سابق. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الغازي اعتمد على وثائق منشورة، وتلك التي كشف عنها وأورد مقاطع منها في مقالته هذه.
[12] الغازي. مصدر سابق. وأيضًا المقالة التفصيلية بقلمه في جريدة **هآرتس**، عدد 22 كانون الثاني 2022.
[13] الغازي. مصدر سابق.
[14] الغازي. مصدر سابق.

1948 عام النهب

ترافقت أعمال المجازر والقتل والطرد والتشريد مع عمليات سلب ونهب لممتلكات عربية منقولة قام بها جنود في المنظمات العسكرية اليهودية ثم في الجيش الإسرائيلي، وكذلك مواطنون يهود عاشوا سويًا مع جيرانهم العرب في المدن المختلطة والبلدات القريبة.

حتى بن غوريون عبر عن تفاجئه من هروب العرب، ومن النهب والسلب الذي قام به اليهود. وقال في إحدى جلسات حزبه "مباي" أن غالبية اليهود هم "حرامية". وأشار إلى أن قياديين في البالماح وفي الكيبوتسات من مؤسسيها شاركوا في النهب.[15]

وأدان بن غوريون عمليات النهب. أسوة بعدد من سياسي إسرائيل الذين أدانوا التهجير، علمًا أن الأغلبية الساحقة من أعضاء حزب مباي على سبيل المثال كانوا مؤيدين للتهجير.

لقد انشغل زعماء الحزب الحاكم في إسرائيل بعمليات النهب التي وقعت في العام 1948، ووجهوا اهتمامهم إليها دون اهتمام يذكر بعمليات القتل والمجازر والطرد التي نفذتها المنظمات العسكرية، سواء تلك التي كانت موالية لتيار حزب مباي أم غيرها.

وأشار آدام راز[16] أحد المؤرخين الإسرائيليين الممكن تصنيفه مع فئة المؤرخين الجدد، إلى عمليات نهب جرت في المدن كطبريا وحيفا وصفد واللد وعكا وبيسان والرملة وبئر السبع، حيث تم نهب بيوت بأكملها قام بها جيران، ومواطنون من حارات بعيدة وشرطيون. خصوصًا في المدن التي كانت بيوت العرب فيها عامرة ومفروشة بكامل احتياجاتها العصرية. ولا يمكننا وسط قراءتنا لاستمرار أعمال النهب إلا أن نفهم أن سياسة بن غوريون كانت مؤيدة بالخفاء أو بالسر لهذه الأعمال، لأنها لن تتيح أي فرصة لعودة العرب المطرودين من فلسطين.

كذلك تمت عمليات سرقة سيارات في عدد من المدن والقرى، تم تسليم بعض منها إلى الشرطة وقوات الأمن، إلا أن بعضًا آخر تم نقله إلى كيبوتسات للاستعمال العام، بالإضافة إلى ما تم نهبه على يد أفراد، دون أي ردع من قبل قوات الأمن. حتى الكنائس والمساجد لم تسلم من أعمال السرقة لمحتوياتها. وتلقى جنود في كتيبة يفتاح أوامر بتجريد العرب في اللد حتى من ساعات اليد والمجوهرات والنقود وغيرها، كي يتحولوا إلى عبء على الفيلق العربي عند وصولهم إليه مجردين من كل شيء.

استنكر القادة والضباط عمليات النهب في معظم الحالات، بل ولم يترددوا برفع تقارير واضحة للمسؤولين عنهم، اقتبس راز هذه البيانات مطوّلًا (إلى حدّ المبالغة). كتب يوسف نحماني، وهو أحد أهم شخصيات الهجرة الثانية وعضو مجلس مدينة طبريا البلدي حينها في الـ 22-23 من نيسان بمذكراته، عن عمليات النهب التي ارتكبت في طبريا المدينة الأولى التي نُهبت في العام 1948 مطولًا، حيث جاء في مذكراته: "تحرك اليهود بجماعات كبيرة ونهبوا بيوت ومتاجر العرب... لم يكن بمقدور عناصر الهغناه السيطرة على هذه الجموع، لأنهم أصلًا كانوا نموذجًا سيئًا وشاركوا بأنفسهم في عمليات النهب...

[15] آدم راز. **نهب الممتلكات العربية خلال حرب الاستقلال**. معهد عكيفوت لبحث الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، القدس، 2020. ص 23.
[16] أدام راز. **نهب الممتلكات العربية**... مصدر سابق. مواقع متفرقة من دراسته.

كما تغاضت قوات الشرطة الخاصة التي كُلفت بحراسة الممتلكات عن النهب. بل هناك ادعاء أن قوات الشرطة حصلت على رشوة مقابل الصمت والوقوف على الحياد. شارك الجميع - وبغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية – في النهب (رجالًا، نساء، علمانيين ومتدينين إلخ...) أشعر بالخزي والعار، وأرغب بالبصق على هذه الدولة ومغادرتها للأبد... سندفع ثمن ذلك حين نقف أمام أطفالنا وشبابنا".[17] (كتب راز، وقعت بعض الهفوات عند اقتباس هذا المقطع، فقد تحدث نحماني عما حدث في حيفا لا في طبريا).

أما بن غوريون فكتب في مذكراته عما حدث في حيفا في الأول من أيار - مذكرات استخدمها مؤرّخون كثر لاحقًا - التالي: "وجدنا في حوزة بعض أفراد "الهغناه" وقادتها في كثير من الأحيان، أغراضًا مسروقة".[18] اقتحم مواطنون وجنود يهود في مدينة حيفا شققًا مأهولة بفلسطينيين وسرقوا ممتلكاتهم أو طلبوا إتاوة مقابل عدم تهجيرهم. احتل "الدخلاء" (مواطنين وجنود) الشقق بالقوة، قام يوسف كوشنير مدير قسم الممتلكات في المكتب الذي أشرف حينها على الممتلكات العربية الواقعة في المدينة، بالاستقالة من منصبه في أعقاب حالة الانفلات وعمليات النهب.

أما موشيه سولومون الذي شغل منصب قائد سرية كتيبة موريا في لواء عتصيوني فتطرق من خلال مذكراته في السابع من أيار إلى عمليات النهب التي حدثت في القدس وتحديدًا في حي القطمون، الذي كان مأهولًا بسكان عرب انتموا للطبقة الوسطى قائلًا: "لقد تورط الجميع بعمليات النهب قادة وجنودًا على حدّ سواء... فقد أعمتهم شهوة التملّك والجشع. فتشوا كل البيوت واستولوا على كل ما وقعت عليه أيديهم، عليّ الاعتراف أن الجشع استحوذ عليّ أيضًا. بل وكدتُ أفقد قدرتي على التحكم بنفسي... يصعب تقدير حجم ثراء هذه البيوت... لكنني تحكمت بنفسي وكبحت جماح رغبتي قبل فوات الأوان...[19] أما قائد الكتيبة، نائبه، وآخرون فقد أخفوا تورطهم بعمليات النهب". تشاجر " الحَرامية" - وبحسب شاهدة عيان تُدعى حاجيت شلونسكي - على "الغلة"، حيث قالت الأخيرة: "شاهدتُ من نافذة منزلنا عشرات يسيرون في الشارع محمّلين بالغنائم... لم يكونوا جنودًا فقط، بل مواطنين أيضًا، لقد نهبوا كالمجانين".[20]

قاد هذا الانفلات الأخلاقي أيضًا إلى سرقة بيوت يهودية من قبل يهود! حيث كتب يتسحاق بن-تسفي، الذي شغل لاحقًا منصب رئيس الدولة، إلى بن غوريون قائلًا: "لا يمكنني التزام الصمت حيال عمليات النهب العرضية والعمدية. لقد تحولت السرقة إلى ظاهرة واسعة شملت البيوت اليهودية الواقعة في حي تلبيوت لا العربية فقط (المكان الذي هربت منه العائلات).. أما الغنائم فتنوعت وشملت ثلاجات، أسرّة، ساعات، كتب، ملابس وغيرها. لكن ما زاد الطين بله، أن لدينا أيضًا سوق لبيع هذه الأغراض المنهوبة. نُهبت شقق كانت بملكية يهود أصيبوا خلال المعارك التي جرت في شارع بن يهودا،

[17] بني موريس. **تصحيح خطأ. اليهود والعرب في فلسطين: 1936-1956.** عام عوفيد، تل أبيب، 2000. (بالعبرية) ص 86. بالاستناد على يوميات نحماني في أرشيف كيبوتس كفار جلعادي. ونشرها آدم راز. يمكن الاطلاع عليها على موقع:
https://storymaps.arcgis.com/stories/3e981e821d6b4d629795a45aae1e65ad
[18] بني موريس. **"1948 كانت سنة النهب"**، مقالته في جريدة **هآرتس**، عدد 26 أيار 2021.
[19] عوفر أديرت. **"رأوا بيانو وكراسي فحملوها على ظهر الشاحنة. كلهم عرفوا – وصمتوا"**، في **هآرتس**، عدد 2 تشرين الأول 2020.
[20] أديرت. المصدر السابق.

عقب تفجير سيارات مفخخة على يد عرب". كما واشتكى الحاخام موشيه يكوتئيل ألبرات قائلًا: "نهب إخواننا بني إسرائيل كما يحلو لهم!".[21]

تكررت الأمور نفسها في يافا التي سقطت بيد اليهود في منتصف أيار. حيث أفاد الصحافي جون كامحي بأنّ أعضاء منظمة الإيتسل الذين دخلوا المدينة نفذوا "عمليات سرقة بالجملة".[22] أما ما عجزوا عن نهبه فحطموه بما في ذلك النوافذ، البيانوهات، الزينة والثريات، وسط عاصفة من الهيجان المدمّر. انضم لهذا النهب والتدمير أيضا أعضاء الهغناه والبلماح، كانت هناك بعض المحاولات لضبط السَرَقة وردعها، لكنها فشلت جملة وتفصيلًا. حيث رفع أحد ضباط الشرطة وفي الـ 20 من أيار تقريرًا عن ذلك لمرؤوسيه جاء فيه التالي: "صادفنا مجموعة كبيرة من النساء، الأطفال والرجال الذين سرقوا كل ما وقع تحت أيديهم من كراسٍ، خزائن، قطع أثاث، أوانٍ منزلية، أغطية أسرّة، وسائد، أفرشة... قسمتُ رجالي إلى أربع مجموعات... اضطررنا ومع الأسف إلى استخدام القوة في أغلب الحالات... ألقينا قنابل هلع... لكننا وفي نهاية المطاف اضطررنا لإطلاق سراح المعتقلين، لعدم صدور أوامر بشأنهم".[23] كما استقال يتسحاق تشيزيك حاكم يافا العسكري في أواخر شهر تموز لعدم تعاون السلطات معه من أجل القضاء على ظاهرة النهب. حيث كتب خلال منتصف تموز التالي: "أسفرت عمليات النهب عن خروج 5,000 سيارة محمّلة بـ 20,000طن من البضائع من المدينة"، كانت غالبيتها ممتلكات صادرتها مؤسسات الدولة. امتدت عمليات النهب والسرقة الفردية إلى ما لا نهاية، حتى تذمر منها في شهر أيلول مئير لانيادو الذي استبدل تشيزيك، قائلًا: إن جنود لواء كرياتي اقتحموا بيوت العرب، اعتدوا عليهم، وسرقوا سجّادًا، ملابس، أجهزة راديو، ساعات وأغراضًا ثمينة أخرى. لم تسفر شكواه عن أي نتائج (أعني هنا إعادة الممتلكات لأصحابها أو معاقبة الفاعلين). لكنه، وعلى الأقل قام بإبلاغ وزير الأقليات، بيخور-شالوم شطريت، بذلك.[24]

شملت عمليات النهب تخريبًا شاملًا للممتلكات. حيث، أفاد لانيادو بأنّ جنودًا دمروا مقابر في يافا، وقال بصريح العبارة: "يؤسفني إبلاغكم بارتكاب أفعال مروعة، فقد كُسرت شواهد القبور والصلبان من خلال إطلاق النار عليها مباشرة. كما دُمرت تماثيل رخام إيطالية ثمينة بطريقة متوحشة".[25] أما موشيه شاريت - وزير الخارجية حينها - فصرح خلال جلسة سكرتارية حزب مباي في الكنيست في 31 كانون الأول عام 1949 أن: "حول الجنود - في أمكنة عدّة- أماكن العبادة لأماكن قذرة وإلى بيوت خلاء، وملأوا الأرض بالبراز...كسروا أصابع التماثيل لسرقة بعض المجوهرات، سرقوا أحجارًا كريمة وجواهر من الأديرة... (استخدموا) الأدوات المعدة للطقوس الدينية للتدفئة".[26]

---

[21] أوردها آدم راز على موقع ستوري ماب المذكور في ملاحظة رقم 14 السابقة.
https://storymaps.arcgis.com/stories/3e981e821d6b4d629795a45aae1e65ad
[22] بني موريس. **1948 كانت سنة النهب**. مصدر سابق.
[23] بني موريس. مصدر سابق.
[24] عنات شتيرن. **محاربون أمام المحكمة. الحاكمة العسكرية في حرب الاستقلال**. ياد اسحق بن تسفي، القدس، 2021. ص ص 169-176.(بالعبرية)
[25] بني موريس. **1948 كانت سنة النهب**. مصدر سابق.
[26] موريس. مصدر سابق.

شهادة شيرينساك رئيس الكنست لاحقًا، خلال جلسة مجلس الهستدروت التنفيذية في الـ 14 من تموز،[27] عقب تهجير مدينتي اللد والرملة بيوم أو يومين: "تسود منذ أسابيع طويلة حالة انفلات... ونكتشف حقائق تتعلق بالسرقة، النهب، وبممارسات قوات الاحتلال اليهودية".[28]

وتشير شهادة إليعزر باور عن حزب مبام في الجلسة أعلاه، إلى وجود رابط مباشر بين التهجير وعمليات النهب قائلًا: "ليس صدفة أن يتزامن التهجير مع النهب بهذا الشكل، فهناك نية غير معلنة - لكنها ناجعة جدًا - تهدف إلى تهجير العرب من خلال زعزعة قاعدتهم الاقتصادية".[29]

شلومو كيدار عن اجتماعه في مطلع حزيران 1948 مع وفد من يهود صفد:

حيث حضر إلى تل-أبيب حينها وفد يهودي من أعيان مدينة صفد، التي احتلت وهجر سكانها من قبل قوات الهغناه، طالب هؤلاء بعد لقائهم بشلومو كيدار مساعد سكرتير الحكومة الشخصي، بمنع سكان صفد العرب من العودة للمدينة. أبلغ كيدار سكرتير الحكومة، زئيف شارف، بأنّ الوفد علّل طلبه بالآتي: "سيفشل اليشوف اليهودي في صفد في التعامل مع الضغوطات التي ستسفر عن عودة العرب، خاصة أنّ معظم ممتلكاتهم قد نُهبت منذ لحظة مغادرتهم.. وعليه يصعب التنبؤ بردة فعلهم على ذلك". حذر الوفد من خلال لقائه المذكور، من مغادرة اليهود للمدينة في حال سمحت السلطات بعودة العرب للمدينة.[30]

ويتضمن بحث آدم راز مئات حالات السرقة والنهب والسلب من طرف جنود إسرائيليين ومواطنين ورجال سياسة وشخصيات مرموقة. ويوفر الكتاب عددًا من النماذج وحالات النهب من خلال تقارير وصلت إلى الحكومة بكافة وزاراتها، وأيضًا إلى قيادة الجيش، وعلى ما يبدو، فإن الدولة - وعلى الرغم من نقاشات حادة في بعض الاحيان - لم توقف هذه الأعمال، ولم تقدم أشخاصًا إلى محاكمات إلا في حالات نادرة. وهكذا، شمل الاحتلال أعمال طرد الفلسطينيين من قراهم وبلداتهم، وأعمال قتل وتنفيذ مسلسلات من المجازر، والاستيلاء على الممتلكات المنقولة بكافة أشكالها وأنواعها. ما يعني أن الفلسطينيين قد خسروا كل شيء، ولم يبق لديهم أمل حتى بالممتلكات المنقولة التي كان يمكن لهم أن يأخذوها معهم في طريق اللجوء، علما أن عددًا محدودًا فقد نجح في إخراج بعض ممتلكاته المنقولة.

ولتوضيح الصورة نورد هنا بعض النماذج التي يقدمها راز حول السلب والنهب في عام النكبة.

تم نهب قرى زرنوقة وقبيبة وعاقر بعد احتلالها في عملية باراك في أيار 1948، وكتب قائد منطقة رحوفوت في أوائل حزيران: "استمر السطو الجماعي [بينهم] دون انقطاع". وأضاف أن قوات من الكتيبة 55 في لواء جفعاتي والحراس لا يتدخلون في منع النهب (حتى أن جنودًا سرقوا أموالًا وممتلكات من الأسرى الذين وقعوا في أيديهم).[31]

---

[27] ياهاف. مصدر سابق. ص 190.
[28] موريس. مصدر سابق.
[29] موريس، مصدر سابق.
[30] موريس. مصدر سابق. **1948 كانت سنة النهب والسلب**. (بالعربية أيضا).
[31] أدام راز. **نهب الممتلكات العربية خلال حرب الاستقلال**. عكيفوت، معهد لبحث الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. القدس، 2020. ص 184.

وتبعًا لهذه القضية، توضح تقارير الجيش الإسرائيلي في أرشيف الجيش، وأيضًا في أرشيفات أخرى: "عندما رفعت القيود الأخلاقية، لم يكن الأمر مجرد نهب، وإنما أيضًا الدمار الكبير. عالجت دائرة الأملاك العربية موضوع التدمير في القبيبة وزرنوقة :الدمار الذي لا طعم له ولا غرض سوى انحلال الغريزة.

تم تدمير الآلات، وقتلت الحيوانات العاملة، وأحرقت المنازل ومخازن الحبوب. حبوب كان من الممكن أن تفيد الجيش نفسه وخزينة الدولة، وذلك على الرغم من التوسل إلى الجنود بأن لا يفعلوا ذلك".[32]

وحول أعمال السلب المرفقة بقتل بدون أي ذنب اقترفه القتلى، ووسط غياب أي محاكمة، يورد راز حادثة تبين هذا النهج من الإجرام الذي قام به جنود الاحتلال في عام النكبة:

"في 30 تشرين الأول 1948، بعد يومين من احتلال قرية الجش في قضاء صفد، حاصر الجيش القرية وأجرى عمليات تفتيش فيها. نهب الجنود أثناء التفتيش

بعض منازل المواطنين، وسرقوا نحو 605 جنيهات، ومجوهرات وأشياء ثمينة. عندما طلب المواطنون إيصالات، تم نقلهم إلى مكان

بعيد وقتلوا رميًا بالرصاص. واحتج القرويون على الفعل أمام قائد المنطقة

مانو فريدمان، الذي أمر بإحضار جثث الموتى إلى القرية. إصبع واحد منهم كان مبتورًا. وهذه أسماء المتوفين: يوسف سليم هاشول (24 سنة)، رفائيل يوسف هاشول(48 سنة)، إلياس أندراوس حداد(24 عاما)، وشقيقه فارس أندراوس حداد (34 عامًا).

وخلف القتلى وراءهم نساء وأطفالًا".[33]

في تقرير لافت للانتباه ورد في ملف احتلال قرية الهودية في 4 أيار 1948 على يد منظمة الإرغون، جاء الوصف التالي:

"سيطرنا على خمس سيارات وأحضرناها إلى معسكر الأرغون القريب من مستشفى "جبها"، وبعد مرور شهرين من أخذنا السيارات من أراضي أبو كشك، أعلمونا أن العرب تركوا القرية وهربوا. قمنا بتجميع السيارات التي أخذناها وسيارات مدنية أخرى مع سائقيها ونزلنا إلى القرية وأفرغنا كل ما وجدناه هناك، وخصوصًا أننا أحضرنا أثاثًا، مؤنًا، حصانين، سجادًا وأدوات منزلية".[34]

وهكذا، نجد أن مسلسل الجرائم والمجازر لم يكن هو الوحيد في المشهد المؤلم والمحزن الذي أصاب الشعب الفلسطيني، إنما سرقة ممتلكات أبنائه حتى آخرها. وإن كان بحث راز الأول في شموليته وتفاصيله، فقد أشار عددًا من الأبحاث السابقة إلى ظاهرة السلب والنهب في المدن والقرى الفلسطينية.

---

[32] راز. مصدر سابق. ص 185.
[33] راز. مصدر سابق. ص 191.
[34] ملف عن احتلال قرية اليهودية. رقم الملف: ك 1/7/7/4، أرشيف جابوتنسكي.

المجازر والجرائم في 1948 – شهادات واعترافات إسرائيلية

مجزرة "العباسية": 1947/12/13

العباسية قرية عربية فلسطينية تبعد عن مدينة يافا 13 كيلو متراً شرقاً.. بلغ عدد سكانها عام 1945 نحو 650 نسمة. مساحتها 101 دونم. ومساحة أراضيها 20540 دونمًا.

المجزرة:

يوم السبت 1947/12/13، وفي وقت كان فيه جيش الانتداب البريطاني لا يزال يسيطر على فلسطين، نفذت عصابة "الإرغون " الإرهابية هجوماً على قرية العباسية (تسمى أيضًا قرية "اليهودية" نسبة للقرية التي سبقتها، ولمقام فيها باسم "هوذا"). وكان الصهاينة المهاجمون متنكرين في زي جنود بريطانيين، وقد أطلقوا النار على العباسية وفجّروا عددًا من منازلها، وأطلقت النيران على عدد من السكان الذين كانوا يجلسون أمام مقهى القرية، وزرع القتلة مجموعة من القنابل الموقوتة، وزرعت العبوات الناسفة في عدد من المنازل.[35] وصل إلى المكان العديد من جنود الاحتلال البريطاني، لكنهم لم يتدخلوا، بل قاموا بتطويق العباسية تطويقًا جزئيًا، وتركوا للقتلة طريقًا للهرب من الجهة الشمالية. وكان عدد المهاجمين أربعة وعشرين.

بلغ عدد ضحايا هذه المجزرة 7 شهداء، وأصيب سبعة آخرون بجراح خطيرة توفي اثنان منهم لاحقًا، كان من بينهم طفل في الخامسة من عمره وأمه في العشرين من عمرها. وأصيب خمسة آخرون نتيجة لانفجار العبوات الموقوتة في الأيام التي تلت المجزرة.

أمّا القرية فتمّ هدمها بقرار حكومي، وأُقيمت على أراضيها مستعمرة "أيهود". وبقي مسجد القرية ومنازل عدة تستعمل لأغراض سكنية وللتخزين.

[35] وليد الخالدي. كي لا ننسى؛ **قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998. ص 711.

مجزرة "عرب الخصاص": 1947/12/18م

الخصاص قرية عربية فلسطينية، تقع في الجزء الشمالي من سهل الحولة. كان عدد سكانها عام 1945 نحو 470 نسمة، وكان منهم "عرب الفضل" وزعيمهم الأمير فاعور . وكانت لهم علاقات ودية مع المستوطنات اليهودية المجاورة، وأبرزها: كيبوتس دفنة وكيبوتس كفار غلعادي. تردت هذه العلاقات في السنة الأخيرة قبل الطرد، وخصوصًا منذ الإعلان عن قرار التقسيم.

المجزرة:

بعد قرار التقسيم في 1947/11/29 بينما كان خمسة من العمال العرب في طريقهم إلى أعمالهم، قام ثلاثة من صهاينة مستوطنة "معيان باروخ " بإطلاق النار على هؤلاء العمال العرب. ونتيجة هذا الاعتداء أصيب أحد الصهاينة بطعنة سكين أدت إلى وفاته. ومع انتشار خبر مقتله، تلقى قائد كتيبة "البالماح " الثالثة التي كانت ترابط في منطقة "ايبلت هشاحار" خبر الحادث، فأسرع "موشي كلمان" مساعد قائد الكتيبة إلى موقع الحادث، ثم طلب "مولا كوهين" قائد كتيبة "البالماح" القيام بعملية انتقامية ضد قرية الخصاص، "لأن اغتيال شخص يهودي يُعد إباحة للدم اليهودي"، وعلى الرغم من أن التهمة الموجهة إلى سكان الخصاص لم تثبت عليهم، فإنه تقرر مهاجمة الخصاص. وقام موشي كرمل قائد لواء "كرمل" بتسليم قيادة الكتيبة الثالثة أمرًا من قسم العمليات في رئاسة الأركان، يقضي بالقيام بعملية انتقامية تهدف إلى حرق المنازل وقتل الرجال في الخصاص. ونفذت العملية في 1947/12/18م. وقام بالتنفيذ سريتان من تلك الكتيبة بقيادة يعقوب لافينجر ودافيد تشركرسكي. وقاد الهجوم ميدانيًا موشي كلمان. واقتحم خبراء المتفجرات عددًا من منازل القرية وألقوا قنابل فيها وأطلقوا عيارات نارية بدون تمييز.

في فرقة لافينجر، تلقت راحيل شطال برادا - وهي قائدة فرقة جنود - أمرًا بإلقاء قنبلة هجومية على أحد المنازل، سمع من المنزل بكاء طفل، وعلى الرغم من هذا ألقيت القنبلة.[36]

موقف ناحوم هوروفيتس(من منظمة هشومير وعضو مستوطنة تل حاي):

أثارت هذه العملية هوروفيتس، وقال إن المحاربين الذين هجموا على القرية هم "أناس لا يحتملون، قاتلو نساء وأطفال، ويجب نبذهم من جماعة شعب إسرائيل". وسافر هوروفيتس إلى مقر قيادة الهغناه في تل أبيب للقاء بن غوريون، وادعى أمامه أن العملية مرفوضة، واتهم مولا كوهين (قائد لواء يفتاح) بقتل نساء وأطفال، وطلب إقالته. [37]

موقف غاد ماخنس (وهو مستشرق وأكاديمي معروف):

"إن العملية كانت خطأ فادحًا، وكان يجب ألا تكون أبدًا".[38]

---

[36] أرشيف دولة إسرائيل تحت رقم: م.م 5667/ج/25.
[37] ياهاف. مصدر سابق. ص 151.
[38] ياهاف. مصدر سابق. ص 151.

ومستشرق آخر هو إلياهو ساسون، قال: "يجب ألا نؤسس أمننا على القوة فقط، إنما يجب البحث عن سبل للتفاهم مع العرب".[39]

أما رد موشي ديان ويغآل ألون (وهو رد مبني على مفاهيم عسكرية):

"لا يمكن الفصل بين المنازل. يجب الدخول إليها كلها. يجوز تنفيذ عقاب جماعي الآن. أما الدعوة إلى سلام وتهدئة فسيفسر على أنه علامة ضعف".[40]

لم يتوقف هوروفيتس عن التحقيق في مقتل اليهودي الذي بسببه شن البالماح هجومه على القرية، فتبين له أن القتلة لم يكونوا من قرية عرب الخصاص، إنما من "عرب كِلا" في لبنان.

موقف يوسف سابير مندوب حركة الصهيونيين العموميين في مقر القيادة:

أمر واحد متفق عليه، وهو أننا غير معنيين بزعزعة في مكان نود العيش فيه بهدوء مع جيراننا. وبحسب ما وصلني فإن هذه العملية كانت بعكس كل مسار أردناه. ويجب أن ينال المسؤول عن العملية عقابًا شديدًا".[41]

موقف دافيد بن غوريون:

لا تستطيع هذه اللجنة أن تتحول إلى محكمة. يتم نقل التوضيحات والتفسيرات لما حصل هناك إلى هيئة الأركان العامة للهغناه".[42]

تضمن تقرير قائد القوة المنفذة أنها قتلت "12" شخصًا من عرب الخصاص بينهم عدد من النساء والأطفال. لكن اتضح فيما بعد أن جميع الشهداء كانوا من النساء والأطفال، لأن الرجال كانوا قد غادروا القرية قبل تنفيذ المجزرة بوقت قصير.

مجزرة "القدس": 1947/12/29

في التاسع والعشرين من كانون الأول عام 1947، ألقت عصابة "الإرغون" الإرهابية الصهيونية، برميلًا مملوءًا بالمتفجرات، عند باب العمود في القدس، ما أدى إلى استشهاد 14 عربيًا وجرح 27 آخرين. واعترف تنظيم الأرغون بمسؤوليته عن هذه العملية.[43]

---

[39] ياهاف. مصدر سابق. ص 151.
[40] ياهاف. مصدر سابق. ص 151.
[41] **يوميات بن غوريون** في 10 كانون الثاني 1949.
[42] ياهاف. مصدر سابق. ص 151.
[43] جريدة "دافار" عدد 30 كانون الأول 1947. ص 1.

مجزرة "بلد الشيخ": 1947/12/31 - 1948/1/1

قرية لا تبعد عن مدينة حيفا سوى 4 كيلومترات. تعود أصول عائلتها الرئيسة إلى الشيخ السهلي الذي له مقام في القرية. وفي القرية مقبرة كبيرة دفن فيها الشهيد عز الدين القسام في العام 1935. كان معظم سكانها من العمال الذين جاؤوا إلى حيفا للعمل في مصانعها، خصوصًا مصافي البترول وما يتبعها، وبلغ عددهم في عام النكبة قرابة الخمسة آلاف نسمة.

المجزرة:

ألقى عناصر من منظمة "الأرغون" في الثلاثين من كانون الأول 1947 قنبلتين من سيارة باتجاه مجموعة من العمال كانوا واقفين عند مدخل مصافي البترول بحيفا، قتل جراءها ستة عمال عرب وجرح نحو خمسين شخصًا. وصلت أخبار المجزرة إلى العمال العرب الذين كانوا يعملون في ورديتهم داخل المصافي فهجموا على العمال اليهود وقتلوا 39 منهم.[44]

يتفق الباحثون والمحققون أن الباعث وراء هذه الاضطرابات كان ما قامت به منظمة الأرغون الإرهابية.[45]

ودار نقاش داخل هيئة الأركان العامة للهغناه لخّصه يغآل يدين رئيس دائرة العمليات: "عدم تنفيذ أي عملية انتقام". ولكن النقاش في نهاية المطاف أثمر عن الموافقة على تنفيذ العملية.

موقف يغآل يدين بعد مناقشة خطة العملية:

"أصادق على العملية ضد قريتي بلد الشيخ وحواسة بهدف معاقبة عمال المصافي القاطنين فيهما. لكن عليك الامتناع عن التعرض للنساء والأطفال".[46]

وأصدر موشي كرملي قائد لواء كرمل أمره: "بمهاجمة القرية وإلحاق أكبر قدر من الإصابات بالرجال والممتلكات، والامتناع عن التعرّض للنساء والأطفال".[47]

في ليل 31 كانون الأول عام ،1947 "عيد رأس السنة الميلادية" و1 كانون الثاني عام 1948، قامت قوّة مشتركة مؤلفة من الكتيبة الأولى من "البالماح" ومن لواء "كرميلي" يقودها حاييم أفينوعم بالهجوم على قريتي بلد الشيخ وحواسة المجاورة. وقد بلغ عدد ضحايا هذه المجزرة وفق المصادر الصهيونية 60 شهيدًا. وحسب ما ورد في تقرير قائد العملية/ المجزرة: "لقد أسكتت قواتنا النيران ودخلت إلى القرية، وبدأت العمل في البيوت، حيث جعلت كثافة النيران من المتعذر عليهم أن يتفادوا النساء والأطفال".

موقف يسرائيل ليساور – ليئور قائد وحدة رقم 22 في لواء كرملي:

---

[44] الخالدي. **كي لا ننسى**. مصدر سابق. ص 78.
[45] اعترفت منظمة الأرغون بمسؤوليتها عن العملية الإرهابية في مصافي البترول بحيفا. إنظر: ديفيد نيف. معارك الإيتسل في حرب مكشوفة. المجلد السادس، مؤسسة كلاوزنر وهدار، تل أبيب، 1980. ص ص 19-20.
[46] بني موريس. **ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**. دار الجليل، عمان، 1993. ص 132.
[47] جلعاد زروبابل (محرر). **كتاب البالماح**. المجلد الثالث، ص 55.

قال:"كانت المنازل الأمامية في القرية مهجورة كليًا، وكان في مركز القرية نساء وأطفال [48]وعدد قليل من الرجال. عرفنا بوضوح أن بقية الرجال قد لاذوا بالفرار. قتل 16 عربيًا وجرح آخرون. وقامت الوحدة بنسف وتفجير أبواب ومداخل منازل كانت مغلقة".

<u>موقف يغآل ألون قائد البالماح:</u>

"يجب أن يتلقوا عقابًا جماعيًا، أن نهدم أكثر وأن نقتل منهم أكثر مرفقين ذلك بحملة إعلامية واسعة فيها تهديد ودعوة للسلام. بدون عملية كهذه لا فائدة لكل ما نقوم به. على الناقمين علينا ومنتقدينا أن يفهموا من نحن".

أما مراسل " نيويورك تايمز " فقد كتب تقريرًا عن هذا الهجوم، بتاريخ 1948/1/7م جاء فيه : (في ليل 31كانون الأول سنة 1947 و 1كانون الثاني 1948، شن " الهغناه " هجومًا على بلد الشيخ، وزعمت أن ذلك انتقام لمقتل اليهود في الاشتباكات التي وقعت في مصفاة النفط "الريفاينري". ويضيف مراسل النيويورك تايمز: "فيما كانت مجموعة متنكرين بكوفيات بيضاء عربية تطلق النار للتغطية من التلال المشرفة على القرية، دخلت مجموعة أخرى أكبر منها بكثير إلى أطراف القرية وهاجمت منازل عدة بالقنابل اليدوية والرشاشات، فقتلت العديد من المدنيين العزل كان منهم الأطفال والنساء والعجزة".[49]

وكان لمجزرة بلد الشيخ، إضافة إلى حوادث العنف الأخرى، تأثير مدمر على معنويات السكان العرب في مدينة حيفا. وقد جاء في تاريخ الهغناه: "إن قوة قوامها 170عنصرًا من " البالماح "أمرت بتطويق بلد الشيخ وإلحاق الأذى بأكبر عدد ممكن من الرجال، وقد خلف المهاجمون خلفهم أكثر من 60 قتيلًا كان بينهم عدد من النساء والأطفال والعجزة."[50]

وقدرت إحدى الروايات عدد الشهداء بـ30 شهيدًا. ولقد دمر القتلة عشرات المنازل في القرية.

وللحقيقة والتاريخ، فإن معظم الشهداء في هذه المجزرة كانوا من العمال العرب الذين كانوا يعملون في مصفاة النفط (الريفاينري) القريبة من بلد الشيخ، وكان هؤلاء العمال من قرى مختلفة، وكانوا يقيمون في منطقة "حواسه". وحواسة هذه هي جزء من أراضي بلد الشيخ، وكانت مبنية في معظمها من أكواخ من الصفيح.

جرى مناقشة العملية في لجنة الأمن التابعة للهغناه في حيفا.

<u>ومما قاله يعقوب ريفتين من قيادات "هشومير هتسعير":[51]</u>

"كان تصرف العرب غريبًا. كان بينهم عدد لم يشترك في عمليات الهجوم، إنما دافع عن قريته. لهذا لم تكن هناك ضرورة لرد فعل من طرفنا ضد جمهور مجهول، فلا يمكننا معرفة من هم المصابون. وكان علينا أن نعرف من علينا إصابته". "إن

[48] ياهاف. مصدر سابق. ص 172.
[49] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 78.
[50] ياهاف. مصدر سابق. ص 173.
[51] على موقع عكيفوت كالتالي: https://www.akevot.org.il/article/riftin-report/

قيادات العمل في الريفايزي معروفون لنا". وحسب رأي ريفتين إن رجال الأرغون هم السبب ويجب معاقبتهم لأنهم ورطوا الهغناه.

موقف بن غوريون من وجهة نظر ريفتين ومن المجزرة عمومًا:[52]

"نحن في حرب، ولا يمكن في حرب التمييز بشكل فردي. طبعًا في هذا الجانب غبن ما، لكننا لن نتمكن من الاستمرار إذا تبنينا هذا الموقف. من الممكن التمييز بين منطقة وأخرى، ولكن لا يمكننا أن نقوم بعملية تمييز فردية – شخصية، ولا توجد أي حرب كهذه في العالم. يجب ألا يشعر العرب أن الأمور مهملة. هذه حيفا وليست الخليل، يجب أن تكون مدينة يهودية. حسن أنهم فعلوا هكذا".[53]

مجزرة "الشيخ بريك": 1947/12/30

الشيخ بريك قرية عربية فلسطينية في قضاء حيفا.

المجزرة:

في العام 1947 هاجمت العصابات الإرهابية الصهيونية قرية "الشيخ بريك " وقتلت 40 شخصًا من أهلها.[54]

مجزرة "يافا": 1948/1/4

في اليوم الرابع من كانون الثاني عام 1948، ألقت عصابة " شتيرن" الإرهابية الصهيونية، قنبلة على ساحة مزدحمة بالناس في مدينة يافا فقتلت 15 شخصًا، وأصابت 98 آخرين بجراح.[55]

مجزرة "سميراميس" في القدس: 1948/1/5

في الخامس من شهر كانون الثاني عام 1948، نسفت عصابة "الهغناه" الإرهابية الصهيونية بالمتفجرات فندق "سميراميس" الكائن في حي القطمون العربي في مدينة القدس، فتهدم الفندق على من فيه من النزلاء ومعظمهم من العرب، واستشهد في هذه المجزرة 26 عربيًا وجرح أكثر من 20 آخرين. ومن بين القتلى القنصل الإسباني العام في القدس وعدد من الأطفال والنساء. وبعد هذه المجزرة بدأ سكان حي القطمون بالنزوح نظرًا لقربه من الأحياء اليهودية.[56]

---

[52] عكيفوت. المصدر السابق أيضًا.
[53] مائير باعيل. **من الهغناه إلى جيش الدفاع**. ص ص 298-299.
[54] على موقع وفا- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=dvXcoha4793979861advXcoh
[55] وفا- المصدر السابق.
[56] 70 عاما على تفجير «الهغناه» لفندق سميراميس في القدس المحتلة. في **القدس العربي** بتاريخ 6 كانون الثاني 2018.

موقف غولدا مائيرسون (مائير لاحقًا) القائمة بأعمال الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية:[57]

عندما علمت بانفجار سميراميس استدعت يسرائيل ساهار من قيادات الهغناه فأخبرها أن هذه هي عملية شاحام. وهي تعرف إن شاحام قد أُرسل إلى القدس ولكن لم يخطر ببالها أن يكون له ضلع فيها. فاستدعته ودار هذا الحديث بينهما:

غولدا: لماذا تم تفجير الفندق فجأة؟

أخرج شاحام ورقة من جيبه كان قد أعطاه إياها يسرائيل غاليلي رئيس أركان الهغناه: هل ترينها؟

غولدا: مع من تشاورت؟ ولماذا تحديدًا تم اختيار هذا الفندق؟

شاحام: تشاورت مع قيادة القدس، واتفقت معهم على أن نمسح سميراميس.

غولدا: هل كانت لديك اقتراحات أخرى؟

شاحام: نعم، فندق كلاريدج.

غولدا: هذا ما كان ينقصنا. مقر القنصل التشيكي. أنا آمر ألا تقوم بأي عملية في القدس بدون إذن مني.

شاحام: أنا لم أتلق أي أمر لأخذ أوامر منك.

غولدا: أرسل رسالة إلى بن غوريون باسمي.

شاحام: ماذا أكتب فيها؟

غولدا: بن غوريون، أنا أطلب منك أن تصدر أمرًا بألا تنفذ أي عملية في القدس بدون موافقتي.

مجزرة "القدس": 1948/1/7م

في السابع من كانون الثاني عام 1948، ألقت عصابة "الإرغون" الإرهابية الصهيونية، قنبلة عند باب الخليل في مدينة القدس، فقتلت 18 مواطنًا عربيًا، وجرحت 41 آخرين.[58]

[57] ياهاف. مصدر سابق. ص 75.
[58] وفاء المصدر السابق.

مجزرة "السرايا العربية" في يافا: 1948/1/8م

قررت قيادة عصابة ليحي تفجير مبنى السرايا، وسبقت العملية مهمة جمع المعلومات من قبل رجال استخبارات ليحي. دخل إلى يافا عضو في ليحي (رحميم حكموف الملقب بـ "ريجوليتو") الذي كان يتحدث العربية ويعرف عادات العرب.

فشلت المحاولة الأولى. تمكن حكموف من نقل السيارة إلى يافا لكنه اكتشف أن الزقاق بين السرايا وبنك باركليز مغلق. لم يكن لديه خيار آخر، تجول في ساحة الساعة وبحث عن مكان لوقوف السيارات. أثار الشكوك وبدأ سائقون عرب بمطاردة سيارته. تمكن حكموف من الفرار من مكان الحادث وهرب باتجاه شارع الملك جورج (الآن شارع القدس). اعتقد الحراس العرب الذين يحرسون مداخل يافا أن أصحاب السيارات يطاردون اليهود الذين يطاردون العرب. قاموا باحتجازهم وتمكن حكموف من الفرار إلى تل أبيب.

في 4 كانون الثاني 1948، حاول حكموف مع عضو ليحي إليشا إيزوف (الملقب بـ "شموئيل") القيام بتفجير ثانٍ للسرايا، فأمطرت وكانت الشوارع فارغة، وأوقفوا الشاحنة الجهنمية أمام السرايا. طلب حارس المبنى إخلاء المكان. وقالوا له إنهم ذاهبون "للحظة واحدة" إلى مقهى قريب. ثم قاموا بتشغيل سلك التأخير الذي يبلغ ثماني ثوان وابتعدوا بسرعة. وعندما وصلوا إلى شارع الملك جورج، سمعوا انفجارًا... على حدود المدينتين، تم التعرف عليهم ومروا بهما بسلام.[59]

وقتل في الانفجار 28 شخصًا: خمسة وعشرون رجلًا وامرأة وطفلان. من بين القتلى زكي الدرهلي، وهو لاعب في المنتخب الوطني الفلسطيني لكرة القدم وعامل اجتماعي في مهنته. وأصيب أكثر من مائة بينهم أعضاء في "اللجنة القومية"، وأصيب الأهالي بالذعر. تعرض مبنى السرايا للدمار ولحقت أضرار جسيمة بالمنازل المحيطة بالميدان. تسبب هذا العمل في إحباط شديد بين عرب يافا.[60]

مجزرة "الرملة": 1948/1/15م

في الخامس عشر من كانون الثاني عام 1948، نفذ الإرهابيون الصهاينة مجزرة في مدينة "الرملة"... وكان القتلة من جنود "البالماخ" التابعين لقيادة يغآل آلون وإسحق رابين ودافيد بن غوريون من منظمة "الهغناه". ففي ذلك اليوم قام عدد من عناصر هذه العصابة الإرهابية، بإلقاء القنابل على أحد المساكن العربية في مدينة الرملة مما اضطر المواطنين العرب الذين يسكنون هذه المنطقة إلى الهرب إلى قرية صرفند بعد أن أمطرهم الإرهابيون الصهاينة بوابل من الرصاص.[61]

---

[59] تفجير السرايا. على الموسوعة الحرة – ويكيبديا (بالعبرية).
[60] مقابلة مع حكموف في مجلة "بماحانيه" العسكرية بتاريخ 1978/1/4.
[61] موقع وفا – المصدر السابق.

مجزرة "حيفا": 1948/1/16م

في السادس عشر من كانون الثاني عام 1948، دخل إرهابيون صهاينة كانوا متخفين بلباس الجنود البريطانيين مخزنًا بقرب عمارة " المغربي " في شارع صلاح الدين في حي الحليصا في مدينة حيفا بحجة التفتيش، ووضعوا قنبلة موقوتة أدى انفجارها إلى تهديم العمارة وما جاورها، واستشهد نتيجة ذلك 31من الرجال والنساء والأطفال، وجرح ضعف هذا العدد.[62]

مجزرة "يازور": 1948/1/22

يازور قرية عربية فلسطينية، تقع على بعد 5كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة يافا. كان عدد سكانها عام 1945(4030) نسمة.[63]

المجزرة:

في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1948م، وجه قائد عمليات منظمة "الهغناه " الإرهابية الصهيونية يغآل يادين أمرًا إلى قائد " البالماح " يغآل آلون قال فيه: "عليك القيام بأسرع وقت ممكن وبدون أي أوامر أخرى، بعملية ضد قرية يازور، ويجب أن يكون الهدف إزعاج القرية فترة طويلة، عن طريق القيام بعمليات تسلل إلى داخلها وإحراق عدد من المنازل، وإنني أمنحك صلاحية اختيار أسلوب العمل".[64]

وبعد ساعتين من تلقي هذا الأمر، قامت مجموعة تابعة لـ " البالماخ" بمهاجمة باص قرب قرية يازور فأصيب سائق الباص وعدد من الركاب العرب، وفي اليوم نفسه هاجمت مجموعة أخرى حافلة ثانية وأوقعت عدداً من الشهداء والجرحى، واستمرت هجمات "البالماخ" ولواء "جفعاتي" على قرية يازور والسيارات العربية المتجهة إليها، عشرين يومًا متواصلة، كما قامت وحدات أخرى بتفجير العبوات الناسفة قرب المنازل.[65]

وذكرت افيفا رابينوفيتش في شهادة لها:[66]

"قامت المحاربات بإخفاء سلاح وقنابل وذخيرة في ملابسهن. كانت هذه عادة تبنيناها أيام حكم الإنكليز للبلاد. لكن عند الضرورة كن يخرجن السلاح ويطلقن النار. مثلًا في يازور (اليوم مشمار هشفعا) قتلن عربيًا هناك".[67]

وفي 1948/1/22، قررت قيادة "الهغناه" مهاجمة قرية يازور ونسف مصنع الثلج وبنايتين مجاورتين له. أسندت مهمة التخطيط لهذه العملية إلى ضابط عمليات "البالماح" إسحق رابين، وكان مسؤول شعبة التدريب آنذاك العميد يسرائيل

---

[62] موقع وفا- المصدر السابق.
[63] موقع وفا- المصدر السابق.
[64] موقع أرشيف البالماح كالتالي: https://www.palmach.org.il/veterans/veteranpage/?itemId=73394
[65] موقع أرشيف البالماح. مصدر سابق.
[66] مادة عن أفيفا رابينوفيتش على موقع أرشيف البالماح، الوارد ذكره أعلاه.
[67] من شهادة أفيفا رابينوفيتش أوردها دافيد رام. **ليست اسطورة**. القدس، 2015. ص 165.(بالعبرية)

طال، وتقرر البدء في الهجوم مع بزوغ الفجر، وفي الليل تم جمع الذين سيشاركون في تنفيذ العملية في مستوطنة مكفي يسرائيل، ووصلت كيبوتس خلدا مجموعة بقيادة يهوشواع نبو، ووصل أمنون جنسكي مع مجموعة من خبراء المتفجرات العاملين في قيادة "البالماح"، وتم إحضار الأسلحة والذخيرة اللازمة، وانطلقت القوات المعادية إلى قرية يازور عبر بيارات البرتقال.[68]

قامت مجموعة يسرائيل طال بإطلاق النار على مصنع الثلج في القرية. كما قامت المجموعات الأخرى بإطلاق النار والقنابل اليدوية على البيوت. أما مجموعة يهوشواع نبو فقامت بتفجير بوابة مبنى "أسكندروني" ومبنى معمل الثلج.

أسفرت هذه المجزرة عن سقوط 15 شهيدًا من سكان يازور، وقد قتل الصهاينة معظم هؤلاء الشهداء في الفراش وهم نيام.[69]

مجزرة "حيفا": 1948/1/28

في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام 1948، دحرج الإرهابيون الصهاينة من حي " الهادار " المرتفع، على "حي وادي النسناس" العربي في مدينة حيفا في أسفل المنحدر، برميلًا مملوءًا بالمتفجرات، فهدم البيوت على من فيها، واستشهد 20 مواطنًا عربيًا وجرح نحو 50 آخرين.[70]

مجزرة "طيرة طولكرم": 1948/2/10

الطيرة قرية عربية فلسطينية في قضاء طولكرم. كان عدد سكانها 3180 نسمة عام 1945. ومساحتها 96 دونمًا. ومساحة أراضيها 31359دونمًا. احتلها اليهود عام 1948.

المجزرة:

في العاشر من شباط عام 1948، أوقف فريق من الإرهابيين الصهاينة عددًا من المواطنين العرب العائدين إلى قرية (طيرة طولكرم) وأطلقوا عليهم النار، فقتلوا منهم سبعة وأصابوا خمسة آخرين بجراح.[71]

---

[68] كمال عثمان. يازور تلملم جراحها في الذكرى الخامسة والستين للمجزرة. على الرابط التالي:
http://www.mltaq.com/forums/archive/index.php/t-442725.html

[69] موقع وفا- مصدر سابق. وأيضًا: مجازر كانون الثاني الصهيونية تشهد على وحشية الاحتلال. في جريدة الدستور 5 كانون الثاني 2017 على الرابط التالي: https://www.addustour.com/articles/18

[70] **جريدة الدستور**. مصدر سابق. التاريخ نفسه.

[71] غازي السعدي. **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين؛ مجازر وممارسات 1936-1983**. دار الجليل للنشر – عمان، 1985. ص 53.

مجزرة "سعسع": 1948/2/14

سعسع قرية عربية فلسطينية تقع على بعد 20 كم إلى الغرب من مدينة صفد. كان عدد سكانها عام 1945 نحو 1130 نسمة. احتلها اليهود في 1948/2/16، بينما كان حكم الانتداب البريطاني قائمًا في فلسطين.

المجزرة:

ليلة الرابع عشر من شباط عام 1948، هاجمت قوة من كتيبة "البالماح" الثالثة التابعة لـ"الهغناه" قرية سعسع ودمرت عشرين منزلًا فوق رؤوس أصحابها، على الرغم من أن أهل القرية قد رفعوا الأعلام البيضاء وقدموا للجيش ذبيحة. وكانت حصيلة هذه المجزرة استشهاد نحو 60 من أهالي القرية، معظمهم من النساء والأطفال.

موقف موشي كلمان، قائد الكتيبة الثالثة في البالماح:[72]

نشرت الموقفَ صحيفة "يديعوت أحرنوت" في 1972/4/14 قال: "خرجنا إلى العمل ليلة 14 شباط 1948 في منطقة عربية خالصة، وكان الهدف يبعد 25كم عن قاعدتنا، وكنت أقود 68 شخصًا مسلحين بأسلحة خفيفة ومواد ناسفة، تسللنا إلى القرية من الشمال لاختراقها بصورة مفاجئة، ووضعنا 35 رزمة ناسفة، وانسحبنا تحت ستار الليل، وقد أصيب عدد من النساء والأطفال خلال العملية".[73]

المجزرة في قرية سعسع هي في واقع الأمر مجزرة جماعية بكل مفاهيمها، على الرغم من أن سكان القرية رفعوا رايات بيضاء، حتى أنهم نظموا مأدبة غداء للجيش. تم طرد كل سكان القرية، قبل تنفيذ هذه المجزرة.

شهادة العاد بيلد القائم بأعمال قائد لواء يفتاح:

"في شتاء 1948 وفي الأشهر الأولى من العام ذاته، اكتشفنا بشاعة وفظاعة الحرب. عملنا احيانًا في ساعة غضب وانتقام وقسوة. عندما غزونا سعسع، اقتحمنا القرية وفجرنا العشرات من بيوتها. لم نفكر في سكانها بالمرة، وكانت الحصيلة مؤلمة".[74]

مجزرة "القدس": 1948/2/20

في العشرين من شباط عام 1948، سرقت عصابة شتيرن "ليحي" الإرهابية الصهيونية، سيارة جيش بريطانية، وملأتها بالمتفجرات، ثم وضعتها أمام بناية السلام في مدينة القدس، وعند الانفجار استشهد 14عربيًا وجرح 26 آخرون.[75]

---

[72] **يديعوت احرونوت** في 14 نيسان 1972.
[73] **يديعوت أحرونوت** في 14 نيسان 1972.
[74] **كتاب البالماح**. ص ص 55-57، ص ص 115-117.
[75] وفا. مصدر سابق.

مجزرة "حيفا": 1948/2/20

في العشرين من شباط عام 1948 هاجم الغزاة الصهاينة الأحياء العربية في مدينة حيفا بمدافع الهاون، فقتلوا ستة من العرب وجرحوا ستة وثلاثين آخرين.[76]

مجزرة "الحسينية": 1948/3/13

الحسينية قرية عربية فلسطينية تابعة لقضاء صفد شمالي فلسطين.

المجزرة:

تقع القرية في الركن الجنوبي من سهل الحولة، وتقع أيضًا في الجانب الشرقي من الطريق العام إلى صفد وطبرية. كانت القرية مبنية من الحجارة وفيها مدرسة وأرض غنية بالمياه الجوفية والينابيع، وكانت مساحة 3388 دونمًا منها مخصصة للحبوب و22 دونمًا مروية وبساتين، إضافة للمواشي. شنت كتيبة البلماح المكونة من 50 مسلحًا هجومين عنيفين عليها، حيث نسفوا 12 منزلًا في الهجوم الأول، وقتل 15 فلسطينيًا وجرح عشرون؛ وبعد أن دخلت الشرطة البريطانية، فرضوا حظر التجول وقاموا بترحيل السكان؛ وفي الهجوم الثاني (16-17 آذار) قتل 30 شخصًا، وقد لاحقت قوات البلماح الهاربين من المجزرة، وقتلت بعضهم، ويقدر عدد الشهداء بما يزيد عن 60 شهيدًا وفق المصادر الإسرائيلية. وقتلت القوات بوحشية غير مسبوقة مختار القرية الأكثر صداقة لليهود. يذكر أن أهل القرية عادوا بعد الهجوم الأول لكنهم هربوا بعد 20 آذار؛ أي بعد موجات متواصلة من القصف لمنازلهم.[77]

مجزرة "وادي شوباش": 1948/3/23

وادي شوباش مضرب بدوي يمتد بين مدينة "جنين" و "نهر الأردن."

المجزرة:

في 23 آذار 1948، قامت قوة عسكرية بقيادة رحبعام زئيفي بمداهمة خيام بدوية في وادي شوباش وقتل من فيها، ولم يتمكن أي منهم من الهرب.

[76] وفا. مصدر سابق.
[77] الخالدي. **كي لا ننسى**. مصدر سابق. ص 289.

مجزرة "أبو كبير": 1948/3/31

في الحادي والثلاثين من آذار عام 1948، قامت فرق "الهغناه" الإرهابية الصهيونية، بهجوم مسلح على حي أبو كبير في مدينة يافا ودمر القتلة البيوت. وقتلوا السكان الهاربين من بيوتهم طلبًا للنجاة.[78]

مجزرة "الرملة": 1948 /3/30

خطط الإرهابيون الصهاينة لهذه المجزرة ونفذوها في آذار عام 1948 في سوق مدينة الرملة، واستشهد فيها 25 مواطنًا عربيًا.

مجزرة "قطار حيفا – يافا": 1948/3/31

في الحادي والثلاثين من آذار عام 1948، نسفت عصابة "الهغناه" الإرهابية الصهيونية قطار حيفا - يافا أثناء مروره بالقرب من مستوطنة نتانيا (التي أقيمت على أراضي القرية الفلسطينية "أم خالد")، فاستشهد جراء ذلك 40 شخصًا.[79]

مجزرة "دير ياسين": 9- 1948/4/10

تقع قرية دير ياسين غربي مدينة القدس. وتعود تسميتها إلى اعتماد الكثير من سكان القرى في فلسطين إلحاق "دير" قبل اسم القرية. فمن المحتمل وجود دير رهبان مسيحيين في ظاهر المنطقة التي أقيمت على أراضيها القرية. أما الاسم "ياسين" فمنسوب إلى الشيخ ياسين الذي له ضريح في القرية وهو – أي الضريح – عبارة عن جامع يحمل اسمه.[80]

ترتفع القرية 800 م عن سطح البحر. وسكنتها عائلات عربية منذ أكثر من خمسة قرون متواصلة. وأقام اليهود حيًّا لهم في 1906 في القدس اسموه "جفعات شاؤول" لا يبعد كثيرًا عن دير ياسين من جهة الغرب.

اعتمد سكان القرية على الزراعة وتربية المواشي. وعمل بعضهم في قطع الحجارة من محاجر قريبة من القرية لتزويد أعمال البناء في القدس. ومع الازدهار الاقتصادي للقرية، أسس الأهالي مدرستين لهم ونواديًا ثقافيًا، وازداد عدد الدكاكين. بلغ عدد سكان القرية 750 نسمة في العام 1948. وسادت علاقات جيرة حسنة بينهم وبين اليهود، ما عدا أحداث متفرقة أيام الثورة الفلسطينية الكبرى في ثلاثينيات القرن العشرين.

تعرضت القرية إلى مجزرة رهيبة في 1948 نفذتها عصابتا الإرغون وليحي ضمن عملية نحشون العسكرية التي خططت لها عصابة الهغناه. وسنأتي على تفاصيلها في الصفحات القادمة من بحثنا هذا.

---

[78] عن ويكيبديا بالإنكليزية على الرابط التالي: https://en.wikipedia.org/wiki/Abu_Kabir

[79] وفا. مصدر سابق.

[80] شكري عرّاف. **طبقات الأنبياء والأولياء الصالحين في الأرض المقدسة**. الجزء الأول، مواقع المقامات. إصدار المؤلف. ص 124.

خلفية المجزرة:

سادت فلسطين أجواء من التوتر والصدامات الشديدة بين اليهود والعرب في أعقاب قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية في 29 تشرين الثاني 1947، واتخاذ الحكومة البريطانية قرارها بسحب جيوشها من فلسطين وإنهاء الانتداب في منتصف شهر أيار من العام 1948. فشنّت العصابات العسكرية اليهودية سلسلة من الهجمات على محاور عدّة، أبرزها محور تل أبيب-القدس. كان الهدف الرئيس لليهود تفريغ المنطقة الواصلة بين تل أبيب-القدس وخلق واقع جديد خال من القرى العربية الفلسطينية .

وكان مختار قرية دير ياسين قد توصل إلى تفاهمات واتفاق مع مختار حي جفعات شاؤول، امتنع بموجبها أهالي القرية عن السماح بدخول مقاومين عرب إلى قريتهم أو جعلها قاعدة لهم. والتزم اليهود في المقابل بتوفير الأمن للأهالي. وفي واقع الأمر أن الأهالي في دير ياسين التزموا بما تعهدوا به، وقاموا بحماية أنفسهم بأنفسهم وحفروا خنادق وأقاموا المتاريس لحماية قريتهم وسكانها.

الاستعداد للقيام بتنفيذ المجزرة:

توجّه فريق من محاربي عصابتي الإرغون وليحي إلى قائد مدينة القدس من قبل منظمة الهغناه واسمه دافيد شألتيئيل، طالبين منه السماح لهم بالقيام بهجوم على قرية دير ياسين. وافق شألتيئيل مشترطًا عليهم ألا يغادروا مواقعهم بعد احتلال القرية ليحولوا بذلك دون وصول فرق من المقاومين العرب. وهو - أي شألتيئيل - بموافقته هذه يؤكد تناغم خطة العصابتين مع الخطة العامة التي وضعتها الهغناه لمنطقة القدس.

ويدّعي شألتيئيل وغيره من قادة الهغناه أن قرية دير ياسين غير مهمة بالنسبة لخطة الهجوم المنوي تنفيذها. إلا أن إلحاح الإرغون وليحي كان أشد من أمكانية إيقافهم عن هدفهم.

جرى تجميع عناصر من الإرغون في الثامن من نيسان 1948 تمهيدًا للهجوم على القرية. التقى قرابة 110 عناصر في حي جفعات شاؤول. وكانت الخطة طرد السكان باتجاه طريق قرية عين كارم القريبة.

الهجوم:[81]

وقع الهجوم في الساعة الرابعة من فجر التاسع من نيسان 1948، حيث تحركت فرقة من اليهود من جهة حي بيت هكيرم وأخرى من جفعات شاؤول بقياد زليفسكي. وشاركت فرقة قناصة من الهغناه على طريق عين كارم.

أشرف على منطقة جفعات شاؤول قائد الهغناه في القدس مع ضباط آخرين في منظمته. وفور بدء الهجوم على القرية، اضطر عدد من أهاليها إلى تركها والاختباء في الأراضي الوعرة القريبة. ولما لم ينجح عناصر الإرغون وليحي في احتلال بيت مختار القرية، انضمت فرقة من عناصر منظمة البالماح مزودة براجمات صغيرة لدك البيت الذي اعتصم فيه عدد من

[81] وليد الخالدي. **دير ياسين؛ الجمعة 1948/4/9**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.

المحاربين والمقاومين من أهالي القرية. وقام عناصر من المنظمات اليهودية المشاركة في هذا الهجوم باحتلال بيوت أخرى في القرية.

من بين أساليب تنفيذ هذه المجزرة، صَفّ الرجال إلى الحائط وإطلاق الرصاص عليهم، وكان القتلة كلما احتلوا بيتًا فجروه. تم إيقاف عائلات كاملة بجوار الجدران ثم أطلقت عليها النيران من البنادق. تم اغتصاب بنات صغيرات. تم ذبح امرأة حامل أولاً ثم تم بَقر بطنها بسكين جزار، وحاولت فتاة صغيرة أخذ الجنين فتم إطلاق النار عليها. وأحال بعض عناصر "الإرغون" الجثث إلى قطع بسكاكينهم، وتم قطع أو جرح أيدي النساء وآذانهن لسرقة أساورهن أو خواتمهن أو أقراطهن. وقد قطعت أوصال الأطفال، ودمر القتلة مدرسة أطفال القرية بالكامل وقتلوا معلمة المدرسة.

استسلم عدد من أهالي القرية غالبيتهم من النساء والأطفال، وتمّ نقلهم في سيارات شحن إلى القدس الغربية، حيث أُجبروا على السير في شوارعها وسط هتافات النصر التي أطلقها اليهود لرؤيتهم هذا المشهد. وأما العناصر الذين بقوا في القرية فاستمروا في أعمال القتل والتدمير بإطلاق النيران في كل اتجاه، ما أدّى إلى مقتل العشرات وجرح كثيرين.

وصلت أنباء عما جرى في دير ياسين بعد يومين من تنفيذ العصابات اليهودية للمجزرة إلى بعثة الصليب الأحمر الدولي في القدس. فأرسلت البعثة سيارة إسعاف وسيارة شحن لجمع الجثث وإنقاذ من يمكن إنقاذه. إلا أنّ أهالي القرية رفضوا تسلم الجثث، بل أصرّوا على دفنهم في القرية.

أما الجيش البريطاني المرابط في فلسطين، بحكم تبعيته لحكومة الانتداب البريطاني، فقد رفض إرسال سرب طائرات لقصف القرية وإلزام عناصر العصابات اليهودية على تركها، بذريعة أن معظم الطائرات وذخيرتها قد تم نقلها من فلسطين إلى العراق، وأنه من الصعوبة إعادتها ثانية.

وقام الجنود اليهود بحرق 30 جثة في شارع القرية الرئيس بعد أن صبّوا عليها كمية من النفط.

<u>المجزرة في ميزان التقييم:</u>

يدّعي عدد من اليهود، وخصوصًا من صفوف المقاتلين أنهم لم يميزوا بين "الإرهابيين" والأبرياء من أهالي القرية، لكن هذه ذريعة غير منطقية ومرفوضة جملة وتفصيلًا. وصلت بعثة طبية يهودية إلى القرية في اليوم التالي لاحتلالها وتجولت في بيوت القرية، حيث عثرت على جثث اخترقتها كميات كبيرة من الرصاص، وقالت هذه البعثة إنها وجدت أعدادًا من القتلى من النساء والأطفال، ولم تجد جثث رجال. وأشار مؤرخون إسرائيليون، منهم يوآب جيلبار أن عناصر من العصابات ألقوا قنابل داخل البيوت، ما أدّى إلى مقتل عدد من الأهالي فيها.[82]

[82] يوآب جيلبار. **مقاومة ونكبة: إسرائيل والفلسطينيون والدول العربية**. إصدار دفير، تل أبيب، 2004. ص ص 154-161.

وهناك شهادات لناجين من هذه المجزرة الرهيبة، بينهم طفل ذكر في شهادته أنه رأى عناصر من العصابات يلقون قنابل إلى أحد البيوت الذي تواجد أصحابه فيه.[83]

ردود الفعل المختلفة :

توجهت لجنة الطوارئ العربية في القدس - بعد أن علمت بما جرى في القرية - إلى الإنكليز طلبًا للمساعدة، إلا أنهم لم يفعلوا شيئًا، إلى أن سمعوا أنباء عن قيام عناصر عسكرية من اليهود باستعراض نصرهم، وأنهم في الاستعراض جروا النساء والأطفال من أهالي القرية في شوارع القدس الغربية.

أما في الطرف اليهودي، فقد اعتبر مناحيم بيغين زعيم الإرغون أن ما جرى في دير ياسين هو نصر وصناعة للتاريخ ونموذج لما سيقومون به في كل مكان سيهاجمونه. وهدف اليهود هو بث الرعب في نفوس العرب وحثهم على الرحيل بواسطة نشر أخبار الفظائع التي ارتكبوها في دير ياسين.

ومن بين الفظائع التي ارتكبها اليهود قيام عناصر منهم باغتصاب فتيات من القرية أو التحرش الجنسي بهن والقيام بأعمال مشينة أخرى. وأشارت بعض الشهادات من نساء في القرية يسكُنَّ في قرية سلوان أنهن شاهدن تقطيع فتاة إلى شطرين، وذبح أطفال والتمثيل بجثث القتلى. إلى جانب أعمال ضرب بأطراف البنادق والعصي. ونهب الحلى الذهبية وسحب أقراط بقوة من آذان الفتيات والسيدات.[84]

أعداد الشهداء:

هناك فرضيات عدّة: يتحدث الإسرائيليون عن 4-6 قتلى فقط. في حين ينكر المؤرخ الإسرائيلي اليعيزر طاوبر، وهو محاضر في جامعة بار إيلان، كليًا وقوع المجزرة. ونشر كتابًا تحريضيًا حول ذلك يفند فيه ما يسميه مزاعم الفلسطينيين والعرب.[85]

أما الأكاديمي الدكتور شريف كناعنة، وهو محاضر مرموق في جامعة بير زيت، فقد أجرى سلسلة من المقابلات مع عدد من الناجين من المجزرة ومن أهالي القرية، فأشار إلى 107 شهداء، و12 جريحًا.[86]

ويُقدّم المؤرخ الفلسطيني المعروف وليد الخالدي في بحثه المفصل حول مجزرة دير ياسين شهادات الأهالي وغيرهم، حتى من أوساط الباحثين الإسرائيليين أو جنود سابقين كتبوا عما جرى.

---

[83] Daniel A. Gowan & Matthen C. Hogan. *The Saga of Deir Yassin: Massacre, Revisionism and Reality. Deir Yassin Remembered*, Geneva-New York, 1999. In deiryassin.org/SAGA

[84] استناداً إلى أقوال سكرتير عام حكومة الانتداب السير هنري غورني والمساعد العام لمفتش وحدة التحقيق في الجرائم ريتشارد كثلينغ من 13 و 14 و 16 نيسان 1948. في دوسية رقم: GS/17/110/179 مقتبسة في: La pierre & Collins (1972) footnote, p.276

[85] Tauber Eliezer. The Massacre that Never was; The Myth of Deir Yassin and the Creation of the Palestinian Refugee Problem. Koren Publishers, Jerusalem, 2021.

[86] شريف كناعنة ونهاد زيتاوي. **القرى الفلسطينية المدمرة: دير ياسين**. مركز الوثائق والأبحاث. جامعة بير زيت، 1987.

ويشير الخالدي إلى 250 شهيدًا استنادًا إلى ما أوردته السرديات اليهودية والإسرائيلية وحتى البريطانية. ويختم بحثه الرصين بقوله: فالعبرة ليست في الكم... في حين أن أحد قادة لواء الجادناع في القدس واسمه يهوشع اريئيلي قد أشار إلى أنه كلف بدفن متقدمين في السن. وأنه مع عناصر قد دفنوا 70 جثة في قبر جماعي في 13 نيسان، وقاموا بنسف مجموعتين للجثث في كل منهما نحو 20 جثة. فالمجموع 110 قتيلًا.[87] ولا بد من الإشارة إلى أن المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس قد أورد أرقامًا مشابهة مستندًا إلى ما أورده المؤرخ العسكري الإسرائيلي ميلستاين أن 80 قتيلًا هي حصيلة المجزرة.[88]

محاولات إخفاء المجزرة بواسطة تراشق البيانات:

وزّعت عصابتا الإرغون وليحي بيانين عممتهما على الصحف العبرية، وأذيعا بالعبرية عبر محطة إذاعة الإرغون في تل أبيب في العاشر من نيسان 1948 .

تدّعي المنظمتان في البيان الأول وجود أعداد كبيرة من المسلحين في القرية أزعجوا المناطق الغربية من القدس. وأنّ إمدادات من الجنود العراقيين والسوريين قد وصلت إلى القرية. لهذا زحف عناصر الإرغون وليحي عليها. وأنهم قاموا بعد إخلاء النساء والأطفال بنسف البيوت التي أدّعوا أنّ فيها أعداء، مستخدمين مكبرات الصوت لإخلاء الأبرياء. وأنّهم أسروا عددًا من رجال العصابات العرب وقادوهم إلى قاعدتهم.[89]

أما البيان الثاني فيعلن احتلال القرية، وأن العدو (أي العرب) قد قتل منه 240 فردًا.[90]

أمام انكشاف المجزرة وحجمها وما شكلته من فضيحة، بادرت الوكالة اليهودية إلى إصدار بيان في 11 نيسان لتؤكد حرص منظمة الهغناه على التقيد باتفاقات جنيف. وأنها تشجب ما حدث.

ووجهت الوكالة اليهودية رسالة عزاء إلى الملك عبد الله في 12 نيسان،[91] طبعًا دون الاعتراف بتحمل مسؤولية ما جرى من مجزرة نكراء.

وتعتقد غولدا مائير، وهي القائمة بأعمال رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، أن دير ياسين قد أحدثت تغييرًا في توجهات الملك عبد الله. فحينما التقته قبل المجزرة بأشهر أخبرها أنه موافق على تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية.

---

[87] Morris, Benny (2008). 1948: The First Arab-Israeli War. Yale University Press. Morris, Benny (2005). "The Historiography of Deir Yassin". *Journal of Israeli History*. Informa UK Limited. 24 (1): 79–107. Pappe, Ilan (2006). *The Ethnic Cleansing of Palestine. Oneworld Publications*. كتاب بابيه مترجم إلى العربية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[88] Milstein, Uri (1998). *History of Israel's War of Independence: Out of Crisis Came Decision*. Vol. 4. University Press of America.

[89] ياهاف. مصدر سابق. ص ص 133-143.

[90] ياهاف. مصدر سابق. ن.ص. ظ

[91] قوات الهغناه دخلت الى دير ياسين. جريدة دافار(بالعبرية)، بتاريخ 13 ابريل 1948.

ولما قابلته بعد المجزرة بنحو شهر أخبرها أنه واقع في فخ، ولا يستطيع الخروج منه جرّاء ما حصل في دير ياسين. وبعد لقائه هذا بثلاثة أشهر، وقعت الحرب الإسرائيلية – العربية في 14 أيار 1948.[92]

<u>دير ياسين مصدر جدل صهيوني</u>:

تم مباشرة في العام 1948 توسيع حي جفعات شاؤول على حساب أراضي قرية دير ياسين.[93] واعترض على ذلك عدد من كبار مفكري إسرائيل، بينهم مارتن بوبر، موجهين رسالة إلى رئيس حكومة إسرائيل ديفيد بن غوريون طالبين منه إبقاء دير ياسين غير مأهولة، لأنهم باستيطانها يسيئون إلى العالم اليهودي والعالم أجمع بما حصل هناك. لكن بن غوريون ردّ عليهم بأنه كان مشغولًا، ولم يقرأ رسالتهم إلا بعد مدة.

واعتبر إسرائيليون كُثر أن ما جرى في دير ياسين هو وصمة عار في جبين الصهيونية وإسرائيل. وأنّه من الضروري كشف الحقيقة بفتح كافة ملفات المجزرة في أرشيف دولة إسرائيل. ويتكتم هذا الأرشيف على ملفات المجزرة بما فيها الصور التي التقطها المصور الذي رافق مائير باعيل أثناء قيام الأخير بوضع تقريره عما جرى هناك. توجهت جريدة هآرتس بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في 2010 لفتحه، إلا أن المحكمة رفضت الالتماس مدعية أن ذلك سيُعرّض علاقات إسرائيل الخارجية ومفاوضاتها مع الفلسطينيين إلى الضرر.[94]

وجراء التخوفات الشديدة من طرف حكومة إسرائيل من كشف ملفات المجزرة، شكّلت وزيرة القضاء (2016) ايبلت شاكيد لجنة خاصة لمعالجة مواد الملفات الأرشيفية التي يظن أنها قد تؤثر على سياسات إسرائيل وأمنها، على حدّ طعنها. هذا يعني فرض المزيد من التعتيم والسرية وإخفاء مواد مهمة، والتكتم على ملفات لقضايا تجاوز عمرها 30 عامًا أو 50 عامًا وأكثر، بذريعة إلحاق الضرر بالعلاقات السياسية والدبلوماسية الإسرائيلية مع دول كثيرة.

وكفى في ذلك شهادة على خطورة ما اقترفته المنظمات العسكرية اليهودية في دير ياسين. واستمرار المستوى السياسي في إسرائيل في التكتم على ما حصل. ومحاولات مؤرخين إسرائيليين إنكار المجزرة والتقليل من حجمها لدرجة اعتبارها خرافة ابتدعها الفلسطينيون لجني مكاسب سياسية وتعاطف العالم معهم.

لكننا نود الإشارة إلى أننا وجدنا في أحد ملفات الأرشيف بيانًا جهزته الخارجية الإسرائيلية ترسله إلى كل طرف يسأل عن المجزرة. وهذا البيان عبارة عن موقف الحكومة الإسرائيلية الدائم الرافض الاعتراف بالمجزرة. وملخص هذا البيان الثابت أنه في كل مرة يتوجه فيها باحث أو صحافي سواء من داخل إسرائيل أو من خارجها طالبا تزويده بملفات أو وثائق أو صور عن مجزرة دير ياسين، فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية ترسل إليه وجهة نظرها، وأبرزها اعتبار ما جرى كذبة،

---

[92] غولجا مائير. لقاءاتي الاثنين مع عبدالله ملك الاردن. على الرابط التالي:
http://www.goldameir.org.il/index.php?dir=site&page=content&cs=167&langpage=heb

[93] مذكرة من إدارة أملاك الدولة تشير إلى أن تجهيز مساحات من الأراضي لإقامة "جفعات شاؤول ب" في محيط دير ياسين. وثيقة بتاريخ 1952/5/6 في ملف بعنوان: جفعات شاؤول - أراضي وحسابات مساحة 3/195 – 10/1957، ملف رقم: ج – 2332/29، أرشيف دولة إسرائيل.

[94] عوفر أديرت. "شهادات من المجزرة المراقبة في دير ياسين"، **هآرتس**، 2019/1/29.

وتحميل العرب المسؤولية كاملة، وأن عدد القتلى من العرب قليل ومحدود، وأن اليهود قد دُفعوا عنوة إلى الهجوم على القرية دفاعًا عن النفس. وإذا وقعت حالات قتل فيتحملها جنود الجيش العراقي المرابطون هناك.[95]

وأخيرًا، لا تزال مجزرة دير ياسين أكثر من غيرها تقُض مضاجع إسرائيليين، لأنها باعتقادهم شوهت أهداف اليهود في إقامة دولة تحظى بعطف عالمي.

شهادات من مجزرة دير ياسين:

1. **شهادة البعثة الطبية اليهودية (نجمة داود الحمراء): وهي بعثة وصلت إلى القرية بعد انتهاء المجزرة لتقديم إسعافات للمصابين من أفراد العصابات الصهيونية[96]**

تجولت البعثة في بيوت القرية، حيث عثرت على جثث اخترقتها كميات كبيرة من الرصاص. وادّعت هذه البعثة أنها وجدت أعدادًا من القتلى نساء وأطفالًا. ولم تجد جثث رجال. وأشار مؤرخون إسرائيليون، منهم يوآب جيلبار أن عناصر من العصابات ألقوا قنابل داخل البيوت، ما أدّى إلى مقتل عدد من الأهالي فيها .

2. **بيان الهغناه- المليشيا الرئيسية التي كونت نواة الجيش الإسرائيلي لاحقًا**

صدر بيان الهغناه في 12 نيسان ،1948 مؤكدًا عدم اشتراكها في الهجوم، مشيرًا إلى أنّ دير ياسين من القرى القلائل التي رفضت استقبال رجال "العصابات العرب"، ولم تعتد القرية على الحي اليهودي. وأن هجوم الإرغون وليحي ليس فيه أي هدف عسكري مفيد ولا قيمة له، واعتبرت المنظمتين "منشقتين" عنها! وإنّ ما جرى في القرية هو مخجل ومخز وانتهاك لصورة الإنسان في المقاتل العبري وشرف العلم العبري. وأنّ الهغناه ستسعى إلى دفن جثث القتلى التي خلفت في المكان. وستحمي القبور والممتلكات بعد أن نهبها المنشقون، وستعيدها إلى أصحابها في الوقت المناسب.[97]

3. **بيانات من قبل الوكالة اليهودية[98]**

ووجهت الوكالة اليهودية رسالة عزاء إلى الملك عبد الله في 12 نيسان، طبعًا دون الاعتراف بتحمل مسؤولية ما جرى من مجزرة نكراء. وكتب مائير باعيل، وهو من قادة البالماح، ومؤرخ عسكري محسوب على اليسار الصهيوني: "انتهى القتال، ومع ذلك كان هناك أصوات إطلاق نار من مختلف أنواع الأسلحة في عدد من المنازل. ذهبت إلى عدد من البيوت فرأيت

[95] من ملف هاري هوروفيتس، مستشار الحكومة الإسرائيلية للشؤون الخارجية. دير ياسين. ملف رقم: ج-10913/2، أرشيف دولة إسرائيل. ويعترف هوروفيتس أن وزارة خارجية بلاده قد أعدت هذا البيان، وتقوم بتعميمه عبر ممثلياتها في الخارج في كل مرة يطلب منها ذلك.
[96] ياهاف. مصدر سابق. ص 135 وص 136.
[97] بيان الهغناه في جريدة دافار (بالعبرية)، بتاريخ 13 نيسان 1948.
[98] بيان الوكالة في جريدة دافار. مصدر سابق. التاريخ نفسه.

الفظائع؛ قتلى من الأطفال والشيوخ والنساء.. وقفوا في زوايا البيوت وتمت تصفيتهم... كما أطلقوا النار على الأشخاص الذين فروا من المنازل معظمهم كانوا من النساء والأطفال. رأيت رجال الإرغون وليحي وفي عيونهم شهوة القتل.[99]

ويرد في مقابلة مع مائير باعيل لصحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية في عدد 1972/4/4: "بعد توقف إطلاق النار، وكان الوقت ظهرًا، بدأ المهاجمون عملية تطهير المنازل، وأخرجوا خمسة وعشرين رجلًا، نقلوا في سيارة شحن، واقتيدوا في جولة "انتصار" في حي "محانيه" اليهودي"، وفي نهاية الجولة أُحضروا إلى مقلع للحجارة بين "غفعات شاؤول" و "دير ياسين" وأطلق الرصاص عليهم بدم بارد".[100]

وفي نقطة إقرار الوكالة اليهودية - وهي الجسم الاعلى لتمثيل الحركة الصهيونية (الجسم التنفيذي) - بما وقع في دير ياسين، اعتراف مبطن، اعتراف كهذا هو أقرب إلى الاعتذار منه إلى الاعتراف. ويعتقد بعض المؤرخين أن سبب مبادرة الوكالة اليهودية إلى هذه الخطوة هو التغطية والتستر على ما حصل ووقع. وأيضًا لتثبيت مكانة منظمة الهغناه على حساب توجيه أصابع الاتهام نحو منظمتي الأرغون وليحي؛ بمعنى آخر، لم تأتِ خطوة إرسال رسالة العزاء من فراغ أو بِنيّة صادقة بقدر ما هي أداة سياسية تلعب لصالح ما يُعرف باسم اليسار الصهيوني ضد اليمين الصهيوني الذي اشتدت ألسنته لهيبًا قبل الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل .

4. شهادة يهودا فيدي ، (Yehuda Feder)يحمل الاسم الحركي "غيورا"، وهو عضو في العصابة العسكرية المتطرفة "الليحي"

"كانت هذه أول مرة في حياتي يسقط فيها عرب على يدي وأمام عيني. في القرية قتلت رجلًا عربيًا مسلحًا وفتاتين عربيتين في السادسة عشرة أو السابعة عشرة من العمر كانوا يساعدون العربي الذي كان يطلق النار. لقد أوقفتهم مقابل الحائط وفجرتهم برشقتين من سلاح التومي".[101]

"لقد صادرنا الكثير من الأموال والمجوهرات الذهبية وسلبناها"... "لقد كانت هذه عملية هائلة حقًا، ودفعت اليسار الصهيوني إلى تشويه سمعتنا مرة أخرى".[102]

5. يوشع زتلر -(Yehoshua Zettler) قائد منطقة القدس في منظمة "اللحي"

"العرب هربوا كالقطط"... "لن أخبرك أننا [كميليشيا] كنا هناك نوزع الورود. كما نضع المتفجرات في بيت بعد بيت... وهم يهربون. نفجر ونمضي إلى الأمام، نفجر ونستمر وفي غضون ساعات قليلة لم يعد نصف القرية موجوداً".

"لقد ارتكب رجالنا عددًا من الأخطاء التي أغضبتني هناك. لماذا فعلوا ذلك؟"... "لقد أخذوا الموتى، وراكموهم فوق بعض وأحرقوهم. بدأت الرائحة الكريهة في الظهور. هذا ليس بهذه البساطة."

---

[99] إيلان بابيه. **التطهير العرقي في فلسطين**. ترجمة أحمد خليفة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2008. وكتاب مائير باعيل. **"البالماح" - القوة المجندة للهاغاناه**. إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب، 1995. (بالعبرية).

[100] جريدة يديعوت أحرونوت بتاريخ 4 نيسان 1972. وأيضًا: ياهاف. مصدر سابق. ص 137.

[101] عوفر أديرت. شهادات عن المجزرة التي حجبتها الرقابة عن دير ياسين. جريدة **هآرتس**. بتاريخ 14 تموز 2017.

[102] أديرت. مصدر سابق.

6. **يائير تسبان -(Yair Tsaban)عضو كنيست عن حزب ميرتس.** لم يشارك في الأعمال القتالية في دير ياسين، لكنه وصل إلى المكان فور انتهائها ووضع شهاداته.[103]

في الواقع، فإن حرق الجثث (والتي حسب زعم زتلر- في الاقتباس السابق- كانت قد أغضبته)، لها مسبباتها التي يمكن النظر إليها على أنها أيضًا عملية مخطط لها .

فحسب شهادة تسبان، "كان من المنطقي والمتوقع أن يحضر الصليب الأحمر في أي لحظة، وكان من الضروري طمس آثار [عمليات القتل] لأن نشر الصور والشهادات حول ما حدث في القرية سيكون ضارًا جدًا بصورة "حرب الاستقلال.""

"رأيت عددًا لا بأس به من الجثث"..." لا أتذكر أنني واجهت جثة رجل مقاتل. مطلقًا. أتذكر في الغالب أنها (الجثث) من النساء والرجال الكبار".... "رجل عجوز وامرأة يجلسان في زاوية غرفة ووجههما إلى الحائط، وقد أصيبوا في الظهر". "لا يمكن أن يكون هذا قد حصل في خضم المعركة. مستحيل".[104]

7. **شراغا بيليد(Shraga Peled) من وحدة جمع المعلومات في الهغناه،** وتم استدعاؤه لتوثيق ما حصل وتصويره بعد انتهاء المجزرة:

"عندما وصلت إلى دير ياسين، أول ما رأيته كان شجرة كبيرة رُبط بها عربي شاب. وهذه الشجرة احترقت في النار. لقد قيدوه بها وأحرقوه. لقد صورت ذلك".[105]

وفي مقابلة أجرتها معه نيتع شوشاني، مخرجة فيلم "مولود في دير ياسين"، قال بيليد إنه صور من بعيد ما يشبه بضع عشرات من الجثث الأخرى التي تم جمعها في مقلع مجاور للقرية. قال إنه سلم الفيلم لرؤسائه ومنذ ذلك الحين لم ير الصور.

ومما قاله الإرهابي "مناحيم بيغن" قائد عصابة "الإرغون" التي نفذت مجزرة دير ياسين: "قامت في البلاد العربية، وفي جميع أنحاء العالم، موجة من السخط على ما سموه "المذابح اليهودية"، وقد كانت هذه الدعاية العربية تقصد تشويه سمعتنا ولكنها أنتجت لنا خيرًا كثيرًا، فقد دب الذعر في قلوب العرب. فقرية "قالونيا" التي كانت ترد هجمات "الهغناه" الدائمة، هجرها أهلها بين ليلة وضحاها واستسلمت بدون قتال. وهرب أهالي قرية بيت إكسا أيضًا، وقد كانت "بيت إكسا" و"قالونيا" تشرفان على الطريق العام. وبسقوطهما واحتلال موقع القسطل، استطاعت القوات اليهودية أن تحافظ على الطريق إلى القدس. وفي أماكن كثيرة كان العرب يهربون دون أن يشتبكوا مع اليهود في أي معركة. وقد ساعدتنا أسطورة دير ياسين في المحافظة على طبرية واحتلال حيفا.[106]

---

[103] أديرت. مصدر سابق.
[104] أديرت. مصدر سابق.
[105] أديرت. مصدر سابق.
[106] مجزرة دير ياسين.. شهادات متجددة على دموية الاحتلال الإسرائيلي. عن موقع الجزيرة بتاريخ: 2021/4/9 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/4/9/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%86-

مجزرة "أبو زريق": 1948/4/12

أبو زريق قرية عربية فلسطينية تقع في قضاء "حيفا"، مساحة أراضيها 6493 دونمًا، بلغ عدد سكانها 550 نسمة، وكان يقع إلى جوارها كيبوتس "هزورياع."

المجزرة:

احتلت الهغناه القرية في 12 نيسان 1948، وهرب سكانها إلى مناطق في مرج بني عامر. أما الجنود فلحقوا بعدد من الهاربين وأردوهم قتلى، حتى الذين سلموا أنفسهم قتلوهم أيضًا. وكشف الجنود مخابئ لجأ إليها عرب من القرية وبعض القرى القريبة فقتلوهم. كذلك جرى تفجير عدد من بيوت القرية في الليلة التالية. وتم أسر 15 رجلًا و200 امرأة وطفل، طردوا إلى جنين.[107]

رسالة لاليعيزر باور(بئيري):

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المعارك التي وقعت في منطقة قرية أبو زريق وجوارها تميزت بالوحشية وتفشي ظاهرة أعمال السلب والنهب. وقبل أن تنتهي هذه الأعمال، أرسل اليعيزر باور (بئيري) وهو من أعضاء كيبوتس هزورياع رسالة شديدة اللهجة إلى أعضاء في جهاز الأمن العام من بين قياديي حزب العمال الموحد (مبام)، جاء فيها:

"كما تعلمون هناك قواعد لإدارة حرب يتبناها كل شعب حضاري ويسير بموجبها. هرب أهالي أبو زريق إلى مناطق في المرج، وقوات من المستوطنات المجاورة التفت عليهم وأطلقت النيران نحوهم وقتلت بعضًا منهم. لم يكن هؤلاء أعضاء في عصابات ضدنا، إنما فلاحون غير محميين. وأيضًا داخل القرية، ألقي القبض بعد انتهاء المعارك على عدد من المختبئين وقتلوهم بدم بارد، ويقولون إنه كانت هناك حالات اغتصاب".[108]

مجزرة "قالونيا": 1948/4/12

قالونيا قرية عربية فلسطينية، تبعد عن مدينة القدس نحو 7كم. بلغ عدد سكانها 910 أشخاص، ومساحتها 72دونمًا.

المجزرة:

%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89

[107]الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 66.

[108]ياهاف. مصدر سابق. ص 148.

في اليوم الثاني عشر من شهر نيسان عام 1948، هاجمت قوة من "البالماح" الإرهابية الصهيونية، قرية "قالونيا"، فنسفت عددًا من بيوتها، فاستشهد جراء ذلك، على الأقل 14 شخصًا من أهلها.[109]

شهادة هاري ليفين:[110]

يقول هاري ليفين (اليهودي الإنكليزي الذي رافق البلماح أثناء دخوله القرية): إن القرية بدت كبركان ثائر، مدافع وإطلاق نار عشوائي. ويقول إنه أحصى 14 قتيلًا، ويقول: كان عدد القتلى أكثر من ذلك.

مجزرة "اللجّون": 1948/4/13

اللجون قرية عربية فلسطينية من قرى قضاء جنين. تبعد عن جنين نحو 18كم. بلغ عدد سكانها 1103 نسمة عام 1940. احتلها الغزاة الصهاينة عام 1948.

المجزرة:[111]

في الثالث عشر من نيسان عام 1948، هاجمت عصابة "الهغناه" الإرهابية الصهيونية قرية اللجون وقتلت 13 شخصًا من أهلها.

مجزرة "ناصر الدين": 13-1948/4/14

ناصر الدين قرية عربية فلسطينية، تبعد 7كم إلى الجنوب الغربي من مدينة طبريا. بلغ عدد سكانها 90 شخصًا.

المجزرة:[112]

في الثالث عشر من نيسان عام 1948، اشتدت حدة القتال في مدينة طبريا بين العرب والمنظمات اليهودية، وكان التفوق في الرجال والمعدات لصالح الطرف اليهودي. وقد جرت محاولات من مجاهدي الناصرة والقرى المجاورة لطبرية لنجدتها، لكن اليهود كانوا يسيطرون على المداخل المؤدية إلى المدينة. وانتشرت أخبار بين المدافعين عن طبرية، أن نجدة قادمة من القرى القريبة ستصلهم عن طريق قرية ناصر الدين فطُلب إلى المجاهدين الانتباه وعدم إطلاق النار على أفراد النجدات. ويبدو أن هذه الأخبار قد وصلت إلى الطرف اليهودي، فأرسلت عصابتا "الإرغون" و"شتيرن" ليلة 13-1948/4/14، قوة يرتدي أفرادها الألبسة العربية، فاعتقد أهل القرية أنهم أفراد النجدة العربية القادمة إلى طبريا، فاستقبلوهم بالترحاب، ولما دخل الصهاينة القرية فتحوا نيران أسلحتهم على مستقبليهم، فلم ينج من هذه المجزرة إلا أربعون شخصًا

---

[109] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 644.
[110] الخالدي. المصدر السابق. الصفحة نفسها.
[111] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص ص 56-60.
[112] ياهاف. مصدر سابق. ص 152.

من أهل قرية ناصر الدين استطاعوا الفرار إلى قرية مجاورة؛ أي إن عدد ضحايا المجزرة كان 50 شهيدًا من أصل 90 هم كل سكان القرية.

وقد استمرت المجزرة من ليل 4/13 حتى نهار 1948/4/14.

ومن المعروف أن قوة صهيونية من "غولاني" كانت قد هاجمت في اليوم السابق 1948/4/12 قرية ناصر الدين نفسها، وقرية "الشيخ قدومي "، وقتلت 12 مواطنًا.

موقف عاموس موكدي قائد فرقة في كتيبة 12 في لواء غولاني:[113]

موكدي هو الذي أمر بإطلاق النار على الأطفال والنساء أيضًا: "عندما أصدرت أمرًا، كان هذا صعبًا، بأن كل من يخرج من القرية فهو محارب، ولهذا يجب إطلاق النار".

مجزرة "طبرية": 1948/4/19

في التاسع عشر من نيسان عام 1948، نسفت العصابات الإرهابية الصهيونية، أحد منازل مدينة طبرية فقتلت 14 شخصًا من سكانه.[114]

مجزرة "حيفا": 1948/4/22

في الثاني والعشرين من نيسان 1948، هاجم الغزاة الصهاينة بعد منتصف الليل، مدينة حيفا من حي هدار الكرمل اليهودي، فاحتلوا البيوت والشوارع والمباني العامة، وقتلوا 50 عربيًا، وجرحوا 200 آخرين، وقد فوجئ العرب فأخرجوا نساءهم وأطفالهم إلى منطقة الميناء لنقلهم إلى مدينة عكا، وفي أثناء هربهم هاجمتهم المواقع الصهيونية الأمامية، فاستشهد 100 شخص من المدنيين وجرح 200 آخرون.[115]

مجزرة "عين الزيتون": 3-4/5/ 1948:

عين الزيتون قرية عربية فلسطينية عند مدخل صفد، بلغ عدد سكانها 820 نسمة.

المجزرة:

[113] ياهاف. مصدر سابق. ص 152.
[114] وفا. مصدر سابق.
[115] بني موريس. **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**. مصدر سابق. ص ص 86-96.

تم تنفيذ الإعدام في 70 أسيرًا مقيدين من أهالي القرية في 3 و4 أيار 1948.[116]

شهادة أهارون يوئيلي(قائد فرقة في البالماح ومن أوائل الطيارين في إسرائيل):[117]

"ثلاثة رجال جاؤوا من صفد إلى قرية عين زيتون، ألقوا القبض على 23 عربيًا، وسرقوا ساعاتهم ثم ساقوهم إلى التلال القريبة وأعدموهم، وطردوا البقية من الأهالي في الليلة ذاتها إلى جبل الجرمق قرب قريتي ميرون والجش".

شهادة إسحق جولان (من قياديي البالماح):[118]

"تم إحضار 30 أسيرًا للتحقيق معهم إلى جبل كنعان حيث مقر رجال الاستخبارات التابع للهغناه. وظهرت الدهشة على وجوه المحققين: ماذا يفعلوا بهؤلاء بعد ذلك؟ فتم نقلهم الى مقر شرطة روش بينا. قتل الأسرى وهم مكبلون على الأرجح. وتم إرسال فرقة في اليوم التالي لدفنهم".

شهادة نتيفا بن يهودا (مقاتلة في البالماح):[119]

"كانت أمامنا مسألة الأسرى من عين زيتون. عندما دخل جنودنا إلى القرية، قاموا بجمع كل أولئك الذين تبين لهم أنهم جنود حقيقيون، أو أنهم كانوا ضباطًا. وعندما أخذوا كل هؤلاء قاموا بتكبيل أيديهم وأرجلهم وألقوهم في أسفل الوادي العميق تحت منازل القرية. وبقوا هناك ليومين. ودار نقاش بيننا: ماذا نفعل بهم؟ سألت مايركي عما علينا فعله مع هؤلاء العرب. أجاب أنه يجب قتلهم جميعًا، وأنه كان يلزم إلقاء القبض عليهم.

في اليوم ذاته، وصل من مقر قيادة البالماح أو هيئة الأركان العامة، أمر بجمع أسرى عرب لأنه وقع من جنودنا أسرى بيد العرب في منطقة غوش عصيون، ويبدو أن عملية تبادل ستجري. وعملية تجميع الأسرى لم تكن معروفة من قبل للبالماح.

ووصل أمر إلى مايركي من يهونتان سلاع: "لا يهمني كيف ستنفذ هذا الطلب. أريد أن أسمع أنه بعد ساعتين تمت تصفية كل الأسرى. وأننا انتهينا من المشكلة. وصرخ سلاع بأعلى صوته: اذهب ونفذ بنفسك. ولن أعطيك أحدًا من الكتيبة. لن تجد أحدًا لدينا يفعل هذا. ليس لدينا قذرون. لن تجد في كل هذا الشعب من هو قادر على فعل ذلك.

ورد عليه مايركي:" لدى كل شعب في العالم ما يكفيه من القذرين، وعندنا لا يوجد؟ لا يهمني كيف تسمي هذا. تريد استعمال كلمة "قذرين"، فليكن! وأعلم أنه بدون هؤلاء القذرين لن ننجح في فعل أي شيء هنا!".

واستشاط سلاع غضبًا من النقاش وقال لمايركي: مئات من الأشخاص ملقون هناك مكبلين. اذهب واقتلهم! اذهب وقم بتصفيتهم! مجنون يقتل أشخاصًا مكبلين، ومجنون يبذر عليهم كل الذخيرة.

---

[116] ياهاف. مصدر سابق. ص 153.
[117] ياهاف. مصدر سابق. ص 154.
[118] ياهاف. مصدر سابق. الصفحة نفسها.
[119] ياهاف. مصدر سابق.

وتضيف بن يهودا قائلة: عندها توجه مايركي إلى عاموس غرينشفون (من قيادات الهغناه) قائلًا له: أريد أن تأخذ على عاتقك مسؤولية هذه المهمة. فاصفر عاموس ونطق بـ "طبعًا، طبعًا. ها إنني أركض في الحال".

وتستطرد بن يهودا في وصف تسلسل الأمور: "مرت ثلاثة أيام، وتبين أن العيون تنتظر ما سيحدث مع الأسرى. وأدركت أن الأمر أصبح جاهزًا. ويجب فك السلاسل عنهم ولا يوجد من يقوم بهذه المهمة. عندها سألت مايركي: ما هي المشكلة؟ وعندها تبين لي أن الأسرى قد قتلوا كلهم. المشكلة وصلت إلى طريق الحل! وساد صمت حول هذا الموضوع! قال مايركي: هؤلاء الأغبياء الذين قاموا بقتلهم لم يفكوا السلاسل، على الرغم من وجود فرقة لحراستهم. إنهم جبناء. وانشغالنا بالجبناء. وقال لي أن نقوم بتنظيم عدد من الشباب الذين لا تخيفهم الدماء إذا رأوها، وننزل إلى هناك، ونقوم بحل المشكلة ثانية؛ أي أن نفك سلاسل القتلى. وأرفَق معي مجموعة من الشباب، وقال: إنني أثق بكم وأتكل عليكم. قالها بهدوء مشوب بأمارات المكر، وكأنه منحنا أعظم هدية تقدم في العالم. عندها قلت له: "وجدتها! أنا نفسي كنت مستعدة أن أنزل إلى هناك وأقوم بتنفيذ المهمة دون أن يرمش جفني. وهنا ذكرت له أسماءهم. فقال لي ألا أذكر أسماءهم ثانية. وهنا أدركت أن ما قام به ليس صحيحًا وممنوع طلب تنفيذه من كتيبته. يجوز أنه كان يجب أن نخبر يغآل ألون.

وأخذ مايركي يحثني على النزول إلى هناك. يجوز أن يكون بعض الأشخاص قد وصل إلى هناك ولا يعرفون ماذا يفعلون. عندها نزلت.

وتضيف بن يهودا:" لم أصب بانهيار، لأنني لم أكن جبانة. لأنه في تلك المرحلة من الحرب لم يكن الدم هو الذي يخيفني، كما قال مايركي، ولكن لا يمكنني القول بتأكيد أنني نجحت في إخراج هذا الأمر من رأسي. من المحتمل أن هذه اللحظة قد قلبت كل حياتي. المرعب في الأمر هو إخفاء ما جرى. ولكن لا يخرج أي شيء خارجًا، ولن يستطيع أي شخص أن يعرف الاثنين اللذين أفرغا باغات من الرصاص في أجساد الأسرى. وبسبب كثافة الرصاص بقي الكثير منه ظاهرًا خارج أجسامهم. لم أر بحياتي مناظر مثل هذه. لقد رأيت الرصاص ظاهرا كالأزرار، كالمسامير والدبابيس. والدم، نهر من الدم، دم الواحد ممزوج بدم الآخر. حمّام، حقيقة حمّام دم. تمامًا كما كانوا يقولون في كلمات التأبين على مجازر المَحرقة. ما الغريب في ألا يعودوا إلى هناك! وإذا كنت قد شعرت بأنني مذنبة في هذا، فليس بمقدوري أن أكون هناك. إذًا، طهارة السلاح، ليست مسألة هوائية، إنه أمر واقعي وعملي".[120]

مجزرة "أم الشوف": 1948/5/12

أم الشوف قرية عربية فلسطينية في قضاء حيفا. بلغ عدد سكانها 480 نسمة.

المجزرة:

[120] نتيفا بن يهودا. **من خلف التشويهات، رواية عن ثلاثة شهور**. دومينو للنشر، القدس، 1985. ص ص 243-248.

في العام 1948، أجرت وحدة من عصابة "الإتسل" الإرهابية الصهيونية تفتيشًا لقافلة من اللاجئين في قرية أم الشوف فوجدت مسدسًا وبندقية، فأعدم المعتدون القتلة سبعة شبان اختيروا بشكل عشوائي.[121]

مجزرة "صفد": 13/5/ 1948

في الثالث عشر من أيار عام 1948، ذبحت عصابة "الهغناه" الإرهابية الصهيونية، نحو 70 شابًا في مدينة صفد. ولا نعرف شيئًا عن تفاصيل هذه المجزرة.

مجزرة قرية برير: 12-13 /5/ 1948

تم احتلال القرية في الليلة بين 12 و13 أيار 1948 على يد ثلاث فرق من كتيبة "النقب" في منظمة البالماح. وكانت العملية جزءًا من عملية خاطفة بهدف بسط السيطرة على تجمعات القرى العربية في منطقة النقب. وعلى الرغم من التهدئة التي حظيت بها القرية فإن القوات المهاجمة اقتحمتها، وواجهت مقاومة خفيفة، وهرب عدد كبير من الناس. كان يبدو أن المعركة قد انتهت، لكن إطلاق النار استمر والقتل أيضًا. وأطلق الجنود اليهود النيران بكثافة على الرجال الذين اعترضوا طريقهم، وسقط عدد كبير من القتلى.

<u>شهادة تسفي تسيير (من محاربي البالماح):</u>

"مات العرب في برير موت الكلاب ونحن هدمنا أسوار منازلهم وحقولهم، وأحرقنا منازل كثيرة، وحطمنا وكسرنا وقتلنا بصورة باردة جدًا ومنقطعة عن الواقع. لم نفكر أبدًا بالحياة، أو البشر أو المشاعر... لم يكن هنا أي إحساس أو كراهية، أو فظائع أو أي تقزز. ولم تكن سعادة. ببساطة، لم يكن شيء، تماما كأنك تقتل كلابًا ضالة أو حمارًا يلفظ أنفاسه أو تدوس على ذبابة..."."[122]

<u>شهادة مجند في البالماح في برير:</u>

"عند الفجر هاجمت وحداتنا قرية برير. وتوقفت المقاومة بعد قصف المدرسة واحتلالها. وبدأت عملية هرب جماعية. في الساعة الخامسة فجرًا وقعت القرية في أيدينا وبدأنا بأعمال الهدم والتدمير. أشعلنا منازل كثيرة بالنيران وكذلك بيادر عدة. قطعان... أخذنا كمية من المواد الغذائية. وفجرنا الآبار".[123]

---

[121] أرشيف الإيتسل. ملف ك 47/8.
[122] فقرات ومقاطع من مذكراته منشورة في جريدة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/captain/1.880067
[123] نشرة معلومات داخلية، بقلم قيادة البالماح، بتاريخ 20 أيار 1948. أرشيف البالماح.

مجزرة "أبو شوشة": 1948/5/14

أبو شوشة قرية عربية فلسطينية على بعد نحو خمسة أميال للجنوب الشرقي من مدينة الرملة. بلغ عدد سكانها 870 نسمة.

المجزرة:

في الرابع عشر من أيار عام 1948، نفذ الغزاة الصهاينة مجزرة بشعة في قرية أبو شوشة ذهب ضحيتها نحو 60 من أهلها من النساء والرجال والأطفال والشيوخ، وانتهت المجزرة بترحيل كل سكان القرية من منازلهم، ثم جرى هدمها على مراحل.[124]

ففي ذلك اليوم قام جنود صهاينة من لواء "جفعاتي" بمحاصرة القرية من كافة اتجاهاتها عند أذان الفجر، ثم قاموا بإمطار القرية بزخات الرصاص وقنابل المورتر، وتركز القصف على المنطقة الشمالية حيث كانت إستراتيجية بالنسبة للعرب. نجح الصهاينة في دخول القرية وكانوا يطلقون النار باتجاه كل شيء يتحرك، في حين اختبأت النساء في ثلاث مغر وبقين مختبئات طيلة أسبوع كامل.. وقد ضربت رؤوس العديد من الضحايا بالبلطات. شكلت النساء لجنة ضمت خمساً منهن قمن بدفن الضحايا، الذين تم توثيق أسمائهم في دراسة حول هذه المجزرة قام بها مؤخرًا باحثون في مركز أبحاث جامعة بيرزيت. تم استخدام الخنادق والمغر كمقابر جماعية.. وهذه المجزرة لم تكن معروفة لأحد من قبل.[125]

مجزرة "بيت دَرَاس": 1948/5/21

بيت دراس قرية عربية فلسطينية، تبعد 46 كيلومترًا إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة.

المجزرة

في الحادي والعشرين من أيار عام 1948، وصلت قوة صهيونية معززة بالمصفحات، إلى قرية بيت دَراس، وطوقتها لمنع وصول النجدات إليها، ثم بدأت تقصفها بنيران المدفعية والهاونات بغزارة كبيرة، فشعر أهل القرية بحرج الموقف وقرروا الصمود والدفاع عن منازلهم مهما كلف الأمر، لذلك فقد طلبوا من النساء والأطفال والشيوخ مغادرة القرية بهدف تخفيف الخسائر بين العزّل، وتحرك هؤلاء عبر الجانب الجنوبي من القرية، ولم يكونوا على علم بأن القرية مطوقة من مختلف الجهات، لذلك ما أن بلغوا مشارف القرية الخارجية حتى تصدى لهم الصهاينة بالنيران، على الرغم من كونهم نساء وأطفالًا وشيوخًا عزلًا، فقتلوا عددًا كبيرًا منهم، في مجزرة لا تقل فظاعة عن مجزرة دير ياسين وسواها.. ثم أحرق القتلة بيادر القرية وعددًا من منازلها، ونسفوا بعضها الآخر."[126]

---

[124] مذبحة أبو شوشة على موقع الموسوعة الحرة.
[125] نصر يعقوب وفاهوم السلبي. **قرية أبو شوشة (قضاء الرملة) من سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة** (18). مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني في جامعة بير زيت، 1995. ص 205.
[126] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 521.

مجزرة بيت جيز في 22-23 /1948/5

بيت جيز قرية عربية فلسطينية في قضاء الرملة.

المجزرة:

يذكر المؤرخ الإسرائيلي بِني موريس أن هجومًا عسكريًا شُنّ على القرية في الشهر السابق، يوم 20 نيسان، وأنّ سكانها طُردوا في ذلك التاريخ. إلّا أنّ المؤرخ الفلسطيني عارف العارف يقول إنّ المحاولة الأولى للاستيلاء على بيت جيز وقعت في 22-23 أيار، وأنّها أخفقت، وعن أسباب إخفاقها يقول العارف إنّ القوات الإسرائيلية تلقت تقارير مغلوطة عن إخلاء القرية، فكان من نتائج ذلك أن فوجئت بما جوبهت به من عنف المقاومة التي أبداها سكان كل من بيت جيز وبيت سوسين، فضلًا عن مقاومة القوات العربية النظامية في قطاع اللطرون. ويُضيف عارف العارف أن كلتا القريتين سقطت في هجوم لاحق شن في 30 أيار. وسقط من أهالي القرية 11 شهيدًا بنيران اليهود.[127]

مجزرة الطنطورة: 22-23/5/1948

الطنطورة، قرية فلسطينية تقع إلى الجنوب من مدينة حيفا بنحو 24 كم، عند ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث انتشرت بيوتها على امتداده. وتم العثور فيها على مواقع أثرية تعود إلى الفترة الكنعانية حيث كان اسمها "دور". اعتمد سكانها على صيد السمك وزراعة البطيخ وتربية المواشي، ومنهم من عمل في قطاع البناء والخدمات والتوظيف في حيفا مع انتعاش الأخيرة اقتصاديًا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. بلغ عدد السكان في العام 1948 نحو 1800 نسمة. تعرضت القرية إلى مجزرة رهيبة ذهب ضحيتها أكثر من 200 شهيد من سكانها، وذلك بعد تنفيذ عمليات اقتلاع وطرد السكان منها.

خلفية المجزرة:

كانت الخطة الصهيونية تقضي بمهاجمة الطنطورة على محورين: شمالي وجنوبي، وبأن تقوم وحدة من لواء " كرميلي " بقطع طريق النجدة من ناحية المثلث الصغير، بينما يقطع زورق من سلاح البحر طريق الانسحاب من جهة البحر. وقد زودت كل وحدة من المهاجمين بمرشد للطريق من مستعمرة زخرون يعقوب المجاورة، التي كان سكانها يعرفون الطنطورة جيدًا، وكانت لهم علاقات تجارية معهم. واحتفظت قيادة الكتيبة بوحدة احتياط للطوارئ.

[127] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 191.

لم تبادر الطنطورة إلى فتح معركة مع "الهغناه"، لكنها رفضت شروط هذه الأخيرة للاستسلام، فاستحقت بذلك في عرف العنصرية عقاب الموت.

تعرّضت قرية الطنطورة إلى هجوم كاسح من الكتيبة الثالثة في لواء ألكسندروني بين ليلة 22 و23 أيار 1948 بعد سلسلة من الهجمات ورد المقاومين من أهالي القرية. ففي تلك الليلة التي تم فيها احتلال القرية، قام عناصر من هذا اللواء بطرد مئات من سكان القرية باتجاه قرية الفريديس المجاورة. ولما تزايد عدد النازحين الى الفريديس، ولم يعد بالإمكان إدارة حياتهم اليومية، تم نقل معظمهم بالتنسيق مع الصليب الأحمر الدولي إلى طولكرم.

أخذ القتلة الرجال من أبناء الطنطورة إلى مقبرة القرية، وأوقفوهم في صفوف، وجاء القائد الصهيوني وقال مخاطبًا جنوده: "خذوا عشرة "، فانتقوا عشرة من الرجال واقتادوهم بالقرب من شجيرات الصبار، وهناك أطلقوا النار عليهم، بعد ذلك عادوا وأخذوا عشرة آخرين، كان عليهم أن يخلوا الجثث، ليتم بعد ذلك إطلاق النار عليهم أيضًا، وهكذا تكرر ذلك تباعاً.. ثم أطلق القتلة رصاصهم على المزيد من أهل القرية بالطريقة. نفسها[128]

في الوقت ذاته، قام عناصر من هذا اللواء بجمع عشرات، وقد يكون مئات من الشباب والرجال الذين – وهنا يجب التنويه – قد أصبحوا في عداد أسرى حرب، في ساحة القرية، وأمروا بعضهم بحفر حفرة أو أكثر، ثم أطلقوا عليهم النيران. وإلى جانب ذلك قتلوا مجموعة من الشباب في مواقع أخرى من القرية، وأحضروا جثثهم ودفنوها في تلك الساحة. وتم تطهير القرية من سكانها الأصليين ليستبدلوهم بمستوطنين خلال أقل من خمسة أيام.[129]

وعلى مسافة قريبة من مسجد القرية كانت ثمة باحة، أوقف الشبان بالقرب منها على امتداد جدران البيوت، كان ثمة طابور يضم نحو 25 شخصًا صف خلفهم أيضًا فتيات، ووقف في مقابلهم نحو عشرة أو اثني عشر جنديًا صهيونيًا، وعندئذ قام هؤلاء الجنود بكل بساطة بإطلاق النار على الشبان الذين سقطوا شهداء في المكان..

وشوهدت 40إلى 50 جثة في أماكن أخرى من القرية، صلبوا على امتداد الجدران، وأطلق القتلة الصهاينة النار عليهم بالطريقة نفسها.

حاول أحد الأطفال مناداة أمه مستنجدًا، لكن القتلة أطلقوا النار عليها.

وقد دفنت جثث الضحايا في حفر كبيرة؛ حفرتان للشبان، وحفرة صغيرة للفتيات.[130]

<u>الكشف عن المجزرة:</u>

تم الكشف عن مجزرة الطنطورة عندما تقدّم ثيودور كاتس برسالة جامعية للدراسات العليا في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا لنيل درجة الماجستير الجامعية. بيّن كاتس من خلال اعتماده على مجموعة وثائق قام بجمعها

[128] شهادات شفوية قام بجمعها مصطفى الولي ونشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 43، صيف 2000.
[129] الياس شوفاني. "مجزرة الطنطورة في السياق التاريخي لتهويد فلسطين"، في مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 43 (صيف 2000).
[130] ياهاف، مصدر سابق. ص 168.

من أرشيف الدولة وأرشيف الهغناه والجيش الإسرائيلي، ومن خلال مقابلات شفوية أجراها مع عدد من أهالي القرية في الفريديس وغيرها، أن مجزرة قد وقعت في القرية، وأن القتلى قد دفنوا في ساحة واسعة تم تحويلها إلى موقف للسيارات بالقرب من مسبح ومنتجع المستوطنة التي أقيمت على أنقاضها باسم دور-نحشوليم.

ردود الفعل:

تعاطى الإعلام الإسرائيلي مع استنتاجات كاتس، واعتبر البعض أنها ملفقة ومزيفة وغير صحيحة. ورفعت القضية إلى لجنة خاصة في الجامعة المذكورة التي توصلت إلى أن كاتس لم يقم بتأدية واجباته الأكاديمية كما يجب، وسحبت منه الاعتراف بدرجته الجامعية. وفي مسار مواز بادر محاربو لواء ألكسندروني القُدامى إلى تكليف محام لرفع قضية تشهير وتلفيق في المحكمة ضد كاتس، وإلزامه بسحب ادعاءاته أن هذا اللواء قد ارتكب مجزرة ترقى إلى مستوى جريمة حرب. واضطر كاتس تحت هذه الضغوط إلى التوصل إلى صفقة سحب بموجبها ادعاءاته، واعترف أنها غير دقيقة في بعض أجزائها. لكن القضية لم تنته عند هذا الأمر، إذ تجند المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه للدفاع عن رسالة كاتس الجامعية، علما أنه لم يكن المشرف عليها، معتبرًا أن ما توصل إليه كاتس صحيح، وأنه على المؤرخين والمؤسسات الجامعية الاعتراف بما حصل والتعامل مع أحداث النكبة من منطلق الاعتراف بها. إلا أن بابيه تعرض هو الآخر إلى حملات ملاحقة من جامعته ومن الصحافة في إسرائيل اضطرته في نهاية المطاف إلى الاستقالة من التعليم في جامعة حيفا، والانتقال إلى جامعة اكستر في بريطانية، حيث يتابع من هناك نشر دراساته حول التطهير العرقي في فلسطين.

ولم تهدأ العاصفة أبدًا، وعلى ما يبدو أن موضوع الطنطورة كما مجزرة دير ياسين ومجزرة كفر قاسم في 1956 يقض مضاجع إسرائيليين كثر. حيث فاز فيلم "الطنطورة" لمخرجه ألون شفارتس - وهو إسرائيلي - بجائزة في مهرجان ساندنس في الولايات المتحدة في نهاية 2021، وظهر في الفيلم عدد من محاربي لواء الكسندروني الذين تجاوزت أعمارهم التسعين عامًا، حيث اعترفوا أنه جرت مجزرة فظيعة في الطنطورة. ووفقًا لشهادة جمعها شفارتس على لسان أحد سكان مستوطنة زخرون يعقوب المجاورة بأنه ساعد في دفن القتلى من أهالي الطنطورة الذين تجاوز عددهم الـ 200. وقال موشي ديامنت أحد المقاتلين في هذا اللواء إن القرويين قتلوا باستخدام رشاش. في حين أشار مقاتل آخر باسم حاييم ليفين أن أحد أفراد اللواء قتل 15 -20 أسيرًا من أهالي القرية. وتأتي شهادة جندي رفض ذكر اسمه أنهم وضعوا عددًا من الأسرى في براميل وأطلقوا عليها النيران إلى أن نزفت الدماء عبر الثقوب التي أحدثتها رصاصات الرشاشات.

وأكثر من ذلك، فإن شهادات هؤلاء حدّدت موقع القبر الجماعي الذي تمّ حفره في موقف السيارات في القرية قريبًا من المسبح. وقام جنود هذا اللواء بإخفاء علامات القبر الجماعي لمنع التعرف إلى ما حدث.[131]

وإن أردت أن أُدخِل شيئًا من ذاكرتي الشخصية في هذه الجزئية، فإنني أؤكد وجود هذا القبر الجماعي، إذ إنني وعائلتي لما كنت طفلًا كنا نرافق والدي إلى السباحة واللعب عند شاطئ مسبح الطنطورة، وكان والدي قبل النكبة قد أمضى أيامًا طويلة لدى أصدقاء ومعارف له في الطنطورة، حيث كان ينقل مع جدي كميات من البطيخ إلى يافا وغزة. وكلما مررنا قرب

[131] آدام راز. "هنا، في موقف السيارات عند شاطئ الطنطورة، تم العثور على قبر جماعي"، في جريدة **هآرتس** بتاريخ 21 كانون الثاني 2022(الملحق الأسبوعي).

موقف السيارات - المذكور سابقًا- كان يقول: هنا قبروهم. هذه شهادة من شخص عرف ما كان يتم تداوله من معلومات وتفاصيل عن المجزرة التي لم تتم الإشارة إليها في وثائق فلسطينية إلا بذكرها، أو ذكر تفاصيل محدودة عنها.

قد يقول قائل إنّنا لسنا بحاجة إلى شهادات ووثائق من الطرف الإسرائيلي، لكن لنعتمد مقولة: من فمِك أُدينك. بالمقابل قام الباحث الفلسطيني مصطفى الولي بجمع عشرات الشهادات من أهالي قرية الطنطورة ونشرها في مقال له.[132] ويمكن قراءة نصوص هذه الشهادات، وفي كل واحدة منها إشارة واضحة إلى المجزرة والجثث والقبر الجماعي. سواء شاهد مقدمو الشهادات بأعينهم، أو سمعوا من كبار السن أو من الناجين من القتل.

لم يصدر حتى ساعة كتابة هذا البحث، عن أي جهة حكومية رسمية (المستوى السياسي) ولا عن الجيش الإسرائيلي (المستوى العسكري) ولا من مؤسسات مدنية كجامعة حيفا، أي بيان فيه اعتراف أو اعتذار عن المجزرة التي تكاملت خيوطها مع هذا الاكتشاف مؤخرًا، ومع اعترافات الجنود القدامى (منهم من ثارت ثائرته ضد كاتس قبل ربع قرن تقريبًا عندما نشر بحثه الجامعي). يؤكد الصمت المتواصل منذ أسابيع عدة من طرف هذه الجهات أن مجزرة قد وقعت فعلًا، ولا تنحصر دلالاتها في اعترافات الجنود القدامى في لواء الكسندروني فقط، إنما في كتابات أخرى كأبحاث بيني موريس وإيلان بابيه وتوم سيجيف، وإن كانت بتفاوت بينهم.

شهادات من مجزرة الطنطورة[133]

1. شهادة الجندي موشيه ديامنت- لواء إسكندروني:[134]

- "لا أقول، يمكن أن تكون فضيحة كاملة. لا أريد أن أتحدث عنها، لكنها كانت كذلك. ماذا أفعل؟ لقد كانت كذلك".

- "لقد قُتل فلسطينيون في نهاية المعركة برصاص مدفع رشاش، من قبل "رجل متوحش"".

2. شهادة الجندي حاييم ليفين:[135]

- "أحد الجنود اقترب من مجموعة من العرب قوامها 15-20 أسيرًا "وقتلهم جميعًا". وبحسبه؛ فإن القضية صدمته والتفت إلى أصدقائه ليتساءل ما الأمر، فأجابوا: "ليس لديك فكرة عن عدد الذي قتلوهم هؤلاء!".

---

[132] مصطفى الولي. "شهود عيان يروون أحداث مجزرة الطنطورة"، في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 11، العدد 43 (صيف 2000). ويشير الولي إلى أن الشهادات المنشورة في مقالته هذه، منتقاة من مجموعة أوسع بأمل نشرها مستقبلًا.

[133] آدام راز، "في موقف سيارات حوف دور توجد مقبرة للفلسطينيين،" **هآرتس**، 2022. انظر الرابط التالي:
https://www.haaretz.co.il/magazine/.premium.HIGHLIGHT-MAGAZINE-1.10550254

[134] آدم راز. هنا، في موقف سيارات دور، تم العثور على قبر جماعي. جريدة هآرتس بتاريخ: 19 كانون الثاني 2022. ويمكن قراءة المقال مترجمًا على موقع عرب 48 على الرابط التالي:
https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82/2022/01/20/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%82%D8%A8%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

[135] راز. المصدر السابق.

3. شهادة ميخا فيتكون:[136]

- "ضابط تسلّم لاحقًا منصب رفيع في وزارة الدفاع، كان قد قتل بمسدسه عربيًا تلو الآخر، ولم يتوقف".

4. شهادة جنود بدون أسماء:[137]

- " ليس من اللطيف قول ذلك، لقد وضعوا المقاتلين (من لواء إسكندروني) العرب في برميل وأطلقوا عليهم النار في برميل، أتذكر الدم داخل البرميل".

- وقال آخر: "بإيجاز؛ إن المقاتلين ببساطة لم يتصرفوا مثل البشر في القرية، وعاد إلى صمته".

- وأضاف آخر: "جنود في اللواء ذبحوا رجالًا غير مسلحين بعد المعركة".

5. شهادة عميتصور كوهين:[138]

- "كنت قاتلًا. لم آخذ أسرى."

- "تم إيقاف فئة من المقاتلين العرب وأيديهم مرفوعة، وقد أطلق عليهم النار جميعًا، كم قتل من العرب خارج المعركة؟ لم أعد أحصي. كان لدي رشاش به 250 رصاصة. لا يمكنني العد".

6. شهادة يوسف بن أليعيزر:[139]

- "كنت من جنود احتلال الطنطورة".

- "كنت على علم بجرائم القتل في القرية. ارتكب بعض الجنود القتل بمبادرة منهم".

7. نفتالي (توليك) ماكوفسكي:[140]

"ما تعلمته هنا أن الرفاق يتقنون مهنة القتل جيدًا. من بين هؤلاء كان رفاق تعرضت عائلاتهم لأعمال قتل وذبح من قبل العرب. انتقموا انتقامهم الشخصي لسقوط زملاء لنا. شعرت أنهم يفرغون سورة غضبهم ويطلقون العنان لمرارتهم. شعرت أنهم منحوا أنفسهم نوعًا من الراحة".

8. وفي الإفادة التي أدلى بها "شلومو أمير"[141] الذي كان يشغل منصب ضابط مسؤول في الكتيبة التي نفذت مجزرة الطنطورة، جاء ما يلي: "التحقت بالجيش البريطاني لأنني اعتقدت أن الشيء الأهم الذي يتعين على اليهود عمله يتمثل في محاربة الألمان، ولكننا حاربنا في قرية "الطنطورة". ويضيف هذا الضابط: "وفقًا لقوانين الحرب التي أقرها المجتمع الدولي، ومن واجبي الإقرار بأنه حتى الألمان لم يقتلوا الأسرى العزل، وبعد ذلك عاد الأسرى إلى بيوتهم سالمين، وهنا في طنطورة قتلوا العرب"، ويضيف "شلومو" قائلًا: دخلنا فيما بعد في معارك شرسة وجهًا

---

[136] راز. المصدر السابق.
[137] راز. المصدر السابق.
[138] راز. المصدر السابق.
[139] راز. المصدر السابق.
[140] ياهاف. المصدر السابق. ص 169.
[141] ياهاف. المصدر السابق. ص 168.

لوجه، ولكن لم يحدث أن ارتكبت أعمال قتل من هذا القبيل على نحو عشوائي.. الصورة التي انطبعت في ذهني، هي صورة الرجال في المقبرة، رأيت هناك الكثير من القتلى، وقد غادرت المكان عندما رأيت الجنود يقتلون ويقتلون ويقتلون، ولذلك لا أدري كم كان عدد القتلى هناك".

9. مردخاي سوكولر:[142]

"تقدمنا في داخل القرية، فجأة سمعنا طلقات نارية. أطلق قناص علينا النار فأصاب أحد جنودنا. فأخذنا نطلق النار من كل الاتجاهات. لم نعرف مصدر القصف. شاهدنا في صبيحة اليوم التالي عشرات الجثث ملقاة في القرية. عدّدنا الجثث فبلغت 230 جثة".

10. الحنان عناني:[143]

"وصل الرجال إلى ساحة المعركة وشهية الانتقام مستولية عليهم. قبل أسبوع فقط فقدنا خيرة زملائنا في معركة كفار سابا العربية. كان في الوحدة جنود عطشى للدماء، وأحيانًا كانت هناك صعوبة في السيطرة عليهم. وأيضًا لم تكن هناك تعليمات واضحة بخصوص إطلاق النار على أشخاص بعد استسلامهم".[144]

11. شهادات جمعها شفارتس في الفيلم[145]

"يبدو أنه بعد المذبحة، تم دفن الموتى في مقبرة جماعية، تقع اليوم تحت ساحة انتظار السيارات في شاطئ دور .تم حفر القبر خصيصًا لهذا الغرض، واستمر الدفن فترة طويلة، في نهاية شهر أيار؛ أي بعد أسبوع من الاحتلال، تم توبيخ أحد القادة المتمركزين في المكان لعدم تعامله مع دفن العرب بشكل صحيح".

عرض الفيلم أعمال خبراء قارنوا الصور الجوية للقرية قبل الاحتلال وبعده .مقارنة الصور والصور ثلاثية الأبعاد، التي يتم إجراؤها بمساعدة أدوات متطورة، تجعل من الممكن ليس فقط تحديد الموقع الدقيق للمقبرة، ولكن أيضًا لتقدير حجمها - بطول 35 مترًا وعرض أربعة أمتار. يقول بعض الجنود "احرص على إخفاء ذلك بطريقة تجعل الأجيال القادمة تذهب إلى هناك دون أن تعرف ما الذي تقف عليه".[146]

مجزرة "الرملة": 1948/6/1

إن المجزرة الأكبر في مدينة الرملة قد نفذت في حزيران عام 1948، فقد خير الضباط الصهاينة أهالي مدينة الرملة بين النزوح من المدينة أو السجن الجماعي، وكان ذلك بمثابة خدعة تمكنوا خلالها من قتل الكثيرين من أهالي المدينة، وقد

---

[142] ياهاف. المصدر السابق. ص 169.
[143] ياهاف. المصدر السابق. ص 169.
[144] يصف أمثال إمبر وعناني وغيرهما من محاربي الكسندروني في الطنطورة المشهد بأنه مؤلم، ولكنهم لا يعترفون بما اقترفته أيديهم من جرائم بحق أهالي الطنطورة في حالتنا هذه.
[145] راز. المصدر السابق.
[146] راز. المصدر السابق.

ألقى القتلة بجثث الضحايا على الطريق العام "الرملة - اللد"، ولم يبق في مدينة الرملة بعد هذه المجزرة سوى 25 عائلة.[147]

مجزرة "جمزو": 9/7/ 1948

جمزو قرية عربية فلسطينية تبعد عن مدينة الرملة 5 كم إلى جهة الشرق.. بلغ عدد سكانها عام 1947 (1940)نسمة. مساحة القرية 50 دونمًا.. ومساحة أراضيها 9681 دونمًا.

المجزرة:

صباح اليوم التاسع من شهر تموز عام 1948، تقدمت قوة معادية من لواء "يفتاح" الصهيوني، وانقسمت إلى قسمين: أحدهما توجه نحو الجنوب واحتل قرية عنابة، ثم احتلوا قرية جمزو بعد ذلك بقليل، وطردوا أهلها، وكان القتلة يطلقون النار عليهم وهم هاربون، فاستشهد منهم 10 أشخاص.[148]

وقد عرف عن عبد الرحيم حسن النجار - وهو من أبناء جمزو - أنه كان من المجاهدين الذين نفذوا هجمات عدة على المواقع الصهيونية وسكن النجار بعد التهجير عام 1948 في قرية الشونة الشمالية في الأردن. وفي 1965/5/28 أغارت قوة صهيونية في جنح الظلام على قرية الشونة الشمالية، وطوقت المنزل الذي يقيم فيه عبد الرحيم النجار، ثم نسفته على من فيه، فأسفر ذلك عن استشهاد ثلاثة من أفراد الأسرة، وجُرح الباقون. وقد دفن الشهداء الثلاثة في مقبرة الكرامة.[149]

وكان محمد عبد القادر سرية - وهو من أبناء جمزو أيضًا - قد تسلل هو وأسرته وسكن مغارة داخل حاكورة له، فعلمت قوات الاحتلال الصهيوني بأمرهم، فطوقت المغارة وأطلق القتلة الرصاص على من فيها فاستشهدوا جميعًا.[150]

مجزرة دهمش في اللد: 11-1948/7/12[151]

توصلت إسرائيل مع حكومات الدول العربية المتحاربة معها إلى اتفاقية الهدنة الأولى في 11 حزيران 1948، ومدتها أربعة اسابيع. وكانت هذه المدة عاملًا رئيسيًا مساعدًا للجيش الإسرائيلي في متابعة احتلاله لعدد كبير من القرى والمدن

---

147 موقع وفا. مصدر سابق.
148 الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 203.
149 خريطة جمزو: ذاكرة تتحدى همجية الاحتلال. على موقع عرب 48 بتاريخ 2008/12/6 على الرابط التالي:
https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-
150 من موقع عرب 48، المصدر السابق عن جمزو.
151 اللد؛ مذبحة مدينة تفاقمها مسيرة الموت. على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
https://www.paljourneys.org/ar/timeline/highlight/24097/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%8C-9-13-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-1948

الفلسطينية، وتهجير سكانها منها. فلما انتهى سريان مفعول هذه الهدنة، وقبل التوصل إلى الهدنة الثانية، وقعت مجزرة رهيبة في مدينة اللد. وتمت على مرحلتين .

الأولى عند احتلال المدينة، والثانية خلال عملية طرد سكانها وتطهيرها عرقيًا. وتم ذلك في الأيام العشرة بين 9 تموز و18 منه من العام 1948 .

كانت مدينة اللد من نصيب الدولة العربية حسب قرار تقسيم فلسطين من نهاية العام 1947. وتعتبر اللد من أهم مدن المواصلات في فلسطين، ففيها ملتقى خطوط السكك الحديدية ومطار اللد.

وما أن بدأت هجمات اليهود على مدينة يافا وقراها حتى لجأ الآلاف من سكانها إلى مدينتي اللد والرملة القريبتين، وذلك بين شهري نيسان وأيار 1948، ما أدّى إلى ازدحام سكاني هائل.

وتم عزل اللد والرملة عن الطريق المؤدي إلى مدينة القدس مع انتهاء الانتداب البريطاني، وبالتالي إغلاق الطريق أمام وصول المؤن والمواد الغذائية الضرورية.

وأدرك أهالي اللد أن وضعهم ليس في أفضل حال، لذا ألّفوا لجنة قومية لإدارة أمور المدينة.[152] وعقدوا اتفاق تفاهمات مع مختار مستعمرة بن شيمن المجاورة. وأمنوا الطريق لوصول البضائع إليها. إلا أن الهغناه أغلقت الطريق في شهر حزيران. وقررت القيادة الإسرائيلية أنه من الضروري احتلال اللد والرملة لفتح الطريق نحو القدس بهدف توصيل المساعدات إلى الحارات اليهودية فيها.

تمّ أولًا احتلال القرى المحيطة باللد، وأيضًا المطار الدولي. وعلى الرغم من نجاح فرقة عسكرية من الجيش الأردني في طرد القوات الإسرائيلية إلا أن الأخيرة احتلت قرية جمزو القريبة من اللد. وشنت الطائرات الإسرائيلية غاراتها على المدينتين، مخلفة العشرات من القتلى والجرحى. وعمل الأهالي على تحصين المدينة ورفضوا الاستسلام.

والقت الطائرات الإسرائيلية منشورات تدعو الأهالي إلى التسليم قبل تدمير المدينة. وأخذ العتاد ينفد شيئًا فشيئًا، فشن اليهود هجومًا على المدينة حتى بلغوا مركزها، وطالبوا الباقين فيها بالتجمع في جامع دهمش وكنائس المدينة، وفرضوا منع التجول، وانسحبت القوة الأردنية مخلفة الأهالي الباقين يواجهون العدو الإسرائيلي وحدهم.

أخذ الجنود الإسرائيليون يرمون قنابل يدوية داخل المنازل بذريعة وجود قناصين فيها. وأطلقوا النيران على الهاربين في الشوارع. فتراكمت جثث القتلى من نساء وأطفال في الشوارع. أما الذين لجأوا إلى جامع دهمش واحتموا فيه، فقد تمّت تصفيتهم جميعًا. ويقدر عددهم بين 80 و 76 شخصًا. كما أمر موشي ديان خلال اقتحام اللد بإطلاق النار على أي شخص يُشاهد في الشارع أو خارجًا من أي بيت .

[152] لمزيد من التفاصيل حول ما جرى في اللد نحيل القارئ الى كتاب أسبر منير. **اللد في عهد الانتداب والاحتلال**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.

وأشار مراسلون إلى أن موشي ديان قاد رتلًا من سيارات الجيب في مدينة اللد كان على رأسها عدد من الجنود المزودين بالرشاشات والمدافع التي أطلقوا منها النيران على الأهالي لدفعهم إلى ترك المدينة ومغادرتها.

وفي اليوم نفسه؛ أي في 12 تموز، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارًا بطرد جميع سكان اللد، وقام إسحق رابين نائب قائد منظمة البالماح يغآل ألون بتنفيذ هذا الأمر.

اتجه غالبية المهجرين من أهالي المدينة نحو مدينة رام الله وقراها. ويقدر عددهم بنحو 70 ألفًا. قضى عدد منهم في الطريق جراء الحر والتعب والجوع والعطش والمرض. وكانت طائرة إسرائيلية تُحلّق فوق رؤوسهم طيلة الوقت لإرغامهم على مواصلة الرحيل كي لا يعودوا إلى مدينتهم.

تعتبر مجزرة دهمش وعمليات القتل والتصفية في اللد من أبشع المجازر التي نفذها الجيش الإسرائيلي، إلى جانب ذلك يجب التنويه إلى أن بن غوريون قرر القيام بهذه المجزرة.

المجزرة في النقاش العام في إسرائيل:

تشكل مجزرة دهمش إلى يومنا هذا مركبًا من مركبات النقاش العام في إسرائيل حول ما جرى هناك. من يتحمل المسؤولية؟ وبينهم أيضًا من ينكر حدوثها، وبهذا يعفي نفسه من المسؤولية.

لقد أشار الصحافي آري شافيط في كتابه "أرضي الموعودة" إلى النصر والمأساة في إسرائيل. والمؤلف هو من المحسوبين على اليسار الصهيوني الليبرالي (أي اليسار الصهيوني إن أردنا تعريفه بإيجاز). واستقى معلوماته من شمرياهو غوتمان الحاكم العسكري الأول لمدينة اللد الذي كان مسؤولًا عن عمليات الطرد بعد احتلال المدينة.

ويُقدّم شافيط وصفًا مفصلًا لأعمال القتل والتنكيل التي نفذها جنود من كتيبة يفتاح بالسكان الفلسطينيين. فخلال 30 دقيقة وفي ليلة مقمرة جرى قتل أكثر من 200 من السكان. نفذت الصهيونية مجزرة في اللد.

وأضاف شافيط أن التطهير العرقي لعرب فلسطين أرسى الأساس للدولة اليهودية. بالنسبة له الخيار واضح: "إما رفض الصهيونية بسبب اللد أو قبول الصهيونية مع اللد". وأضاف: "أعلم أنه لولا جيش الدفاع الإسرائيلي لما ولدت دولة إسرائيل. لولاهم لما ولدت. لقد قاموا بالعمل القذر الذي مكّن شعبي وأُمتي، وابنتي وأولادي، وأنا من العيش".

وحسب رأي شافيط، فإن المجزرة في اللد هي نتيجة لعملية عسكرية دخلت في خط التعقيد والارتباك، ويطلق عليها تسمية "العلبة السوداء للصهيونية". وبرأيه أن الصهيونية لم تتحمل وجود مدينة اللد، فحتى يتمكن مشروع الصهيونية من البقاء والاستمرار والاستقرار كان يجب تصفية اللد .

لكن النقاش الإسرائيلي في الطرف الآخر- حسبما يزعم المؤرخ الإسرائيلي كارمر – يتمثل بأن المجزرة قد وقعت ضمن عملية حربية. وهذا يعني أن الطرف الآخر هو عدو، حين الحديث عن القوات الفلسطينية والأردنية حتى أثناء إطلاق

النار على المسجد حيث تجمع بضع مئات من أهالي اللد الذين تم توجيههم إلى دخول المسجد والبقاء فيه، لكنهم تعرضوا إلى صليات رصاص قاتل.

وبلغ الأمر بمؤرخ آخر اسمه أفرايم كارش الادعاء أنه لم تكن هناك مجزرة. وأن الفلسطينيين ابتدعوها من بنات أفكارهم، أسوة بادعاء مجزرة الطنطورة .

ويدّعي المؤرخ بيني موريس أنه لم تكن هناك أوامر لإيقاف أسرى من اللد عند الحائط ومقابلهم كتيبة رماة الرصاص، إنما قتلى في المسجد وفي شوارع المدينة.

هذه محاولات لباحثين إسرائيليين للتخفيف من مسؤولية الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي عن المجزرة. وهؤلاء، وإن كانوا يسعون إلى تبرئة ساحة المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل، إلا أنّهم يؤكدون :

أولاً: أن موضوع المجزرة يقضُّ مضاجع إسرائيليين.

ثانيًا: أن الموضوع لا يزال مفتوحًا، ولم يُحسم نهائيًّا.

ثالثًا: أن ادعاءات التبرئة تترك آثار دماء على أيدي كبار رجالات إسرائيل من سياسيين وعسكريين.

كتبت المؤرخة الإسرائيلية أنيتا شابيرا سيرة يغآل ألون. وأشارت فيها إلى أنه كان قائدًا لكتيبة داني وصاحب الخطط القتالية. أما المنفذ بصورة دقيقة وجدية فكان إسحق رابين.

يعتبر بيني موريس أن اللد[153] والرملة لم تشكلا خطرًا على مركز البلاد. وقد رفض بن غوريون قبول فكرة إبقاء المدينتين بيد الملك عبد الله أو تحت سيطرته. ووعد الملك بألا يطلق جنوده النار باتجاه الجنود الإسرائيليين. وأيضًا ينضم إلى جوقة المؤرخين الإسرائيليين المؤرخ يوآب جيلبار الذي حقق في عدد من الأحداث التي وقعت خلال النكبة، ولكنه لم يصل إلى مستوى الإقرار بوقوعها على يد الطرف الإسرائيلي.

في حين أن قصصًا وحكايات كثيرة حول "بطولة" جنود إسرائيليين خلال الحرب في العام 1948 تبرزها السردية الصهيونية والإسرائيلية، إلا أنها لا تشير إلى ارتكابهم فظائع رهيبة، من أبشعها مجزرة دهمش في اللد، ومنها قتل مسن وفتى كانا يسيران في أحد شوارع اللد. يطالب الشاعر نتان الترمان في قصيدة مشهورة بعنوان "من أجل هذا" بتشكيل لجنة تحقيق حول ما جرى في اللد .

حتى الصحف العبرية تنضم إلى جوقة الإنكار. ففي مقال لطوبيا كرمل حول قراءته لكتاب: "الخروج العربي" لمؤلفته أتيل منين ينكر وقوع مجزرة أو طرد في اللد .

أما على الصعيد الرسمي؛ أي حكومة إسرائيل، فلم تناقش مسألة المجزرة بشكل جدي بهدف كشفها والاعتراف بما اقترفه جيشها الذي كان قد تأسس للتو، بل أكثر من ذلك، اعتبار ما حصل أمرًا مرسومًا له مسبقًا، وأن أي قرية أو بلدة

[153] موريس. **ولادة مشكلة اللاجئين**. مصدر سابق. ص 189-192.

عربية لن تبقى كما كانت، حتى اسمها يتم محوه من كتب الجغرافيا. هذا ما قاله موشي ديان وزير أمن سابق في حكومة إسرائيل وعراب المجزرة في اللد وغيرها من البلدات الفلسطينية.

"لقد أتينا إلى هذه الدولة التي كان يسكنها العرب بالفعل. وأقمنا دولة يهودية هنا. بُنيت قرى يهودية بدلًا من القرى العربية. أنت لا تعرف حتى أسماء هذه القرى العربية. وأنا لا ألومك لأن كتب الجغرافيا هذه لم تعد موجودة. ليست الكتب فقط غير موجودة، بل القرى العربية غير موجودة أيضًا".[154]

هناك إجماع ما في الساحتين السياسية والعسكرية وحتى الأكاديمية داخل إسرائيل أن المجزرة كانت غير ضرورية بالمرة، ولا توفر مكاسب لإسرائيل. ولكن، دون اعتراف بتحمل مسؤولية وقوعها على أيدي إسرائيليين من قادة كبار أصبحوا لاحقًا رؤساء حكومات ووزراء ومن صناع القرارات السياسية.

شهادات من مجزرة دهمش في اللد

1. شهادة يرحاميئل كهانوفيتش،جندي في البلماح:[155]

"اشتركنا في عملية اسمها "التكنيس" (من مكنسة)، وهدفها إزالة كل القرى؛ أي أن ندخل من قرية إلى قرية ونطرد السكان. هرب السكان باتجاه بحيرة طبرية ومن هناك إلى الجليل. لقد أطلقنا النار وألقينا قنبلة هنا وهناك .

كانت هناك بندقية من نوع معين تطلق النار إلى داخل مبنى، تحدث حفرة وتنفجر وتسحق الجميع على الجدران من الضغط الذي تفعله في الداخل. كنت في اللد، لقد دخلت بالفعل بعد الضربة الأولى، وكانت هناك قصة، ربما لا يمكن قول كل شيء. كان هناك ذبح. لقد ذهبوا جميعًا إلى المسجد، أو كنيسة لا أذكر بالضبط. من الصعب معرفة ذلك في الليل. وكان من المستحيل إخراجهم. افترضوا أننا لم ندخل إليهم. لقد أطلقت عليهم القذيفة المتفجرة... ما يحدث هناك هو أن كل القوة تذهب في مكان واحد وتعطي ضغطًا هائلًا بدلًا من أن تأخذ 3 كغم من المتفجرات، يكفي فقط نصف كغم وأنت تعطي النتيجة نفسها. بعدها فتحت الباب ورأيت القتلى وأغلقت الباب".

2. شهادة بنيامين عيشت، جندي في البالماح شهد مجزرة دهش في اللد[156]

"لم أر المجزرة في المسجد. رأيت الناس الذين أخرجوا الموتى. تم إطلاق قذيفة من سلاح فيات. تم العثور على ثقب واحد صغير في جدار المسجد، تم إطلاق القذيفة. قتلنا 120 شخصًا؛ 120 شخصًا كانوا داخل هذا المسجد. هذا ما كنت أعرفه. تم الحديث عن ذلك، فروا إلى المسجد لأنهم اعتقدوا أنه المكان الأكثر أمانًا حيث لن يقتلوا. لأنهم كانوا يعلمون أن الإسرائيليين لن يدمروا مسجدًا".

[154]بوعاز زالمانوفيتش. احتلال اللد وتأثيره على الجيش الإسرائيلي. في مجلة **معراخوت** العسكرية، العدد 383، ايار 2002، ص ص 92-97. (بالعبرية)
[155]شهادة يرحميئل كهانوفيتش منشورة على موقع زوخروت (بالعبرية) بتاريخ 23 تموز 2012.
[156] شهادة بنيامين عيشت منشورة على موقع هعوكتس بالعبرية بتاريخ 22 تموز 2021.

في الحادي عشر من تموز 1948، دخلت قوة من جيش العدو الصهيوني إلى مدينة اللد، وكان يقود هذه القوة موشي ديان الذي أصدر أوامره بإطلاق النار على أي شخص يرى في الشارع، ففتحت قوات "يفتاح " وهي لواء من "البالماخ " نارًا غزيرة على المارة، متنقلة من بيت إلى بيت، ومطلقة النار على كل هدف. وتجمع الكثيرون من أهل اللد في مسجد وكنيسة المدينة، فهاجمهم الصهاينة وأطلقوا عليهم النيران، فكانت حصيلة هذه المجزرة البشعة 250 شهيدًا، غير الجرحى. وشهدت اللد مجزرة أخرى يوم قتل الصهاينة 350 من أبنائها أثناء طرد سكان المدينة وإرغامهم على مغادرتها سيرًا على الأقدام.

مجزرة قرية البرج: 1948/7/15

كانت قرية البرج القريبة من الرملة قد احتُلت أيضًا في تموز 1948، في "عملية داني". وبحسب وثيقة لم يُعرف كاتبها، عُثر عليها في "أرشيف ياد يعاري"، بقي أربعة مسنين في القرية بعد احتلالها: "الحاج إبراهيم الذي ساعد في المطبخ العسكري؛ وامرأة مسنة مريضة؛ ورجل مسن آخر وامرأة (مسنة) أخرى. وبعد ثمانية أيام من احتلال القرية، أرسل الجنود إبراهيم ليقطف الخضار لإبعاده عما كان على وشك الحدوث. وتم نقل الثلاثة الآخرين إلى منزل منعزل. وبعد ذلك تم إطلاق قذيفة مضادة للدبابات (فيات) على المنزل.[157]

وعندما أخطأت القذيفة الهدف، ألقيت على المنزل ست قنابل يدوية. وهكذا، قتل الجنود رجلًا وامرأة مسنّين، وأعدموا امرأة مسنة بسلاح ناري. وبعد ذلك أضرموا النار في المنزل وأحرقوا الجثث الثلاث بحسب الشهادات الموثقة من قبل الجنود أنفسهم. وعندما عاد الحاج إبراهيم مع حارسه، قيل له إن الثلاثة الآخرين أُرسلوا إلى المستشفى في رام الله، ويبدو أنه لم يصدق القصة، وبعد بضع ساعات قُتل هو أيضًا بأربع رصاصات".[158]

مجزرة "المجدل": 1948/10/17

المجدل مدينة عربية فلسطينية تبعد 25كم إلى الشمال من مدينة غزة.. بلغ عدد سكانها 10900نسمة.

<u>المجزرة:</u>

في السابع عشر من تشرين الأول عام 1948، أغارت الطائرات الصهيونية على مدينة "المجدل" فقتلت عددًا كبيرًا من أهلها، كما استشهد عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا قد التجأوا من قبل إلى شمال المدينة وأقاموا في الخيام.[159]

---

[157] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 186. وأيضًا على موقع ميدل ايست آي تحت عنوان: وثائق جديدة تثبت المجازر الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلال النكبة. بتاريخ 2021/12/12.

[158] المصدر السابق.

[159] عملية يوآف. على موقع ويكيبديا – الموسوعة الحرة.

مجزرة "الصفصاف": 1948/10/29

الصفصاف قرية عربية فلسطينية في قضاء صفد. بلغ عدد سكانها 910 أشخاص.

المجزرة:

في العام 1948، دخلت فرقة من لواء كرملي إلى قرية الصفصاف.

هذا ملخص للشهادات التي جمعها الباحث والمؤرخ نافذ نزال من أهالي القرية اللاجئين في مخيم عين الحلوة بلبنان: "وقال أولئك الذين بقوا إن الجنود الإسرائيليين دخلوا الصفصاف مع شروق الشمس، وأمروا القرويين بالاصطفاف في بقعة في الجزء الشمالي من القرية. وقال أحد القرويين لنزال: "بينما نحن مصطفون، أمر عدد قليل من الجنود اليهود بمرافقة أربعة فتيات لهم لنقل الماء إلى الجنود. وبدلًا من ذلك، أخذوهن إلى منازلنا الفارغة واغتصبوهن. وكان نحو سبعين من رجالنا معصوبي العينين وقتلوا رميًا بالرصاص، أحدهم بعد الآخر، أمامنا. وأخذ الجنود جثثهم وألقوا بها على الأسمنت التي تغطي نبع القرية وألقوا الرمال عليهم". وفي أيام لاحقة، قامت القوات الإسرائيلية بزيارة القرية، وقالت للسكان إنهم ينبغي أن ينسوا ما حدث ويمكنهم البقاء في منازلهم. ولكنهم بدأوا في الرحيل تحت غطاء الليلة نحو لبنان، نحو أربع في المرة، إلى أن كانت الصفصاف خالية".[160]

شهادة يسرائيل غاليلي رئيس هيئة الأركان السابق للهغناه:[161]

"أخذوا 52 رجلًا من أهلها، وربطوهم بحبل، واقتادوهم إلى بئر، ثم أطلقوا عليهم النار، فاستشهد منهم عشرة.. وقد ناشدتهم النساء الرحمة، ثم وقعت ثلاثة حوادث اغتصاب.. فتاة عمرها 14سنة اغتصبها القتلة، وقتلوا أربعة آخرين".

شهادة أخرى يكتبها يوسف نحماني، الذي كان أحد كبار الضباط في الهغناه: "في الصفصاف، بعد أن رفع السكان علمًا أبيض، قام الجنود بجمع الرجال والنساء وفصلهم، وقيدوا أيدي 50–60 من الفلاحين، وأطلقوا النار عليهم وقتلوهم ودفنوهم في حفرة. واغتصبوا أيضًا عدة نساء".

ملاحظة سجلها أهارون كوهين في اجتماع للهغناه:

"52 من رجال الصفصاف مقيدون بحبل. أسقطوا في بئر وأطلقت النار عليهم. وتقدمت النساء بطلب الرأفة. فتاة عمرها 14 سنة تعرضت للاغتصاب. وقتل أربعة آخرون".[162]

---

[160] يمكن قراءة بعض التفاصيل حول مجزرة الصفصاف على موقع الموسوعة الحرة، وأيضًا على الصفحة المخصصة للقرية على موقع "فلسطين في الذاكرة".

[161] صابر حليمة. حقائق مجزرة الصفصاف حبيسة "الأرشيف السري". ماذا جرى في ذلك الخريف من عام 1948؟. على موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين. بتاريخ: 28 تشرين الأول 2019.

[162] المصدر السابق.

ردًا على التقرير الذي جمعه كوهين، وصف إليعازر باور (باري)، مساعد وزير العمل مردخاي بينتوف، أعمال الإساءة من قبل جنود الجيش الإسرائيلي في الجليل بأنها "أعمال نازية".[163]

مجزرة "الدوايمة": 1948/10/29

الدوايمة قرية عربية فلسطينية تقع على بعد 24كيلومترًا غرب مدينة الخليل.. بلغ عدد سكانها عام 1945(3710) نسمة.

المجزرة:[164]

في الساعة الحادية عشرة قبل منتصف ليل 1948/10/28، قامت الكتيبة 89 التابعة للجيش الإسرائيلي، بارتكاب مجزرة رهيبة ضد سكان قرية الدوايمة. وقد ظلت تفاصيل هذه المجزرة طي الكتمان، إلى أن كشفت عنها لأول مرة مراسلة صحيفة " حداشوت " الصهيونية خلال شهر أيلول عام 1984.

فقد جاءت العصابات الصهيونية ضمن الكتيبة "89" بقيادة موشي ديان، وهاجمت القرية في البداية من جهتها الغربية، ثم توزعت المصفحات إلى ثلاث مجموعات: الأولى اتجهت نحو الجهة الشمالية للقرية، والثانية نحو الجنوبية، والثالثة نحو الطرف الغربي، وتركت الجهة الشرقية مفتوحة. ثم بدأت عملية إطلاق النار وتفتيش المنازل منزلًا منزلًا، وقتل كل من وَجد، صغيرًا كان أم كبيرًا، شيخًا أم امرأة، ثم نسفوا بيت المختار. وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم 1948/10/29 مرّت المصفحات الحربية بالقرب من "مسجد الدراويش" في القرية، وكان في داخله نحو 75 مسنًا يستعدون لأداء الصلاة، فقام الصهاينة بقتلهم جميعًا بالمدافع الرشاشة. وفي ساعات بعد الظهر اكتشفت القوات المهاجمة المغارة الكبيرة "طور الزاغ " التي اختبأ في داخلها ما يزيد على 35 عائلة، فأطلقت عليهم النيران وحصدوا جميعًا وقتلوا عند مدخل المغارة بعد أن أخرجهم القتلة منها. وفي ساعات الليل، تسلل بعض سكان القرية إلى منازلهم ليأخذوا بعض الطعام والملابس، بينما عمد الإرهابيون إلى قتل كل من يضبط عائدًا إلى القرية. وقد تم جمع جثث الضحايا التي بلغت 580جثة من الشيوخ والأطفال والنساء والرجال. وكان العديد من الضحايا من أبناء القرى المجاورة الذين كانوا قد لجأوا إلى قرية الدوايمة بعد سقوط قراهم في أيدي الغزاة الصهاينة. وقد أبيدت بعض الأسر، منها أسرة محمود العامري، وأسرة إبراهيم جودة العامري، وأجبر القتلة الأسرى على حمل جثث الضحايا وإلقائها في آبار مهجورة.. وفي سوق القرية قتل الإرهابيون الصهاينة عدة أشخاص ثم جمعوا جثثهم وأضرموا فيها النيران حتى تفحمت.[165]

وهذا النص الحرفي لرسالة وصلت إلى شاي كبلان الذي أرسلها بدوره الى بئيري، وقد نشرتها جريدة هآرتس:

"لم تكن هناك معركة ولا مقاومة. وقتل المحتلون الأوائل من ثمانين إلى مائة امرأة وطفل عربي. قتلوا الأطفال بتحطيم جماجمهم بالعصي. لم يكن هناك منزل لم يسقط فيه قتلى... في القرية كان هناك عرب وضعوهم في منازل وأغلقوا عليهم

---

[163] بعض التفاصيل عن المجزرة في موقع الموسوعة الحرة – ويكيبيديا.
[164] ياهاف. المصدر السابق. ص 144.
[165] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 158-161.

دون إعطائهم طعامًا وشرابًا. ثم جاء خبراء المتفجرات لتفجير المنازل. أمر أحد القادة خبير المتفجرات بإحضار امرأتين عربيتين كبيرتين إلى المنزل الذي كان على وشك القصف. رفض الخبير.. فأمر القائد جنوده بإحضار السيدة العجوز ونفذ الوغد.. تفاخر أحد الجنود بأنه اغتصب عربية ثم أطلق عليها الرصاص. امرأة عربية لديها مولود جديد في حجرها، تعمل في تنظيف الفناء حيث يأكل الجنود. عملت في الخدمة مدة يومين، وفي النهاية أطلقوا عليها وعلى طفلها".[166]

وأضاف كبلان على لسان الجندي الذي سلمه رسالة:

" الشاهد الجندي، بحسب كابلان، زعم "أن قادتهم ذوي الثقافة والأخلاق الذين يعتبرون أخيارًا في المجتمع، أصبحوا قتلة مهينين"، ويدعي كابلان، "إنها ليست في عاصفة عواطف ورغبات، بل طريقة للترحيل والإبادة. "هذا المبدأ هو الدافع السياسي لحالات الفظائع التي لا تعارضها قيادة العملية أو القيادة العليا".[167]

ويتباهى أحد الجنود القتلة بأنه "اغتصب امرأة من قرية الدوايمة ثم أطلق النار عليها.. وقد استخدمت إحدى نساء القرية وعلى يديها طفل رضيع، في تنظيف الباحة حيث كان الجنود يأكلون، وبعد يومين من العمل بالسخرة أطلقوا عليها النار وعلى طفلها الرضيع فقتلوهما".[168]

مجزرة "عيلبون": 1948/10/30

عيلبون قرية عربية فلسطينية في قضاء طبرية. بلغ عدد سكانها عام 1948(550) نسمة.

المجزرة:

وقعت قرية عيلبون في قبضة الاحتلال الصهيوني بتاريخ 1948/10/30، حيث احتلها اللواءان السابع والتاسع (عوديد) ووحدة مصفحة وسرية مشاة تابعة للواء (جولاني). رفع سكان هذه القرية رايات بيضاء وأعلن الكهنة المسيحيون (لأن القرية مسيحية بغالبية سكانها) عن تسليمها. وخلال قيام الجنود الإسرائيليين بمسح القرية وتفتيشها تم العثور على رأسي جنديين إسرائيليين مقطوعين. فتم جَمع سكانها وقَتل 14 شاباً منهم، وكان من بين الشهداء محمد خالد أسعد، وهو من قرية حطين، كان قد لجأ إلى عيلبون عند سقوط حطين في 1948/6/17، وقد دفن هذا الشهيد في مدافن آل زريق المسيحيين، وكما جمعتهم الحياة فقد جمعهم القبر دون تمييز بين مسلم ومسيحي. أما بقية سكان القرية فتم طردهم إلى خارج حدود القرية. ووصف سكان القرية في رسالة لهم أرسلوها إلى وزير الشرطة والأقليات الإسرائيلي بيخور شيطريت ما تعرضوا له من تعذيب وتشريد وجرح العديد منهم أثناء إخراجهم من القرية. إلى جانب تعرضهم إلى السلب والنهب، حيث أشار بعضهم إلى أنهم أثناء دخولهم أراضي قرية فراضية قام الجنود بسلب 500 ليرو فلسطينية كانت بحوزة الرجال، ومصاغًا من النساء.[169] وأرسلوا 42 شابًا إلى معسكر الاعتقال، وألقي بالبقية قرب قرية ميرون القريبة

---

[166] يائير اورون. حكاية كسر الصمت عمرها 68 عاما. جريدة **هآرتس**، 7 شباط 2016.
[167] اورون. مصدر سابق.
[168] ياهاف. المصدر السابق. ص 145.
[169] بني موريس. **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**. دار الجليل للنشر، عمان، 1993. ص 211.

من مدينة صفد. وبعد تدخل من رؤساء الكنيسة الكاثوليكية في فلسطين ومحاولات إقناع قيادات الجيش الإسرائيلي أن لا دخل لأهالي القرية بما حل بالجنديين، تم السماح لأهالي عيلبون بالعودة إلى قريتهم.[170]

مجزرة "الحولة": 1948/10/30

الحولة قرية عربية لبنانية شمالي بحيرة الحولة، إلى الشمال من بلدة المنارة عند الحدود اللبنانية. نائب قائد الكتيبة العسكرية التي احتلت القرية هو دوف يرميا. عيّن يرميا هذا شموئيل لاهيس قائدًا لفرقة في الوحدة 22. خلال عملية حيرام لاحتلال الجليل الأعلى.

قام لاهيس بإرسال تقرير إلى قائده يخبره فيه أن قرية "الحولة" قد سقطت دون معركة. واستنادًا إلى تقريره هذا فإن معظم الأهالي هربوا باتجاه الشمال؛ أي لبنان. وأضاف لاهيس أنه بقي في القرية 100 شخص، بينهم 35 رجلًا تتراوح أعمارهم بين 15 و70 عاما، وضعهم تحت حراسة جنوده.[171]

<u>شهادة الضابط دوف يرميا حول ما جرى في قرية الحولة:[172]</u>

توجه يرميا ولاهيس برفقة قائد أعلى منهما إلى حيث تم تجميع الأسرى في مدرسة القرية. بادر لاهيس قائده المباشر يرميا بالسؤال: ماذا نفعل بهم؟ هل تريدني أن أطردهم كما فعلنا بباقي سكان القرية؟ أجابه يرميا: سأحصل على تعليمات من قيادة الكتيبة، ولكن هذا سنأخذه. وأشار بإصبعه نحو الشاب الوحيد من بين مجموع الأسرى الذي ارتدى زيًا عسكري، ونقله إلى مقر القيادة في قرية الخالصة المهجرة (اليوم قريات شمونة). وعاد يرميا في اليوم التالي ليعلن للاهيس بأن تعليمات الكتيبة هي طرد الأسرى. وفيما كان يرميا يعلن تعليماته، رأى وجوه الجنود قد تبدل لونها، فسار نحو المبنى حيث كان الأسرى فوجد أنه قد تم تفجيره على رؤوس 34 أسيرًا من أهالي القرية.

سأل يرميا الضابط لاهيس: "أين الأسرى؟".

فكان جواب بعض الجنود بكلمات واضحة: "قام قائد الفرقة ونائبه بإطلاق النار من رشاش وفجروا المبنى على من فيه ليكون قبرًا جماعيًا".[173]

أصيب يرميا بالذهول وقال في شهادته: "لم أكن أتصور أن شابًا مثل شموئيل لاهيس يقوم بمثل هذا العمل، قتل أسرى بدم بارد". ولما طلب يرميا من لاهيس تفسيرًا لما قام به، أجابه: أنا انتقمت لأصدقائي الذين قتلهم عرب في مصافي البترول في حيفا".

---

[170] ملف رقم: 2564/10، أرشيف دولة إسرائيل. رسالة إلى وزير الاقليات بتاريخ 21 كانون الثاني 1949.
[171] ياهاف. المصدر السابق. ص 157-159.
[172] المصدر السابق. الصفحات نفسها.
[173] ياهاف. المصدر السابق. ص 158.

توجه يرميا إلى موشي كرملي قائد كتيبة كرملي الذي أصبح في وقت لاحق وزيرًا في حكومة إسرائيل طالبًا منه تقديم لاهيس إلى المحكمة العسكرية. وفعلًا دارت جلسات المحاكمة لفترة ثمانية أشهر، حيث صدر قرار الحكم في 27 آب 1949 بسجن لاهيس سبع سنوات. إلا أن لاهيس قدم استئنافًا إلى المحكمة العسكرية العليا مدعيًا أن اعتباراته في قرار تصفية الـ 34 عربيًا من قرية الحولة نتج عن فهمه المغلوط للأوامر. فتم تخفيف الحكم إلى ست سنوات، وذلك في العام 1954؛ أي بقي عليه تمضية سنة واحدة فقط.[174] وفي العام اللاحق؛ أي 1955 طلب عفوًا من رئيس الدولة بضغط من بن غوريون، وحصل عليه. ونتيجة للعفو حصل على رخصة محام، إذ كان يدرس هذا الموضوع، وعين مستشارًا قانونيًا في الوكالة اليهودية، ثم مديرًا عاما لها بين 1978- 1981.[175]

وكتب يوسف شاي-ايل وهو قائد إحدى الفرق الثلاث التي عملت في المنطقة شهادته في كتاب مذكراته قائلًا:

"تقدمنا إلى القرية، وقبضت على ما يقرب من ستين أسيرًا. ركزتهم في مبنى واحد وتركت ثلاثة جنود لحراستهم. واصلت طريقي عبر القرية وتمترست في موقع يمكن من خلاله حماية الطريق المؤدية إليها. سمعت انفجارات في القرية ولكن لم يكن لدي وقت للانتباه. انسحبت مع الوحدة بأكملها إلى القرية. قابلت الرجال الذين تركتهم لحراسة الأسرى وأخبروني أن قائد السرية جاء بنفسه وقتلهم في ثلاثة منازل. لقد صدمت وكذلك فعل معظم جنودي. "قتل الأسرى لم يكن مقبولًا لدينا. استمر قائد السرية نفسه في أمرنا، ولذلك كتب معظم الجنود رسائل شخصية يطلبون فيها استبدال القائد أو نقله، إلى موقع آخر".[176]

شهادة شموئيل ميكونيس:[177]

تطرّق ميكونيس إلى التفاصيل الدقيقة في طلب التوضيح الموجّه لبن غوريون، والخاصة بالمجزرة المرتكبة في القرية التي تم احتلالها من قِبَل "الوحدة الثانية بقيادة شموئيل لاهيس، حيث تُشير الوثيقة نفسها إلى أن 60 شخصًا عربيًا فقط تبقّوا في القرية بعد احتلالها "ولم يُبدوا أي مُقاومة"، وأن مجزرتين، على الأقل، ارتُكِبَتا من قبل الوحدة المذكورة في القرية؛ استشهد في الأولى 18 شخصًا، و15شخصًا في الثانية.

مجزرة قريتي"دير الأسد والبعنة":1948/10/31

دير الأسد والبعنة قريتان عربيتان فلسطينيتان، تقعان إلى الشمال من الطريق الرئيس الذي يربط عكا بصفد .

المجزرة:

[174] هرية لاهيس. **مجلة هعولام هزيه**. بتاريخ 1 آذار 1978، ص 27.
[175] رفل بركان. **"الحالة الغريبة لشموئيل لاهيس"**، في جريدة **عال همشمار**، 3 آذار 1978.
[176] يوسف شاي-ايل. السنوات الثمانون الاولى من حياتي. حيفا، 2005. على موقع:
http://www.oocities.org/sepi_shayel/My_first_80_years.pdf
[177] وثائق سرية تكشف مذابح الاحتلال في فلسطين عام 1948 (ج1). على موقع العربي 21، بتاريخ: 12 كانون الثاني 2021.

قام وفد من أهالي القريتين في 30 تشرين الأول 1948 بالمثول أمام قائد المنطقة في الجيش الإسرائيلي وأعلنوا عن استسلام القريتين. في اليوم التالي وتحديدًا، الساعة العاشرة صباحًا، دخلت وحدة من الجيش الإسرائيلي إلى قريتي دير الأسد والبعنة، وقامت بتجميع السكان في حقل بين القريتين، وبحلول وقت العصر أصيب الأطفال والشيوخ بالإنهاك الشديد وكانوا في أشد الحاجة إلى الماء، وطلب الجنود من بعض الشباب إحضار بعض الماء من بئر قريبة، ليشربوا، واختاروا لهذه المهمة شابان من قرية (دير الأسد) هما: صبحي محمد ذباح (23سنة) وأحمد عبد الله علي العيسى (27 سنة) وشابان من قرية (البعنة) هما: علي محمد العابد (17 سنة) وحنا إلياس فرهود (25 سنة)، وذهب هؤلاء الشباب الأربعة لإحضار الماء لكنهم لم يعودوا، لأن القتلة الصهاينة أطلقوا عليهم النار فقتلوهم جميعًا.[178]

مجزرة (عرب المواسي): 1948/11/2

عرب المواسي إحدى القبائل العربية الفلسطينية. كانت منازلهم منتشرة في كل من أقضية: عكا وصفد وطبريا.

المجزرة:

توجهت فرقتان عسكريتان في الثاني من تشرين الثاني 1948 إلى القرية من قاعدة المغار في الجليل الشرقي بقيادة الضابطين كلينمان وحيون. وعند اقترابهم من القرية - وهي في الأرجح خربة تبعد عن عيلبون قرابة 8 كيلومترات إلى الشرق منها - تم تجميع الرجال، وطلبوا منهم تسليم أسلحتهم. تم جمع 8 بنادق. وتوزعت الفرقتان؛ واحدة مع الضابط كلينمان والأخرى من الضابط حيون. وأثناء تحرك الفرقة الأخيرة تم العثور على رفات جنود يبدو أنهم فُقدوا قبل دخول القرية، وتم تحديد هوياتهم حسب ملابسهم. فانتقم الجنود بإضرام النار في منازل العرب. وعادوا إلى قاعدتهم ومعهم 19 عربيًا، وأُرسلوا مع حيون إلى مكان قريب حيث تمت تصفية 15 منهم.[179] أما البقية فأرسلوا إلى معسكر قريب.[180]

تم دفن القتلى في حفرة "بيت ناطف" ووضعوا فيها بشكل جماعي.. وكان من بين الشهداء رجل أصيب بطلقات عدة في جسمه، وتظاهر بالموت واسمه "سعد ذيب"، وبعد ذهاب القتلة تقدمت إحدى البدويات واسمها "زهية الفواز" لترى ماذا حدث، فوجدت هذا الرجل ما زال يتحرك، فحملته وأسعفته إلى أن تماثل للشفاء، فغادر البلاد إلى سورية ناجيًا بحياته. أما الشهداء فقد نقلهم المواسي إلى مقبرة المواسي في عيلبون.[181]

مجزرة "مجد الكروم": 1948/11/5

مجد الكروم قرية عربية فلسطينية، تقع على بعد 18كم شرقي مدينة عكا. بلغ عدد سكانها 1400 نسمة في العام 1948.

---

[178] عادل مناع. **نكبة وبقاء؛ حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (1948-1956).** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015. ص 105.

[179] https://ar.wikipedia.org/wiki عن مجزرة عرب المواسي.

[180] ياهاف. المصدر السابق. ص 179.

[181] مناع. مصدر سابق. ص 116.

المجزرة:

في الخامس من تشرين الثاني عام 1948، أمرت وحدة من جيش العدو الصهيوني سكان قرية مجد الكروم بالتجمع في مركز القرية، وطلبت من المختار أن يجمع كل الأسلحة خلال 25دقيقة، فقال المختار: لا علم لي عن سلاح بقي في القرية، وأن التفتيش عن هذا السلاح سيستغرق أكثر من ساعة. ازداد توتر الضابط وجنوده فاختاروا عددًا من الشباب ووضعوهم في "صف الإعدام"، وكانوا في غالبيتهم من لاجئي قريتي شعب والبروة. ومن أهالي مجد الكروم تم إعدام خمسة شبان بطريقة وحشية، إذ إن القائد العسكري كان يصدر أمره بقتل أحد الشباب في كل ساعة في حال لم يتم إحضار قطع السلاح إليه. وللتأكد من الوفاة، كان أحد الجنود يقترب من الشهيد ويطلق رصاصة أخرى على رأسه أمام الأهالي الذين إنهارت أعصاب بعضهم بعد هذه الإعدامات الميدانية.[182]

ويكتب المؤرخ عادل مناع عن مجزرة مجد الكروم - وهي قريته -ما سمعه من ضابط في الجيش الإسرائيلي شهد على مجريات الأحداث في القرية، واسمه تسفي رابينوفيتش، وغير اسم عائلته إلى بهراب، وكان مقيمًا في أواخر حياته في حيفا: "لم ينكر حدوثها (المجزرة) في مجد الكروم، لكن ادعى أنها كانت نتيجة الفوضى والخطأ. وفي مرحلة لاحقة أشار إلى زيارة وفد من الأمم المتحدة إلى القرية بعد المذبحة، وقال بهراب: بما أن الجيش أنكر عملية القتل المتعمد، اقترح الأهالي إخراج جثث الشهداء التي لم يمض على دفنها إلا أيام، ووافق ضابط الجيش المرافق، فقام الأهالي بنبش أحد القبور وأخرجوا الجثة التي قام المراقبون بتصويرها. وأضاف بهراب أن الضابط أوقف إخراج جثث أخرى، وأعلن المراقبون أن مهمتهم انتهت، وأن عليهم العودة إلى معسكرهم وقيادتهم.[183]

شهادات جنود

هذه مجموعة مختارة من شهادات لجنود منتسبين إلى المنظمات العسكرية الصهيونية حول المجازر التي ارتكبتها هذه المنظمات في بلدات وقرى ومدن فلسطينية عدّة خلال النكبة.[184]

1. بنيامين شنيتسر، جندي في قوات البالماح/القدس[185]

كنت أقاتل بين القدس وتل أبيب لتأمين خطوط المواصلات، على طريق باب الواد. عندما وصلنا إلى قرية خلدا، كانت القرية فارغة، وسرق مقاتلو البالماح سرقوا. وعندما وصلنا إلى ماميلا في القدس، كان المكان خاليًا من العرب، وسرق جنودنا ونهبوا كل شيء. في دير ياسين، الكل شارك، ولولا الهغناه لما استطاعت البالماح والليحي أن تفعل أي شيء. وكان

[182] عادل مناع. مصدر سابق. ص 122-124.
[183] منّاع. مصدر سابق. ص 127.
[184] الشهادات أدناه من قاعدة بيانات معهد زوخروت الذي أجرى مقابلات متعددة مع جنود إسرائيليين شاركوا في أحداث النكبة. إنظر الرابط التالي: https://zochrot.org/he/testimony/all
[185] مقابلة معه في تموز 2017 قام بها مركز زوخروت (ذاكرات).

هناك أيديولوجيا منتشرة بيننا وهي: إن العربي الجيد هو العربي الميت. في مدينة الرملة، قالوا لي (قوات البالماح) إنهم صنعوا درعًا بشريًا من سكان الرملة ووضعوه أمامهم بحيث لن يستطيع الأردنيون إطلاق النار علينا وتراجعوا .

2. أمنون بن زئيف، الكتيبة الأولى في البالماح[186]

ذهبنا إلى قرية زرعين، وكانت مهمتنا الانتقام لمقتل نحو 50 عاملًا إسرائيليًا يهوديًا في مصفاة البترول. كانت المهمة قتل الرجال. لم يكن لدينا أي تجربة في الحروب، والأمر الذي كان معنا الدخول إلى البيوت وإيقاف الرجال في مكان بعيد عن النساء وقتلهم.. بكل بساطة.

في اللد، طلبوا من كل الرجال التجمع في مسجد كبير؛ كانت الكتيبة الثالثة وليس كتيبتنا، وعلى مدى ثلاثة أيام قمنا بطردهم من خلال قوافل. ورأينا أمهات يتركن أطفالهن من شدة الحرّ، ومسنين يموتون أمامنا من الحرّ. كان هناك مقاتلون من البالماح يقفون على الطريق ويسرقون مجوهرات أو ساعات أو أشياء ثمينة من القافلة التي تهاجر الى رام الله.

3. بنيامين غونين- من حيفا ومقاتل في الهغناه[187]

أحداث المصفاة في حيفا مهمة جدًا. كان هناك عمال عرب يقفون صفًا طويلًا للدخول إلى العمل في المصفاة وجاءت البالماح وألقت قنبلة وقتلت دزينة من العمال العرب. هكذا بدون سبب. ثم عاد العرب وانتقموا. كانت الأجواء كلها تتمجور حول دير ياسين والمصفاة باعتبارهما مصير العرب. حاولنا طرد أكبر قدر ممكن من العرب. كل العرب الذين توجهوا إلى الميناء كنا نطلق عليهم النيران للتوجه إلى هناك بالقوة. أعطى بن غوريون الأوامر بتفجير وادي الصليب، كل الحي. وأنا أذكر أنه كان هنا؛ كرات من المتفجرات ندحرجها من الأعلى إلى الوادي .

في عكا كان هناك وحدة بالماح كلّها من المهاجرين الجدد من بولندا، وقد قاموا بالقتل وإطلاق النار بدون توقف. وكان قائد الوحدة يكرر أن هذا مقابل ما حدث في المصفاة... كان له صديق هناك وأراد الانتقام. قتل الناس. دخلت إلى أحد البيوت ورأيت طفلًا عربيًا مقتولًا في سريره. قتلنا بدون أي قلق. نحن دخلنا إلى بيوت العرب وسرقنا كل شيء؛ الأثاث والمجوهرات وكل شيء. جاء أعضاء الهغناه لسرقة الخزنات والأموال كلها، وللاستيلاء على منازل .

4. شهادة رالف باومان، جندي في الهغناه أو البلماح[188]

هاجر إلى فلسطين كمستوطن في العام 1947 قادمًا من الولايات المتحدة. اشترك في التطهير العرقي لقرى عربية على الحدود اللبنانية. يقول: "... انتقلنا من منزل إلى منزل وأجبرنا الجميع على الخروج والمشي حفاة عبر الحدود مع لبنان. كانوا حفاة القدمين ولم نمنحهم الوقت لارتداء الأحذية أو أخذ مستلزمات أسرهم. أي شخص حاول العودة لأخذ أغراض من بيت عائلته أطلقنا عليه اسم "متسلل" وتم إطلاق النار عليه على الفور...".

---

[186] مقابلة معه في شباط 2017 قام بها مركز زوخورت (ذاكرات).
[187] مقابلة معه في 15 شباط 2017 قام بها مركز زوخروت (ذاكرات).
[188] مقابلة معه في أيلول 2016 قام بها مركز زوخروت (ذاكرات).

5. شهادة يعكوف شفرير، من قوات الهغناه[189]

ثم اتصل بي قائد الكتيبة. تحدث معي بالفرنسية وقال لي: هؤلاء الأوغاد الإرغون استولوا على القرية الوحيدة التي لم تهاجمنا؛ أي دير ياسين. يجب أن نسيطر على القرية وإلا ستدخل العصابات الفلسطينية إليها.

عندما دخلت إلى القرية، لا أعرف كم كان هناك من الأموات. العشرات والعشرات من القتلى. الجميع داخل البيوت. قُتلوا جميعًا من مسافة قريبة. الجميع تقريبًا قتلوا داخل البيوت. لم تكن هناك علامات على معركة لأن هذه القرية حسب ما قال لي قائد المنطقة هي الوحيدة التي لم تقاتلنا. كان قائد المنطقة جنرال فرنسي من الفيلق الأجنبي. لم تكن هناك معركة حيث دخلوا وقتلوا الناس في منازلهم من مسافة الصفر. نعم الأطفال أيضًا والنساء وكبار السن. واضطررت للحضور للدفاع عن القرية، وإلا كانت العصابات الفلسطينية ستدخل القرية.

6. شهادة دودي مردخاي لافي (موتكي)- عضو في البلماح، وكان عضوًا في كيبوتس سدوت يام[190]

تحدّث لافي عن أمر يقضي بضرورة ترحيل سكان قرية الصيادين الصغيرة التي كانت بالقرب من قيسارية: "من المعروف أن العرب إذا فككوا السقف يغادرون. لذا ذات ليلة كنا مجموعة من الشباب فككنا أسطح القرية وغادروا... ."بهذه الطريقة، ببساطة، كما لو أنها ليست حياة بشرية.

7. شهادات أمنون نويمان:[191] من الكتائب الثانية والثامنة والتاسعة في البلماح من شباط 1948 حتى إطلاق سراحيهفي تشرين الأول 1949. حول المعارك في القرى المحيطة بغزة:

"هروب القرويين، وهو ما أفهمه هنا، حدث بشكل تدريجي. أعرف فقط ما حدث من طريق عراق سويدان، المجدل، إلى عراق المنشية. بدأ هروب السكان عندما بدأنا بإخلاء هذه الطرق من مرافقة القوافل. لذلك بدأنا في طرد القرويين... وفي النهاية هربوا وحدهم. لم تكن هناك أحداث خاصة لذكرها. لا أهوال ولا شيء. لا يمكن لجمهور مدني أن يعيش عندما تكون هناك حرب. لم يعتقدوا أنهم سيهربون لفترة طويلة، ولم يعتقدوا أنهم لن يعودوا. ولم يتخيل أحد أن أمة بأكملها لن تعود .

كنت آكل نفسي. لكن ما حدث قد حدث. يتم ذلك عن طريق الطلب. ولن أخوض في ذلك، إنها ليست الأشياء التي... (صمت طويل). وإذا أخبروني بأشياء لم أرغب في ذكرها - فقد فعلت ذلك دون أدنى شك على الإطلاق. بدون تفكير مرتين. منذ خمسين أو ستين عامًا، كنت آكل نفسي. لكن ما حدث قد حدث.

في اليوم الأخير من الهدنة جاؤوا وأخبرونا أن المصريين أدخلوا مدافع 20 ملم في قريتي الكوفخة والمحراقة وغدًا سيعملون معهم وعلينا تدمير هذه القرى. ذهبنا إلى هناك... هرب الرجال، النساء والأطفال، وبعد ذلك... طردناهم، نعم، وبدأنا في إطلاق النار في الهواء، وبدأ الجميع بالصراخ، نعم، و... وطردناهم بعيدًا. ذهبت النساء والأطفال إلى غزة.

---

[189] مقابلة معه في 4 شباط 2016 قام بها مركز زوخروت (ذاكرات).
[190] مقابلة معه في 30 تشرين الثاني 2011 قام بها مركز زوخروت (ذاكرات).
[191] مقابلة معه في 10 كانون الثاني 2012 قام بها مركز زوخورت (ذاكرات).

لم يجرؤ أحد على البقاء في القرى. لم ندخل أبدًا إلى القرى لنبقى فيها ولكن لترحيلهم. سأل أحدهم أولًا كيف تم طردهم. هكذا كان الأمر. ثم كان الأمر نفسه مع قبائل البدو. لقد كان بالفعل بعد نصف عام. التقينا بجندي كان يقاتل في بئر السبع في ذلك الوقت، وقال إنهم أطلقوا النار على الأشخاص الذين فروا من بئر السبع، وهرب الناس وأطلق الجنود النار على المدنيين. نعم، نعم، نعم. فروا شرقًا وجنوبًا وأطلقوا النار عليهم. لأنه كان كذلك، لقد رأيته... حسنًا، لقد فعلت ذلك أيضًا.

في الجنوب هدمت المنازل فور الاحتلال بعد أن غادرها الأهالي. لم يكن تدميرهم مشكلة. كانت هذه بيوتًا من الطين، يكفي أن تمر سيارة مصفحة وتضربه وينهار المبنى بأكمله. الناس الذين كانوا في غزة أرادوا العودة إلى القرى. كانوا يعودون في الليل. وانتظرناهم، وكان من المستحيل السماح لهم بالتسكع هناك، لذلك انتظرناهم. وكنا نقنصهم ونقتلهم. كان ذلك جزءًا من الشيء الرهيب.

لم يكن الأمر صعبًا. من المقدم الذي أعطى الأمر، للجندي الذي سحب الزناد. لم يكن الأمر صعبًا. كان طبيعيًا تمامًا - يجب أن نفعل ذلك. إذا لم يكن الأمر كذلك، فسيذبحوننا. لا تعتقد أنه إذا تم عكسه، فسيتم قتلنا. لقد كان أفضل، كان يمكن أن يكون أسوأ بكثير، ولا شك في ذلك."

8. شهادة أليعازر شمعوني- البالماح- وحدة "يفتاح":[192] الوحدة الأولى "العمق"

أحد سائقي شركة الحافلات اليهودية (إيجد)، أطلق النار على عربي بواسطة مسدّسه في اللد.

رأيت الأطفال والنساء والرجال وكبار السن يخرجون من اللد في منتصف النهار وفي الأجواء الحارّة.

9. شهادة يتسحاق تايشلر - البالماخ عن معارك "مشمار هعيمك":[193]

وحدة ماعوز تحت قيادة غاندي (رحبعام زئيفي).

بلدة بلد الشيخ ونوريس وبيسان وبلدات أخرى:

- "كانت التعليمات من القيادة العسكرية إخراج الرجال الذي في البلدة وقتلهم".

- "لم يتم العمل بهذه التعليمات، ولم يتم طرق الأبواب وإخراج الرجال، وإنما تم إلقاء قنابل يدوية متفجّرة في كل بيت وتدميره، من يموت يموت ومن يعيش يعيش".

- "كانت هناك حاجة لطهارة السلاح، لكن لم يتم تعليمها من قبل".

[192] مقابلة معه في شباط 2016 قام بها مركز زوخروت (ذاكرات)
[193] مقابلة معه في 31 تموز 2012 قام بها مركز زوخروت (ذاكرات)

- "كانت بحوزتي راجمة/ قاذفة (عيار 52 إنش)، والتعليمات كان الإطلاق على العرب من مسافة 400 متر، وهكذا فعلت".

- "كان الهدف من القتل هو ترويع السكان العرب وإجبارهم على المغادرة".

- "تحت قيادة غاندي، نحن لم نتصرف بأخلاق".

- "غاندي كان يرى أنه يجب قتل العرب، ليموتوا أولًا وليتم طردهم وتهجيرهم ثانيًا".

- "هدف البالماح من العمليات هو القتل، حتى لا يبقى العرب ولا يبقوا متواجدين".

- "ما شاهدته في اللد ذكرني بالتاريخ اليهودي- تاريخ المجازر والطرد".

10. شهادات جنود من قرية الفالوجة[194]

- "أثناء حصار الفالوجة، مرّ من أمامنا رجل مسنّ (80 عامًا تقريبًا)، وطُلب منا في وجود وحدة "يفتاح" التحقيق مع المسنّ، وقبل أن يغادر غاندي للقاء القيادة، طلب مني أن أُلقي به في الوادي".

- "الرواية اليهودية بأن العرب غادروا بناءً على تعليمات قيادتهم العربية ليست صحيحة، فهي وإن كانت موجودة، لكنّها لم تكن السبب القاطع والعامل الحقيقي، وإنما العامل الحقيقي هو القتل الذي حصل".

11. شهادة يغئال نائور- البالماح، وحدة "هرئيل"-[195] في الوحدة الرابعة "المخترقين"

تهجير قرى القدس

قرى بيت محسير، القسطل، بيت سوريك، بدّو، بيت إكسا، النبي صموئيل، قالونيا ودير أيوب.

- "باستثناء بدّو ودير أيوب، بعد أن تم احتلال القرى تم تفجير بيوتها كاملة".

- "في بدّو، لم تكن لدينا مواد متفجرة لتفجير البيوت، لذلك لم نتمكن من تفجيرها وهذا أدّى إلى عودة أصحابها لاحقًا".

- "التعليمات كانت إخلاء السكان العرب وتفجير البيوت".

- "ما حدث في دير ياسين ساعدنا كثيرًا في القرى الأخرى".

---

[194] الخالدي. **كي لا ننسى**. ص 562.

[195]

12. شهادة ميخا لين- البالماح وحدة جولاني، اللواء 14 "درور":

"التعليمات هي أن لا يكون العرب في البلدات التي هاجمناها في "مشمار هعيمك".

قمنا بتهجير العرب وإخراجهم من بلدة غبيا التحتا وغبيا الفوقا، المنسي، ونغنغية إلى منطقة مرج ابن عامر وتحديدًا إلى جنين".

"كانت التعليمات واضحة بتطهير هذه القرى الواقعة في مرج ابن عامر حتى وادي عارة خلال يوم، والتعليمات جاءت من بن غوريون".

"لو لم نقتل العرب في هذه الحرب لما خرجنا منها أحياء".

"متصالح مع ذاتي ولن أتحدث عن موضوع القتل، لكن كان علينا أن نفعل ذلك".

13. شهادات من داخل جلسة مجلس الوزراء في حكومة بن غوريون المؤقتة الأولى في تشرين الثاني 1948،[196] لمناقشة التقارير حول جرائم فظيعة ارتكبها الجيش الإسرائيلي وقوات الإرغون أثناء النكبة.

نوقشت تقارير عديدة تم وضعها أمام مجلس الوزراء، دون الكشف عن تفاصيلها، ثم تمت أرشفتها في أرشيفات الكنيست السرية، وتم الكشف عن تقارير محدودة خلال العامين الأخيرين .

حاييم موشيه شابيرا (وزير الصحة ووزير الهجرة): "إن كل الأسس الأخلاقية لإسرائيل قد جرى تقويضها أثناء الحرب."

دافيد ريميز (وزير المواصلات): "إن الأعمال التي تم القيام بها تخرجنا من فئة اليهود ومن فئة البشر جملة وتفصيلاً."

أهارون زيسلينغ (وزير الزراعة): "لقد قضيت ليلتي بلا نوم بعد رؤية التقارير. إن المجرمين (من أعضاء الميليشيات الإسرائيلية) كانوا يضربون روح الحكومة بأكملها."

14. شهادات جنود من مذبحة قرية صفصاف قرب صفد، قتل جنود من اللواء السابع عشرات المواطنين.

ووفقًا لإحدى الشهادات (التي أعادت وحدة "مالماب" تصنيفها سرية لاحقًا)، "تم القبض على 52 رجلًا، ربطوهم بعضهم ببعض، وحفروا حفرة وأطلقوا النار عليهم. كان عشرة منهم لا يزالون يرتعشون. جاءت النساء، وطلبن الرحمة. وتم العثور على جثث 6 رجال مسنين. وكانت هناك 61 جثة. و3 حالات اغتصاب".

[196] ملف محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية الاولى المؤقتة بتاريخ 10 تشرين الثاني 1948، ملف رقم: ISA-PMO-GovernmentMeeting-0002ee9 في أرشيف دولة إسرائيل.

فلسطينيو الداخل بين التهجير والتوطين

مهجرو الداخل - وفقًا لعدد من التعريفات التي صيغت في العقدين ونيف الأخيرين - هم: الفلسطينيون الذين طردتهم إسرائيل من قراهم قبل إقامة دولة إسرائيل، وخلال حرب النكبة التي شنتها ضد الشعب الفلسطيني، وتحديدًا من تشرين الثاني (أي منذ صدور قرار تقسيم فلسطين) وحتى التوقيع على آخر اتفاقية هدنة (مع سورية) في تموز 1949؛ أي الفلسطينيون الذين بقوا في حدود إسرائيل، لكن لم تسمح لهم حكومتها بالعودة إلى قراهم وبلداتهم، بل قامت هذه الحكومة بإسكان مهاجرين يهود في معظم البيوت التي تم إخلاؤها من أصحابها، إلى جانب هدم عدد كبير منها، لدرجة هدم قرى بكاملها ومسحها عن وجه الأرض.

وهناك من الباحثين الفلسطينيين من يميز بين مجموعتين من المهجرين في الداخل. الأولى: هم الذين وقع تهجيرهم في عام النكبة وأحداثه سواء السابقة لانتهاء الانتداب البريطاني وإعلان إقامة إسرائيل وحتى اتفاقية الهدنة الأخيرة مع سورية. ووفقًا للقانون، فإنهم يُصنفون بكونهم "غائبين حاضرين". الثانية: الذين تعرّضوا للتهجير بعد النكبة وحتى يومنا هذا. في حين أن هذه المجموعة (الثانية) قد تعرضت إلى ما أسمته حكومة إسرائيل عملية نقل داخلي أو طرد نحو الخارج لأسباب مختلفة.[197] كما حصل مع مجموعات من البدو الفلسطينيين سواء في النقب باتجاه جنوب الضفة الغربية، وخاصة مناطق جبال الخليل، أو باتجاه قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء في مصر.

وخلال السنوات الأولى لقيام إسرائيل استمرت عمليات النقل والطرد. فتم على سبيل المثال طرد من بقي من سكان بلدة مجدل عسقلان (نحو 2700 نسمة) إلى غزة.[198]

وجدير ذكره هنا أنه خلال فترة الحكم العسكري التي امتدت بين 1948 و1966، قامت حكومات إسرائيل المتعاقبة بطرد أفراد وجماعات فلسطينية خارج حدود دولة إسرائيل.[199]

لم يتلق مهجرو الداخل -الذين توزعوا وانتشروا في عشرات القرى والبلدات الفلسطينية الباقية في الجليل والمثلث والنقب - مساعدات طويلة الأمد إلا من الأونروا في السنة الأولى لتأسيسها، ثم انقطعت كليًا إثر تحديد مناطق عمل الأونروا ونشاطها. وحصلوا على بعض المساعدات العينية من الصليب الاحمر الدولي، وكذلك من مؤسسات كنسية داعمة ومساعدة في أطر محدودة للغاية.

لقد نظرت المؤسسات الداعمة - سواء الأوروبية أم الأميركية - لقضية مهجري الداخل كشأن داخلي يخص حكومة إسرائيل. واستنادًا إلى ذلك وفرت حكومات إسرائيل المتعاقبة بعض المساعدات العينية لهم، مثل توفير فرص عمل، أو تخصيص قسائم أراضٍ لبناء وحدات سكنية صغيرة، وبعض الخدمات الصحية والتعليمية.

---

[197] أريج صباغ – خوري. المهجرون الفلسطينيون في إسرائيل. في نديم روحانا واريج خوري (محرران). **الفلسطينيون في إسرائيل**. مركز مدى الكرمل، حيفا، 2011. ص 27.

[198] نور الدين مصالحة. **إسرائيل وسياسة النفي – الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**. مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2003.

[199] للمزيد عن فترة الحكم العسكري نحيل القارئ إلى دراسة يئير بويمل. الحكم العسكري، المنشورة في كتاب روحانا وخوري المشار إليه سابقًا.

ولا بد من التنويه هنا إلى أن المهجرين بشكل عام لجأوا إلى قرى باقية قريبة من قراهم الأصلية بهدف العودة سريعًا إليها حين تتحقق أماني العودة.

وكذلك، لا بد من التنويه إلى أن شرائح من مهجري الداخل نجحت في إعادة تأهيل حياتها وتشكيلها من جديد في القرى والبلدات التي لجأت إليها وأصبحت جزءًا مكونًا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي المحلي، في حين أن هناك شرائح لا تزال تنتظر عودتها إلى قراها وتعيش في وضع اقتصادي متوسط. إنما لا يمكن الإشارة إلى كونها ظاهرة عامة.

بنظرنا، أصبح مشهد الاستقرار لمهجري الداخل شبه ثابت في المواقع التي وصلوا إليها وأقاموا فيها بيوتهم ومصالحهم. واندمجوا في الحياة اليومية لدرجة ان بعضهم يتبوأ رئاسة سلطات محلية ومؤسسات خدمية أخرى أسوة بالسكان الأصليين في هذه القرى.

أما من جهة السلطات الحكومية الإسرائيلية فقد سعت إلى الضغط على المهجرين في الداخل لقبول شروط بقائهم فيها عن طريق إسكانهم بشروط شراء أو تبادل أملاك لهم في قراهم الأصلية المهجرة. هناك من رضخ وهناك من رفض ولا يزال.

وارتباطًا بالضغوط التي مارستها الحكومة الإسرائيلية، فإن للظروف السياسية والعسكرية الأقليمية تأثيرًا كبيرًا على سلوك المهجرين في الداخل ورؤاهم. فالعدوان الثلاثي على مصر في 1956 وحرب حزيران 1967 شكلتا عنصرًا رئيسًا في فقدان الأمل بالعودة. إذ إن الهزائم التي منيت بها الجيوش العربية ساهمت في تقوية هذا الشعور.

بالمقابل، أضفى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في 1964، أملًا ما، تمسكت به بعض المجموعات من المهجرين خصوصًا مع توالي العمليات الفدائية، وهدفها الرئيس أنجاز التحرير وتحقيق العودة.

أما من جهة التعامل الرسمي للحكومة الإسرائيلية مع مهجري الداخل فقد صنفتهم مع الأقلية العربية أو ما أصبح يُعرّف لاحقًا بـ "غير اليهود". وهذا يعني أنها لم تفرزهم كمهجرين بهدف رئيس وهو عدم إظهار وجودهم بهذه الخانة، إنما كمواطنين عرب في دولة إسرائيل يحملون الهوية الإسرائيلية ويمارسون حقوقهم، وفي مقدمتها الاقتراع والمشاركة السياسية في البرلمان ومؤسسات الدولة على حدّ زعمها. أضف إلى ذلك أن إسرائيل لم ترغب مطلقًا في لفت الانتباه إلى قضيتهم، لأن ذلك من شأنه أن يصور إسرائيل كدولة قمعية.

من جهة أخرى، أشار إحصاء الأونروا للعام 1950 - وهو العام الذي انطلقت فيه هذه المفوضية - إلى أن عدد مهجري الداخل يصل إلى 46 ألفًا من أصل 156 ألفًا من الفلسطينيين الباقين في حدود دولة إسرائيل؛ أي ما يقارب الـ 30% من

مجمل الفلسطينيين في إسرائيل. لكن هناك تقديرات للفلسطينيين الذين نزحوا بعد العام 1950، ويقدر حينها عدد الفلسطينيين المهجرين في الداخل بنحو 75 ألفًا.[200]

وقامت جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية وركاز بنك المعلومات للأقلية الفلسطينية في إسرائيل بتقدير عدد المهجرين في الداخل (في عام 2004) بنسبة 15% من تعداد السكان الفلسطينيين في إسرائيل.[201] وفيما لو اعتمدنا على هذا المُعطى الإحصائي المسحي (وإن كان قريبًا من الدقة)، فإنّ عددهم في 2022 يتجاوز الـ 300 ألف من أصل مليوني فلسطيني في إسرائيل. وهي النسبة ذاتها المشار إليها أعلاه.

وتفيد تقديرات "بديل" – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في بيت لحم أن عددهم قد بلغ 416 ألفًا.[202]

أما عن وضعهم القانوني، فإنّ حكومة إسرائيل تمنع المهجرين في الداخل من العودة إلى قراهم. وقامت بمصادرة أراضيهم وممتلكاتهم (بيوت، حظائر، منقولات وغيرها) واعتبرتها أملاك غائبين، على الرغم من بقائهم في وطنهم، إلا أنهم غادروا قراهم الأصلية عند اشتداد الخطر عليهم جراء الحرب في العام 1948. وهكذا أصبحوا في العُرف الإسرائيلي "غائبين".[203]

وشرّع الكنيست الإسرائيلي قانون أملاك الغائبين في 1950 الذي يجيز لحارس أملاك الغائبين رعاية الأملاك والتصرف بها، وطرد المقيمين فيها حتى لو كانوا من أصحابها.

أضف إلى ذلك، أن الحكومة الإسرائيلية منعت المهجرين في الداخل من الاستفادة من أراضيهم إلا في حالات محدودة وقليلة وبعد إخضاعهم إلى التوقيع على عقود إيجار دون العودة إليها أو تحصيل حقوق ملكيتهم عليها.

ولم يتوقف المهجرون، ومنذ اليوم الأول لتهجيرهم، عن المطالبة بعودتهم إلى قراهم ومدنهم. ولجأ بعض منهم إلى القضاء الإسرائيلي مثل أهالي قرى إقرث وكفر برعم والغابسية في الجليل التي حصل أهاليها على قرار يُلزم الجهات الحكومية بعودتهم. إلا أنّ هذه الجهات لا تزال حتى يومنا ترفض تنفيذ أوامر محاكمها. بل أكثر من ذلك قامت طائراتها بقصف ونسف منازل هذه القرى وتدميرها للحيلولة دون عودة أهاليها.

إزاء صعوبات الحياة والمآسي التي عاشتها شرائح واسعة من مهجري الداخل والعراقيل والصعوبات التي تعرضوا لها، إلى جانب سياسات الاقتلاع والقمع والتضييق، بدأت تظهر بوادر لتنظيم أحوالهم وأمورهم من خلال لجان محلية، مثل لجنتي قريتي إقرث وكفر برعم[204] ومعلول وغيرها. إلى أن نضجت الفكرة بتأسيس جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في

---

[200] **مسح شامل للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في 2002**. بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. بيت لحم، فلسطين، 2003. ص ص 33-40.

[201] بيّن مسح آخر أجرته جمعية الجليل وركاز أن نسبتهم 17% تقريبًا من الفلسطينيين في إسرائيل. جمعية الجليل وركاز. الفلسطينيون في إسرائيل؛ **المسح الاجتماعي الاقتصادي الثالث** 2010. شفاعمرو، 2011. ص 75 وما يليها.

[202] **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل**، الإصدار التاسع 2016-2018. عن مركز بديل. ص 72 وص 73.

[203] هيلل كوهين. **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948**. مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، القدس، 2002.

[204] حول قريتي إقرث وكفر برعم نحيل القارئ إلى كتابين عنهما، وهما: ابراهيم عطاالله. **إقرث قضية شعب وحق وأمل**. إصدار المؤلف، 2006. وكامل يعقوب. **كفر برعم: نشأة تجذير واقتلاع**. اصدار المؤلف، 2020.

الداخل إثر انعقاد مؤتمر مدريد في 1991، حيث أدرك المهجرون في الداخل أن قضيتهم لم تطرح مطلقًا من قِبَل فريق التفاوض الفلسطيني، إنما اعتبرت شأنًا داخليًا للفلسطينيين في إسرائيل.[205]

تتمسك هذه الجمعية بحق العودة، لذا تقوم بتنظيم مسيرة العودة سنويًا في إحدى القرى المهجرة. وتقوم بدعم تأسيس لجان محلية تمثيلية لكل قرية مهجرة. كذلك عملت الجمعية على إطلاق وتطبيق مسح إحصائي لعدد المهجرين وتوزيعهم في الداخل الفلسطيني. وتقوم بجمع تراث القرى المهجرة مثل الوثائق والصور الفوتوغرافية والأغراض المنزلية والزراعية والتراثية الفلكلورية. وتنظم المحاضرات التوعوية والندوات وتشجع على تأليف الكتب ووضع دراسات حول القرى المهجرة وفلسطيني الداخل وأحوالهم المعيشية المختلفة. وتسعى الجمعية إلى أن تكون جسمًا تمثيليًا مؤثرًا في الجو العام لفلسطيني الداخل.[206]

[205] واكيم واكيم. لاجئون في وطنهم: الحاضرون الغائبون في إسرائيل. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 46/45، ص ص 90-104
[206] مقالة أريج صباغ – خوري في كتاب **الفلسطينيون في إسرائيل**. مصدر سابق. ص ص 53-56.

مجازر ما بعد العام 1948

لم يتوقف مسلسل الجرائم والمجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني على الرغم من المأساة الكبيرة التي تعرض لها في العام 1948 وما تلاه. إذ واصلت حكومات إسرائيل - ولا تزال - ملاحقة الشعب الفلسطيني في كل مواقع تواجده، والتضييق عليه بكل الطرق والوسائل.

واخترنا هنا بعضًا من هذه المجازر (والقائمة طويلة) التي ارتكبتها إسرائيل على مر العقود السبعة الأخيرة، وأردنا الإشارة إلى المجازر ضد الفلسطينيين في مواقع جغرافية داخل فلسطين وخارجها، ما يؤكد استهداف إسرائيل للشعب الفلسطيني.

مجزرة قِبية

"قِبية"، قرية فلسطينية تقع إلى الغرب من مدينة رام الله. بلغ عدد سكانها في العام 1945 نحو 1250 نسمة، ليصل في العام 1953 إلى نحو 1500 نسمة.

خلفية المجزرة:[207]

بين 14 تشرين الأول و15 تشرين الأول من العام 1953 نفذت وحدات من الجيش الإسرائيلي مجزرة في قرية قبية في الضفة الغربية التي كانت حينها تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية. وجاءت عملية تنفيذ المجزرة - حسب مزاعم الحكومة الإسرائيلية - في أعقاب قيام فدائيين بالتسلل إلى مستعمرة "يهود" وإلقاء قنبلة على بيت فيها قُتل جراءها سيدة وولدان من عائلتها. إذن، المجزرة بحسب الرواية الإسرائيلية هي عملية انتقام.

تنفيذ المجزرة:[208]

عقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة دافيد بن غوريون اجتماعًا طارئًا لها ضم وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة ورئيس قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي (موشي ديان)، واتخذوا قرارًا بتنفيذ عملية انتقامية (كما اسموها) أولًا في قريتي نعلين وشقبا، ثم في قرية قبية، يتم خلالها نسف بيوت وإصابة مواطنين وإجبارهم على الفرار.

لكن الأمر بتنفيذ العملية على أرض الواقع تم تغييره، أو إحداث تعديل عليه، بهدف الهجوم على قبية واحتلالها وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإصابات في الأرواح والممتلكات، ثم الزحف على قريتي نعلين وشقبا للغرض ذاته. وكان أريئيل شارون هو الذي أحدث هذا التعديل.

---

[207] ياهاف. مصدر سابق. ص 214. كذلك بني موريس. **حروب إسرائيل الحدودية 1949-1956**. عام عوفيد، تل أبيب. 1996. ص 275-278.

[208] موريس. مصدر سابق. ص

وشارك قرابة 130 جنديًا إسرائيليًا في العملية مزودين بـ 700 كغم من متفجرات ومواد ناسفة. أكثر من ثلث هؤلاء الجنود كانوا مجندين في الوحدة رقم 101 وكتيبة المظليين رقم 890. وقاد العملية أريئيل شارون.

قامت فرقة من الجنود بتمويه مقصود لعرقلة أي محاولة للجيش الاردني لتوقيف العملية. في حين وصل معظم الجنود إلى قرية قِبية وأطلقوا النار وألقوا القنابل من بيت إلى آخر أثناء مرورهم في شوارعها. وقاموا إلى جانب ذلك بنسف 45 منزلًا من منازل القرية.

كانت الحصيلة سقوط 60 شهيدًا غالبيتهم من النساء والأطفال. ولم تقم أي قوة من الجيش العربي الأردني (كان يترأسه غلوب باشا الإنجليزي) بتقديم أي مساعدة للأهالي أو حتى الوصول إلى القرية للدفاع عنهم.

أما رئيس لجنة الهدنة الإسرائيلية – الأردنية اللواء هتشسون فذكر بعد تفقده للقرية أن 40 منزلًا قد تم نسفها وأن 15 جثة تم انتشالها من تحت الأنقاض، وهناك عدد من المفقودين. وقامت هذه اللجنة بسلسلة من التحقيقات بيّنت فيها أن الجيش الإسرائيلي قد اقتحم القرية سرًا ودون سابق إنذار.

ردود الفعل:

أ. الإسرائيلية: ادّعت الحكومة الإسرائيلية بطرق غير رسمية وغير مباشرة أن سكان القرية اختبأوا في البيوت لإدراكهم – أي السكان – أن الجنود الإسرائيليين يقتحمون القرية بين الفينة والأخرى ويقومون بأعمال إجرامية كتخريب حقول ونسف بيوت معينة ومحددة مسبقًا.[209]

لكن بعد مرور أربعة عقود تقريبًا على هذه المجزرة أوردت جريدة يديعوت أحرونوت تصريحًا لشارون ذكر فيه أن هدف العملية هو التسبب بأكبر قدر ممكن من القتل في صفوف أهالي القرية. وأن جنوده لم ينتبهوا إلى وجود مختبئين من السكان في البيوت، وقتلوهم أثناء نسف المنازل وتدميرها.[210]

والأنكى من كل هذه التبريرات، أن بن غوريون استقبل في مكتبه بعد العملية كلًا من قائد الوحدة شارون ونائبه باوم. فوقف عن كرسيه قائلًا: شباب، أهنئكم على عملكم المبارك. ولكن للأسف لا أستطيع أن أقول ذلك في العلن".[211]

ولا يمكننا اعتبار تصريحات المستويين السياسي والعسكري بمثابة اعتراف بما حصل. لكن داخل إسرائيل دار نقاش وجدال كالعادة حول مثل هذه العمليات بين مؤيد ومعارض. فوزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك موشي شاريت من معارضي العملية، إلا أنّه واجه نقدًا شديدًا من حكومات في العالم بعد انتشار أخبار القتل والتدمير في قرية قبية.

وزعم شاريت أن الجيش قد احتال عليه وعرض أمامه خطة لعملية انتقامية عادية أسوة بتلك التي كان ينفذها الجيش في أعقاب تسلل الفدائيين من الضفة الغربية أو من شبه جزيرة سيناء أو قطاع غزة. وأبدى شاريت مخاوفه في أن تندلع حرب مع الأردن وتوجه حكومات في العالم أصابع الاتهام نحو إسرائيل. ويجب أن نضيف بانتباه شديد إلى أن شاريت

---

[209] جريدة **عال همشمار** بتاريخ 1953/10/25.
[210] **يديعوت احرونوت** بتاريخ 18 تشرين الأول 1992.
[211] الينيل باوم. "روح الأب السامية"، في جريدة **يديعوت بروشلايم**، 1 أيار 2009.

أشار في معرض موقفه إلى أن عملية قبية ستُظهر إسرائيل كدولة دموية. والغريب في موقف كهذا أن موشي ديان انضم إلى تأييد شاريت ، معتبرًا أن على إسرائيل توجيه أهدافها نحو مواقع عسكرية وليس مدنية. لكن على الصعيد الرسمي، أنكرت الحكومة الإسرائيلية عبر وسائل إعلامها أن يكون جيشها قد قام بتنفيذ العملية. ووفقًا للمتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية فإن من قام بها هم سكان المستوطنات البعيدة انتقامًا لمقتل الأم وولديها.[212]

لكن مع اتساع رقعة التعاطي الإعلامي والسياسي في العالم مع هذه المجزرة ألقى بن غوريون خطابًا إلى الشعب في إسرائيل جاء فيه: "ترفض حكومة إسرائيل بشدة الادعاء الغبي والغريب أن 600 من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قد اشتركوا في عملية ضد قرية قبية". ودافع بن غوريون عن جيشه بقوله: "لقد قمنا بالتحقيق الدقيق في ملابسات العملية، وتبين لنا بكل تأكيد أن أي وحدة من الجيش لم تشترك في العملية. ولم تخرج أي وحدة في تلك الليلة من أي معسكر لجيشنا". وتبنّت الصحف في إسرائيل هذا الادعاء الذي بثّه بن غوريون، إلا أنّه تبين مع مرور الأيام أن الجيش الإسرائيلي هو من قام بالعملية.[213]

لقد قرر بن غوريون أن المسؤولية عما حدث تقع على عاتق سكان المستوطنات المحاذية للخط الأخضر بعد القتل في مستوطنة "يهود".

وإذا أردنا فهم موقف بن غوريون الشخصي وإن لم يصدر عنه بيان رسمي باستنكار ما حصل أو بتحمل مسؤولية، وهذا ما لم يقم بفعله أبدًا، علينا العودة إلى ما أورده شارون في مقابلة معه بعد مرور 40 عامًا تقريبًا على المجزرة في قبية، حيث قال شارون إنه بن غوريون قال له في حديث شخصي: "لا يهمني ماذا يقولون عن عملية قبية في العالم، المهم عندي هو كيف يظهر الأمر في منطقتنا. وهذا ما سيتيح لنا العيش هنا".[214]

وبما أن الحكومة الإسرائيلية تهربت من تحمل أي مسؤولية رسميًا عما جرى، فإنّ أصواتًا أخرى داخل إسرائيل عبرت عن مواقفها من العملية وما نتج عنها من قتل وتدمير. فالعالِم اليهودي يشعياهو ليبوفيتش نشر مقالًا جاء فيه: "إنه لأول مرة يحدث تصادم بين الرغبة الطيبة والرغبة الشريرة. وبحسب رأيه فإن العملية في قبية تدلل على وجود أزمة دينية واضحة في أوساط الشعب في إسرائيل. وأضاف: "يجب أن نسأل أنفسنا من أين أتى هؤلاء الشباب، الذين لم يشعروا بضبط النفس والامتناع عن ارتكاب الفظائع بأيديهم، عندما تم منحهم الدافع الداخلي والخارجي للانتقام؟ وهؤلاء الشباب لم يكونوا غوغاء، بل هم شباب نشأ وترعرع على قيم التربية الصهيونية ومفاهيم القيم الإنسانية والاجتماعية. وإذا خُلق السيف لإسرائيل فعندئذ عملية قبية مسموح بها. لكن لعنة ستحل علينا إذا لم نحمل اسم إلهنا عاليًا. عندها سنتحمل لعنة أبينا يعقوب".[215]

---

212 **جريدة دافار**، 19 تشرين الأول 1953.
213 رافي مان. "أحيانا لم نقل الحقيقة"، في موقع "العين السابعة" في 15 تموز 2014. https://www.jstor.org/stable/26992733
214 أوري ميلشتاين. "حزيرة 101: ماذا جرى في عملية الانتقام في قبية"، جريدة **معاريف** في 14 تشرين الأول 2016.
215 يشعياهو ليبوفيتش. "بعد قبية"، نشرة **بطيرم**، العدد 4، 15 ك1 1953.

وعودة إلى بن غوريون فقد اعترف أمام أحد اصدقائه أنه كذب في بيانه أو خطابه إلى الشعب عبر الإذاعة حول ما جرى في قبية، وأنه قام بفعلته هذه لصالح الدولة. واعتبر في لقاءات مغلقة بعد تنحيه عن الحكم ما جرى في قبية عملًا مغلوطًا ما كان يجب حدوثه. وحسب ادعاءات ومزاعم أخرى أنّه عبّر عن خجله مما وقع في قبية.[216]

لكن مجددًا تبقى مثل هذه التصريحات أو الأقاويل غير مثبتة وغير مؤكدة بالمرة ما دام لم يصدر عن حكومة إسرائيل أي بيان رسمي أو تصريح حكومي يتم فيه استنكار ما حصل والاعتراف بالخطأ.

ب. ردود الفعل العالمية: كانت ردود الفعل في العالم على الصعيدين الرسمي والإعلامي قاسية للغاية. وتم تصوير إسرائيل كدولة تبغي الحروب والعنف وسفك الدماء. وتمت مناقشة المجزرة وتداعياتها في مجلس الأمن.[217] وشمل قرار مجلس الأمن إدانة شديدة اللهجة ضد العملية. وعبر مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة آبا إيبان عن موقف حكومته بتكراره ما قاله بن غوريون بأن الهجوم على قبية لم يقم به الجيش الإسرائيلي.[218]

وكان ونستون تشرتشل رئيس وزراء بريطانيا أحد الشخصيات السياسية البارزة في التعبير عن أسفه لما حصل. وفي الوقت ذاته عبرت حكومة لندن عن إمكانية توسيع مساحة اتفاقية الدفاع المشترك بتقوية الجيش العربي الأردني الذي تُشرف على إدارته. لكن مظاهرات الشارع والرأي العام في الأردن طالبت بإقالة غلوب باشا والضباط الإنكليز في الجيش العربي الأردني لعدم قيامه بالدفاع عن السكان وحمايتهم في منطقة قبية.

ومما جاء في قرار الإدانة الصادر عن مجلس الأمن: "يجد أن العمل الانتقامي على قبية والذي قامت به قوات إسرائيلية مسلحة في 14-15 تشرين الأول 1953 وجميع الأعمال المشابهة، تُشكل انتهاكًا لنصوص وقف إطلاق النار الصادر عن قرار مجلس الأمن رقم 54 (1948)، وتتناقض مع التزامات الطرفين بموجب اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والأردن وميثاق الأمم المتحدة.

ويعرب مجلس الأمن عن إدانته الشديدة لهذا العمل، الذي لا يمكن إلا أن يخل بفرص التسوية السلمية التي على الطرفين السعي لها وفق الميثاق، ويدعو إسرائيل إلى اتخاذ اجراءات فعالة لمنع مثل هذه الأعمال في المستقبل".[219]

مجزرة كفر قاسم

<u>الأحداث التي أوصلت إلى المجزرة:</u>

في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول 1956 وقع العدوان الثلاثي على مصر، أو كما يُسمّى في السردية الإسرائيلية "حرب سيناء". وفي هذا اليوم بالذات أصدر قائد لواء المركز في الجيش الإسرائيلي أمرًا بفرض منع تجول على طول

---

[216] هذا ما أورده ميخائيل بار زوهار في كتابه **سيرة بن غوريون**. المجلد 2، الفصل السابع عشر، ص ص 979-981.
[217] قرار رقم 101 الصادر عن مجلس الأمن في 1953.
[218] مصادقة مجلس الأمن على قرار إدانة إسرائيل تحت رقم: https://undocs.org/S/RES/101 (1953)
[219] راجع **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد الأول، ط3، 1999. ص 187-188.

منطقة المثلث؛ أي القرى القريبة من الحدود مع الضفة الغربية. أما خلفية منع التجول فتعود إلى الاستعدادات الإسرائيلية لحرب مع المملكة الأردنية الهاشمية. وقرر العقيد يسسخار شدمي فرض منع التجول في ذلك اليوم ابتداء من الساعة الخامسة مساء بدلاً من التاسعة مساء وحتى السادسة صباحًا، كما كان مقررًا سابقًا. وتم تبليغ مخاتير القرى نصف ساعة قبل البدء بتنفيذ منع التجول. وبالتالي، لم يعلم سكان القرى العاملين خارج قراهم بهذا التغيير في موعد بدء منع التجول، وعادوا إلى قراهم مع غروب الشمس. وتم إلحاق كتيبة من حرس الحدود بقيادة الرائد شموئيل ملينكي لوحدة شدمي. والمهمة التي كُلّف بها ملينكي هي تنفيذ أمر منع التجول في 8 قرى، فيما يُعرف بـ "المثلث الصغير". وصرح ملينكي بعد المجزرة وأثناء التحقيقات أنه توجه بسؤال إلى قائد الوحدة العسكرية حول كيفية التعامل مع السكان العرب الذين لم يعرفوا بمنع التجول. الجواب الذي تلقاه من شدمي:"الله يرحمه" (القصد هنا اقتله). وأصدر ملينكي أوامره بإطلاق النار على كل من يتواجد خارج منزله بعد سريان مفعول منع التجول، بمن فيهم السكان العائدون من أماكن عملهم، أو المتواجدون خارج القرى، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء والأطفال.

وقام الملازم جبريئيل دهان بتنفيذ أوامر ملينكي حرفيًا، على الرغم من أن زملاءه الآخرين في قطاعات أخرى تعاملوا بمرونة أكثر وأتاحوا لمن تأخر بالوصول إلى بيته حتى بعد سريان مفعول منع التجول. وقام الجنود الواقعون تحت إمرة دهان بتوقيف العائدين إلى قرية كفر قاسم مترجلين أو بمركبات أو بدراجات هوائية، وأطلقوا عليهم النار وقتلوا 49 مواطنًا إلى جانب عدد من الجرحى الذين تظاهر معظمهم بالموت لإنقاذ حياتهم.

<u>رد الفعل الأولي للحكومة الإسرائيلية:</u>

حاولت حكومة إسرائيل برئاسة دافيد بن غوريون إخفاء المجزرة والتستر عليها، وتفعيل سلاح الرقابة العسكرية. ولكنه - أي بن غوريون - عيّن لجنة تحقيق برئاسة قاض في المحكمة المركزية في حيفا اسمه بنيامين زوهار وعضوية آبا حوشي رئيس بلدية حيفا والنائب العسكري العام أهرون حوطر يشاي. وقدمت اللجنة تقريرها في السادس من تشرين الثاني 1956، وأبرز ما ورد في التقرير هو تقديم لائحة اتهام ضد قائد الكتيبة ولعدد من الملازمين. وأيضًا دفع تعويضات مالية مؤقتة لعائلات الضحايا بقيمة ألف ليرة.

وفور تسلم الحكومة هذا التقرير، قامت بإصدار بيان رسمي للصحافة. وطلبت الحكومة من رئيس اللجنة تحديد القيمة النهائية للتعويضات المالية لكل عائلة.[220]

بالتوازي مع عمل لجنة التحقيق المذكورة أعلاه، بادر عضوا الكنيست مائير فيلنر وتوفيق طوبي من الحزب الشيوعي الإسرائيلي ولطيف دوري ناشط سياسي من حزب العمل الموحد (مبام) بالوصول إلى كفر قاسم واستجواب عدد من الأهالي هناك وجمع معلومات حول ما جرى. وتم طرح ما جرى من على منصة الكنيست.[221]

---

[220] جريدة **حيروت** في 12 تشرين الثاني 1956.

[221] **كفر قاسم المجزرة والعبرة. 40 عامًا على مجزرة كفر قاسم 1956-1996.** إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي. تل أبيب، 1996. ص 31.

وتجندت بعض الصحف الإسرائيلية لمناقشة ما حدث، وشكلت ضغطًا إعلاميًا وسياسيًا على الحكومة، فاضطر رئيسها بن غوريون إلى نشر بيان من على منصة الكنيست في 12 كانون الأول 1956 ورد فيه ما يلي: "لقد أصيب عدد من القرويين في بعض القرى المحاذية للحدود. لهذا تم تعيين لجنة لفحص مدى مسؤولية عناصر من حرس الحدود وإمكانية تقديمهم للمحاكمة". ووصف ين غوريون ما جرى في كفر قاسم بالجريمة النكراء التي تتعارض مع القيم الأساسية المقدسة للأخلاق الإنسانية المستقاة من التوراة". "وأن الشعب اليهودي أكثر شعب تهمّه قيمة حياة الإنسان".[222] وأضاف: "أرى لزامًا علي التعبير باسم الحكومة والشرطة واسمي أنا عن قلقنا العميق من احتمال كون ما حصل جريمة بشعة تلحق ضررًا بأسس القيم الأخلاقية والإنسانية". واستطرد: "الشعب اليهودي وكل فضلاء الإنسانية افتخروا بقيمة الحياة. وصية "لا تقتل" أُعطيت لنا من على جبل سيناء. ولا يوجد شعب في العالم يُقدّر قيمة حياة الإنسان، كل إنسان، بدون فرق في الجنس والعرق والدين والقومية، هذا جاء في توراتنا". "وإذا نزل عندك غريب في أرضكم فلا تظلموه، كالوطني منكم يكون لكم الغريب النازل عندكم، وتحبه كنفسك، لأنكم كنتم غرباء في أرض مصر".[223]

وأضاف بن غوريون: "هناك قانون واحد للغريب والمواطن. ويجب التعامل مع الغريب بمحبة. عرب إسرائيل ليسوا غرباء، إنما مواطنون متساوو الحقوق من الأساس. ولكن بالنسبة لحياة الإنسان، فلا فرق هناك. حياة الإنسان مقدسة".

أما عضو الكنيست توفيق طوبي فألقى خطابًا من على منصة الكنيست جاء فيه: "إن الحكومة بنشرها البيان تحاول التهرب من مسؤولية هذه المجزرة البشعة التي ذهب ضحيتها عشرات المواطنين العرب المسالمين، وإلقاء الذنب فقط على قائد كتيبة حرس الحدود وبعض مأموريه الذين قاموا بتنفيذ أمر غير قانوني"[224] وأضاف طوبي: "إن هذه الجريمة هي ليست إصابة عدد من المواطنين، كما جاء في بيان الحكومة. فهي تذكرنا بجرائم النازيين تجاه الشعب اليهودي وشعوب أخرى في أوروبا أيام الحرب العالمية الثانية، وتذكرنا بالقرية التشيكوسلوفاكية ليديشية".[225]

وعبّر رئيس الكنيست شبرينتساك عن مشاركة الكنيست في ألم العائلات الثكلى، وطلب من أعضاء الكنيست الوقوف دقيقة حداد على أرواح القتلى احترامًا لهم.[226]

المحاكمة:

قدمت النيابة العسكرية العامة في إسرائيل لائحة اتهام ضد 11 ضابطًا وعنصرًا لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بمجزرة كفر قاسم، وكان ذلك في كانون الثاني 1957. وصدر عن المحكمة العسكرية في القدس قرار الحكم في شهر تشرين الأول 1958. وكتب قرار الإدانة والحكم القاضي بنيامين هليفي. ومما ورد فيه: "إن الأمر الذي استجاب له الرائد ملينكي غير قانوني. وإنه استجاب لأوامر قائده العقيد شدمي الذي أصدر أمرًا بالقتل. وإن أمر منع التجول على قرية كفر قاسم لم يكن قانونيًا. والأوامر كلها تراتبية من أعلى إلى أسفل الدرجات العسكرية".

---

[222] صدر هذا البيان بعد ستة أسابيع من وقوع المجزرة. بيان بن غوريون في الجلسة رقم 203 للكنيست الثالثة. الأربعاء 12 كانون الأول 1956، ص 262.
[223] **سفر اللاويين** 19:33.
[224] **كفر قاسم المجزرة والعبرة**. مصدر سابق. ص 43.
[225] **كفر قاسم المجزرة والعبرة**. مصدر سابق. ص 43.
[226] محضر جلسات الكنيست الثالثة، جلسة رقم 203. أشرنا إليها أعلاه.

وحمّلت المحكمة العقيد شدمي مسؤولية ما جرى لأنه لم يتقيد بإجراءات أوامر منع التجول، خصوصًا ما له علاقة بإطلاق النار نحو المدنيين. وكان من المفروض على الرائد ملينكي رفض أوامر شدمي. وخصوصًا ادعاءه أنه سمع من شدمي عبارة "الله يرحمه".[227]

وهذه تفاصيل الأحكام الصادرة عن المحكمة أعلاه:

حكمت على ثلاثة من المتهمين بالسجن لفترات تتراوح بين 7 و17 عامًا. وقدموا في وقت لاحق استئنافًا للمحكمة العسكرية للاستئنافات برئاسة قاضي المحكمة العليا موشي لندوي، والتي خففت الحكم من 17 عامًا إلى 14 عامًا بحق الرائد ملينكي.[228] و10 سنوات بدلًا من 15 سنة للعريف دهان وجندي آخر. و3 سنوات بدلًا من 7 على الخمسة الآخرين.[229]

وماذا حلّ بهم مع قادم السنوات؟

أمضى خمسة محكوميتهم بتخفيض الثلث منها لحسن السلوك، وحتى الثلاثة الأولون لم يمضوا محكوميتهم بكامل فترتها الزمنية. حيث تم تخفيض محكومية ملينكي إلى 10 سنوات، ودهان إلى 8 سنوات ومساعد له إلى 7 سنوات. وفي 1959 قرر رئيس دولة إسرائيل إسحق بن تسفي تخفيض الحكم عن ملينكي ودهان من 7 إلى 5 سنوات. وتم إطلاق سراح دهان في 1960؛ أي بعد أن أمضى 40 شهرًا فقط في السجن. وكذلك أطلق سراح ملينكي في آذار 1960 لاعتبارات صحية، علما أنه استمر في خدمته العسكرية، وتمّت ترقيته لاحقًا إلى رتبة كولونيل.[230]

أما شدمي، فكان في نية النيابة العسكرية عدم تقديمه للمحاكمة، إلا أن أقوال القاضي هليفي بأن ملينكي كان يتلقى الأوامر من شدمي، وأنه كان عليه رفضها، اقتضت تقديم شدمي للمحاكمة بتهمة القتل وتغيير التعليمات وتفاصيل الأوامر العسكرية، لكن القضاة برؤوا ساحته برفضهم قبول ادعاءات ملينكي وشهادته. لكن أتهم شدمي بخروجه عما ورد في نص تعليمات فرض منع التجول. وتم توبيخه على سلوكه وتغريمه بـ "قرش واحد فقط"، والسماح له بمتابعة خدمته العسكرية.[231]

وكان الشاعر الترمان أبرز المستنكرين والشاجبين لهذه المجزرة، حيث كتب في ملحق جريدة دافار قصيدة أطلق عليها عنوان "نِطاق المثلث"، وهذا بعض ما جاء فيها: "بعد أن بينت لك بعض تفاصيل العمل المقلق، تفاصيل ترفض اليد الكتابة عنها بسبب الرقابة... لكن عرفت: أنه لا يجوز الكتابة عن موضوع آخر. لا مقالٍ ولا قصة ولا شعر، لأن العبرية ترفض تجاوز عمل وحشي حصل في إسرائيل. ولا يمكن لمجتمع بشري تقع فيه مثل هذه الجريمة النكراء ألا يتحرك داخله ويثور...".[232]

الصُلحة:

---

[227] جريدة **معاريف**. 14 تشرين الأول 1958.
[228] جريدة **دافار**، 2 شباط 1959، ص 4.
[229] جريدة **دافار**، 5 نيسان 1959، ص1.
[230] **معاريف** في 12 تشرين الثاني 1959. **دافار** في 1 آذار 1960. **معاريف** في 6 آذار 1960.
[231] **معاريف** في 26 شباط 1959.
[232] **دافار** في 7 كانون الاول 1956.

لم تكتف حكومة إسرائيل بالتطبيل للمحاكمة ومن خلالها عبرت عن عدم رضاها عما جرى دون اعتراف رسمي من القيادتين السياسية والعسكرية بتحمل مسؤوليته، بل سعت إلى عقد "صُلحة" مع أهالي كفر قاسم وفقًا لقواعد الصلح العشائري، معتقدة أن مثل هذه الخطوة ستضع نهاية للمجزرة وتطوي صفحة من تاريخ العلاقات بين الدولة وبين مواطنيها العرب.

وعقدت مراسم الصلحة في ساحة مدرسة القرية بهدف طي ملف كفر قاسم من طرف الحكومة الإسرائيلية التي اعتبرته يمس بها وبمكانتها الخاصة التي كسبتها في العشرية الأولى بعد تأسيس دولة إسرائيل. وأوفدت الحكومة وزير الشرطة بيخور شيطريت وقائد المنطقة الوسطى في الجيش تسفي تسور ورئيس الحكم العسكري ميشال شاحام ورئيس بلدية بيتاح تيكفا وشخصيات سياسية وعسكرية أخرى. وتحمل الجيش الإسرائيلي تكاليف ومصاريف الصلحة بما فيها الذبائح التي قدمت. وترأس الطرف القسماوي مختار القرية وديع أحمد صرصور ووجهاء القرية.

كان هدف حكومة بن غوريون من عقد الصلحة سريعًا، استباق محاكمة المتهمين، وذلك للتخفيف عنهم، وأيضا لإظهار مصداقيتها. وفي حال سامح أهل القرية مرتكبي المجزرة فلن يعود لحكم المحكمة فاعليته. ومن جهة أخرى اعتقد بن غوريون أنه بواسطة الصلحة يمكن لحكومته التنصل من دفع مبالغ طائلة كتعويضات لعائلات الضحايا والمصابين. وأقرّت لجنة عسكرية تابعة لمكتب الحاكم العسكري العام دفع خمسة آلاف ليرة لكل عائلة شهيد. وهذا ثلث المبلغ الذي يُدفع عادة. على أن يحول من مؤسسة التأمين الوطني بدلًا من وزارة المالية (وهي وزارة في الحكومة). بمعنى آخر، أنه بالإضافة إلى عدم اعتراف بن غوريون بتحمله مسؤولية ما حصل، وعلى الرغم من ما أظهره من "ألم وحزن" فإنه حمّل الجنود كأفراد مسؤولية القتل.[233]

المجزرة أوسع من كونها هكذا:

هناك دلائل عديدة وإشارات مختلفة كانت تشير إلى أن مجزرة كفر قاسم لم تحدث فقط بسبب تطبيق أوامر عسكرية ما كان يجب تطبيقها أصلًا لكونها غير قانونية، أو لأنه أسيء فهم هذه الأوامر من قبل الضابط ملينكي. إنما المجزرة هي مكون أساس من مخطط توسيع رقعة دائرة العدوان الثلاثي على مصر ليشمل الجبهة الشرقية مع الأردن، بحيث تكون المجزرة مسببًا لعملية تشريد وتهجير جماعي لقرى المثلث الصغير خصوصًا الممتد من كفر قاسم في الجنوب حتى قلنسوة شماله. وبالتالي تتم عملية تنفيذ تطهير عرقي للمنطقة وتفريغها ممن بقي فيها من الفلسطينيين.[234]

لكن الباحث والصحافي روبيك روزنتال كتب بل كشف: أن ما جرى في كفر قاسم هو ضمن عملية "مزدوجة"، فالخطة أن تتم عملية تهجير وترحيل عرب المثلث بالخفاء والتستر وسط الحرب التي شنتها إسرائيل على مصر. ونقل روزنتال هذه المعلومة على لسان دان هوروفيتس الذي كان في زمن محاكمة المتهمين بالمجزرة في قاعة المحكمة في المسكوبية بالقدس.

---

[233] ابراهيم ابو جابر. **كفر قاسم: الماضي والحاضر**. إصدار مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم. 2001. ص 58-59.

[234] كفر قاسم المجزرة والعبرة. ص 75. يدعي بيني موريس في كتابه **حروب الحدود الإسرائيلية 1949-1956** أن المجزرة لم تكن جزءًا من خطة الهجوم على سيناء. ولكن يمكن القول إنها كانت من أجوائها. ملاحظة رقم 4 ص 645 في كتابه اعلاه.

واستمع إلى كلام كثير يدور حول العملية المزدوجة لاستفزاز المواطنين العرب وإلزامهم بالقيام بأعمال غير قانونية لإخافتهم وعندئذ يجري طردهم أسوة بما حصل في العام 1948.[235]

الاعتذار دون الاعتراف:

اعتقد سياسيو إسرائيل لسنوات طويلة أن "الصُلحة" التي ألزمت بها حكومة إسرائيل سكان القرية وفرضتها عليهم بواسطة الحاكم العسكري لمنطقة المثلث بأنها تغلق صفحة في كتاب المجزرة. واعتقدت حكومة بن غوريون والحكومات الإسرائيلية اللاحقة أن ما حصل في كفر قاسم ما هو إلا حادث مؤسف. لكن مع مرور الوقت تم الكشف عبر وثائق كثيرة وتحقيقات صحافية وأبحاث أكاديمية إسرائيلية تحديدًا أن ما حصل ليس حادثًا عرضيًا، أو خطأ في تنفيذ أوامر. وأن الصلحة التي فرضت على أهالي القرية لم تضع نهاية لأحزان العائلات الثكلى وآلامها وغضبها. وأن المجزرة كانت ضمن مسلسل تفصيلي لتهجير سكان المنطقة العرب والسيطرة عليها من قبل الجيش الإسرائيلي.

وخلال انعقاد المحاكمة حاول محامو المتهمين ذكر الخطة المزدوجة، إلا أنّ القضاة العسكريين كانوا يمنعونهم من المضي في الحديث.[236]

وفي شهر كانون الأول من العام 2007 قام شمعون بيريس رئيس دولة إسرائيل الأسبق بزيارة إلى كفر قاسم، واعتذر عن المجزرة بقوله: "حصل هنا في الماضي حدث صعب جدًا. ونحن نأسف لحصوله". دون أن يذكر كلمة "مجزرة". ودون أن يعترف بالذي حصل كمسؤولية حكومية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه حكومة إسرائيل لم تجر، لا هي ولا الكنيست الإسرائيلي، نقاشًا تحليليًا مستفيضًا حول المجزرة سوى الخطابات السياسية والمناكفات بين الأحزاب سواء التي في الائتلاف أم المعارضة. ولم يتم نشر – لا في الجريدة الرسمية ولا في جرائد القطاع الخاص -أي نوع أو شكل من أشكال الاعتراف الرسمي بما حصل. ما ذكره بيريس هو أمر التفافي على ما حصل وعلى ما يجب أن يقوله صراحة. والصمت الذي تمسكت به الحكومة الإسرائيلية في عدم تعقيبها على أقوال بيريس فيه دلالات رضا من أنه لم يعترف بالمجزرة. أي أن الدولة لا تتحمل مسؤولية ما حصل. كذلك الأمر أن بيريس "يأسف" ولا "يعتذر". وهناك فرق وبون شاسع بين المفهومين.[237]

أما الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين فقام بزيارة لكفر قاسم في 2014 لمناسبة الذكرى الـ 58 للمجزرة، وصرح: "القتل الإجرامي الذي وقع في كفر قاسم هو فصل شاذ ومحزن في تاريخ العلاقات بين العرب واليهود الذين يعيشون هنا". وأبدى أسفه على ما حصل واعتبره عَلَمًا أسود يرفرف فوق المجتمع في إسرائيل.[238]

---

[235] جريدة "حداشوت" في 25 تشرين الأول 1991.
[236] غادي الغازي. "مجزرة كفر قاسم 1956: خطة مزدوجة".
/http://www.tarabut.info/he/articles/article/Kufr-Kassem-1956
[237] يوآب شطيرن. "الرئيس بيريس اعتذر على مجزرة كفر قاسم" في **هآرتس** 21 كانون الأول 2007.
[238] جاكي خوري. "ريفلين في ذكرى مجزرة كفر قاسم: لن نقصي أحدًا من البلاد" **هآرتس** 26 تشرين الأول 2014.

أما الرئيس بوغي هرتسوغ فشارك في إحياء ذكرى مجزرة كفر قاسم في 2021. وقال: "إنه يعتذر باسمه واسم دولة إسرائيل".[239] واعتبر مواطنون في كفر قاسم وكذلك ناشطون سياسيون أن الاعتذار غير كاف بالمرة. وطالبوا هرتسوغ الإعلان عن اعتراف الدولة وتحملها مسؤولية ما جرى، ما لم يحصل إلى الآن.[240]

وكان يوسي ساريد وزير التعليم الأسبق قد اعتذر علنًا عما حصل في كفر قاسم. وأمر بإدراج الموضوع ضمن منهاج التعليم في التسعينيات. وكان أيضًا موشي قصاب وزير السياحة الأسبق والرئيس الإسرائيلي الأسبق قد صرح في الماضي بأن العائلات الثكلى تستحق الاعتذار.[241]

مقترح قانون لإحياء ذكرى المجزرة:

تقدمت النائب عايدة توما عن قائمة الجبهة الديمقراطية بمقترح قانون لتخليد ذكرى ضحايا مجزرة كفر قاسم في العام 2015. وكذلك تقدّم النائب عيساوي فريج (وهو من سكان كفر قاسم) بمقترح آخر في العام ذاته. إلا أن الكنيست رفضت قبولهما في القراءة التمهيدية.

وتقدم أعضاء كنيست من كتلة ميرتس، وهم: عيساوي فريج وإيلان غالئون وموشي راز وتمار زندبيرغ وميخال روزين، باقتراح يتألف من ثلاثة بنود: الأول: دعوة حكومة إسرائيل إلى تحمل مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية والاجتماعية عن مجزرة كفر قاسم التي نفذتها قوات من الجيش وحرس الحدود. والثاني: إدراج المجزرة في منهاج التعليم. والثالث: تمويل إقامة جمعية لإحياء ذكرى المجزرة وتوعية الجمهور الواسع. وأشار مقدمو الاقتراح في الإيضاح المرفق بأن التصريحات العديدة التي أطلقت في الماضي تبقى في الإطار الشخصي. ويأتي هذا الاقتراح لتتحمل الدولة كامل المسؤولية وتستخلص النتائج.[242]

وتقدم أعضاء كتلة الجبهة: عايدة توما وأيمن عودة وعوفر كسيف ويوسف جبارين وجابر عساقلة بمقترح لتخليد ذكرى الضحايا في كفر قاسم، وذلك في الدورة الـ 23 للكنيست. وأضافوا بندًا جديدًا وهو كشف حكومة إسرائيل لكل الوثائق ذات الصلة بما حصل في كفر قاسم، وبضمنها وثائق التحقيقات التي جرت في حينه، ومحاضر جلسات اللجان ذات الشأن، ووثائق قوات الأمن. وكل وثيقة أخرى لم تنشر لها علاقة بالمجزرة.[243]

وكررت النائب عن القائمة المشتركة عائدة توما تقديم مقترح جديد في نهاية العام 2021، إلا أن النائب عيساوي فريج من كتلة ميرتس - وقد أصبحت كتلته عضوًا في الائتلاف الحكومي الذي يرأسه نفتالي بينيت - كان من المعترضين على القانون بذريعة أن القائمة المشتركة التي تمثلها توما تسعى إلى جني مكاسب سياسية على حساب أوجاع أهالي ضحايا كفر قاسم

---

[239] ياكي ادمكر وإيلي اشكنازي. "الرئيس هرتسوغ في مراسم إحياء ذكرى مجزرة كفر قاسم" في موقع **والا** الاخباري بتاريخ 29 تشرين الأول 2021.

[240] أتيلا شوملبي."تحملوا مسؤولية: الرئيس اعتذر. أهالي كفر قاسم يطالبون اعترافًا بالمجزرة". **هآرتس** في 31 تشرين الأول 2021.

[241] ايتامار ايخنر. "للمرة الثانية بعد 65 عاما: الرئيس يشترك في مراسم ذكرى قتلى كفر قاسم". **واي نت** بتاريخ 28 تشرين الأول 2021.

[242] مقترح قانون على طاولة الكنيست تحت رقم: ف/5817/20 بتاريخ 12.11.2018.

[243] مقترح قانون رقم: ف/1179/23 الكنيست في دورتها الـ 23.

وجروحهم. لكن السبب الحقيقي هو دفاع فريج عن حكومته كي لا تسقط ويتفكك الائتلاف ويعود نتنياهو إلى سدة الحكم. فتم إسقاط المقترح من جديد.[244]

وهكذا، تبقى جراح الأهالي وذكرى الضحايا مفتوحة دون اعتراف رسمي من حكومات إسرائيل، وفشل كل محاولة لقوننة المجزرة وتحويلها إلى رسمية بشكل أو بآخر.

مجزرة عيون قارة

قدمت النيابة العامة في لواء المركز في إسرائيل إلى المحكمة المركزية في تل أبيب لائحة اتهام ضد عامي بوبر بارتكابه جريمة قتل سبعة عمال فلسطينيين من غزة في مدينة ريشون لتسيون (قرية عيون قارة المدمرة) في 20 أيار 1990. وأنّه كان يخطط لقتل عشرة عمال عرب آخرين في سوق المدينة.

<u>وصف المجزرة:</u>

في الساعة السادسة من صبيحة العشرين من شهر أيار 1990، وصل عامي بوبر ابن الـ 21 عامًا إلى موقع تجمّع عمال فلسطينيين على بعد 200 متر من مفترق غان هفراديم، على الطريق الواصل بين مستعمرتي ريشون لتسيون ونس تسيونا. وكان حاملًا بيده بندقية عسكرية (أي عليها ختم الجيش الإسرائيلي) وخمس باغات محشوة بالرصاص. كان قد حصل على البندقية والذخيرة من شقيقه.

وعند وصوله إلى موقع انتظار العمال، طلب منهم الجلوس في صفوف وإبراز بطاقات هوياتهم مهددًا إياهم بالسلاح، فأذعن العمال. وفي الوقت ذاته اجتازت المكان سيارة تجارية من نوع بيجو 504 حاملة لوحات أرقام الأراضي الفلسطينية المحتلة، فأوقفها بوبر، وأمر ركابها وهم عمال أيضًا بالنزول منها والانضمام إلى العمال الجالسين في صفوف عند المفترق.. وطلب أيضًا من سائق السيارة التجارية إبقاء محرك السيارة مشتغلًا. وأذعن هؤلاء واستجابوا لأوامره ظنًّا منهم أنّه رجل عسكري.

وفجأة وجّه بوبر سلاحه نحو العمال وفتح النيران عليهم. وبعد دقائق استقل السيارة التجارية ولاذ بالفرار.[245]

وصدر الحكم عليه بالسجن سبع مؤبدات. ولكن الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان استجاب لطلب وزير العدل تساحي هنجبي وخفّف الحكم إلى 40 عامًا فقط.[246]

<u>بوبر: إرهابي أم مسكين!؟</u>

[244] نوعا شبيجل. مواجهة بين أعضاء الكنيست العرب على خلفية مقترح قانون يطالب بالاعتراف بمجزرة كفر قاسم. **هآرتس** في 27 تشرين الأول 2021.
[245] **معاريف**. 19 حزيران 1990.
[246] جريدة **غلوبس** بتاريخ 4 شباط 1999.

وناقشت المحكمة المركزية في تل أبيب ملفه من جديد، وقرر القضاة أن بوبر قام بفعلته هذه ليس من منطلق إرهابي؛ أي أن المجزرة ليست على قاعدة عمل إرهابي. وهذا يعني أن باستطاعته المثول أمام لجنة لفحص إمكانية إطلاق سراحه مبكرًا. أحد ادعاءات بوبر أمام المحكمة أنه كان يعاني في زمن الحادث (المجزرة) آثارًا سابقة لعملية اغتصاب تعرّض لها حينما كان حدثًا (فتى) من حارس عربي في أحد الحقول القريبة. وادعى بوبر أنه رأى هذا العربي مرات عدة في موقع انتظار العمال فأراد الانتقام منه، لكن المحكمة لم تقبل هذا الادعاء.

مقابل ذلك، طالبت النيابة العامة بالإبقاء على تهمة قيامه بتنفيذ عمل إرهابي، إلا أنّ القضاة في المحكمة المركزية رفضوا طلب النيابة.

وتبين خلال المداولات في جلسات النظر في تخفيف الحكم عنه أن وثائق وأوراق كثيرة تتعلق بملفه قد أبيدت أو اختفت. ما أثار غضبًا عارمًا من طرف جهات قانونية وحقوقية حول إهمال الدولة في مجال حفظ الأوراق وحراستها.[247]

مواجهات مع الاحتلال:

ووقعت مواجهات وصدامات بين مواطني غزة وقوات الاحتلال كانت حصيلتها في اليوم الثاني للمجزرة في عيون قارة أربعة قتلى و400 جريح ومصاب.[248] وقد فرض الاحتلال طوقًا أمنيًا على الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنع أي تحرك منها وإليها. وكانت القيادات الميدانية الفلسطينية قد أعلنت الإضراب العام في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك أعلنت لجنة المتابعة للجماهير العربية في الداخل عن إضراب وتضامن.[249]

التفاف إسرائيلي حول بوبر والمطالبة بإطلاق سراحه:

وطلب الحاخام الاكبر في إسرائيل عوفاديا يوسف من رئيس دولة إسرائيل شمعون بيريس اصدار عفو عن يهودي قام بأعمال ضد فلسطينيين لمناسبة مرور 60 عاما على إقامة إسرائيل. إلا أنّ بيريس أعلن أنه من المفضل التوجه بالقنوات الرسمية والمعمول بها في هذه الحالة. وهذا يعني تقديم توصية بذلك من طرف وزير العدل.[250]

وكان حزب شاس للمتدينين الشرقيين قد توجه إلى رئيس الحكومة أيهود اولمرت بطلب العفو عن مساجين يهود متهمين بقتل فلسطينيين، مستندين في ذلك إلى صفقة إطلاق سراح سجناء أمنيين فلسطينيين وعرب في مرحلة اتفاقيات أوسلو. وعززوا طلبهم هذا بضرورة منع قيام بوبر بالانتحار جراء فقدان الأمل بتحرره. وكان أحد قتلة الفلسطينيين في شيلو قد انتحر في السجن بادعاء فقدانه لأي بارقة أمل بتحرره.[251]

---

[247] ليران ليفي ودانييل دوليف. موقع **والا** الاخباري بتاريخ 1 كانون الثاني 2020.
[248] أوري بيندر وعزرا يانوف. غزة: أربعة قتلى وأربعون جريحًا. أصيب 3 جنود وشرطي من حرس الحدود. **معاريف** في 22 أيار 1990.
[249] رفيتال بلومفيلد. اليوم قبل 22 عامًا قتل عامي بوبر 7 عمال فلسطينيين. **هآرتس** بتاريخ 20 أيار 2012.
[250] نطاع سيلاع وأفيرام زينو. الحاخام عوفاديا ناقش مع بيريس مسألة إصدار عفو عن عامي بوبر. **واي نت** بتاريخ 24 نيسان 2008.
[251] ناداف شرغاي. شاس لأولمرت: حرر مخربين يهود أيضًا. **هآرتس** بتاريخ 9 كانون الثاني 2007.

وأقرت لجنة إطلاق سراح المساجين وخصوصًا تلك المختصّة بقانون الإرهاب ومعها المحكمة المركزية في تل أبيب أن ملف عامي بوبر ليس إرهابيًا، وأن دوافع قيامه بالجريمة ليست على خلفية قومية. وهذا يعني أنه يمكن تقديم طلب العفو عنه.[252]

حركة "أهال ضد الصمت":

وجّهت هذه الحركة رسالة إلى رئيس دولة إسرائيل حاييم هرتسوغ استنكرت فيها اعتبار المجرم بوبر مصابًا بالجنون وأنه غير مسؤول عن فعلته النكراء. واعتبرت الاحتلال سببًا رئيسًا في تدهور الأوضاع العامة في إسرائيل. وأن جنود الجيش الإسرائيلي مضطرون يوميًا للقيام بعمليات لا تتسق مع معايير الأخلاق التي عليها نشأوا. وأبدت هذه الحركة قلقها من صورة إسرائيل وزعمائها الذين يرفضون حلاً سياسيًا في الأراضي الفلسطينية.[253]

قرار المحكمة الإسرائيلية:

حكمت المحكمة الإسرائيلية على بوبر سبعة مؤبدات + مرة إضافية (على محاولة القتل)؛ أي مؤبد لكل قتيل عربي.[254]

وتقدم موكّلو بوبر بالتماس ألى المحكمة العليا طالبين تخفيف الحكم إلى واحد فقط بدلًا من سبعة بادعاء أن ما قام به يعود إلى فعل صادم نفسيًا تعرّض له في ماضيه. لكن المحكمة رفضت الالتماس وردته. أما رئيس دولة إسرائيل وايزمان فقد خفف الحكم عنه إلى 40 عامًا، وهذا يعني أنه ألغى المؤبدات.

ردود الفعل الإسرائيلية الرسمية:

استنكر رئيس دولة إسرائيل بشدة الجرم واعتبره كبيرًا. وقدم تعازيه لعائلات القتلى. واعتبر الرئيس هرتسوغ أن القاتل بدون ضمير.[255]

واستنكرت رئاسة الكنيست في بيان بتاريخ 21 أيار 1990 جاء فيه: "بالأمس وقعت جريمة قتل نكراء قتل فيها بدم بارد سبعة أشخاص وأصيب أحد عشر آخرون. نستنكر هذه الجريمة بكل كلمة ومن عمق القلب. لقد أصابتنا هذه الجريمة عربًا ويهودًا في الصميم. وتبعث رئاسة الكنيست من هذا المنبر بتعازيها إلى العائلات الثكلى التي فقدت أعزاءها وتتمنى الشفاء للجرحى". وأضاف البيان (وهذا هو الجوهر فيه):" الجريمة التي وقعت قام بها فرد واحد. والمحاكم في إسرائيل ستحاكمه".[256]

المنفذ واحد وبمفرده ولا علاقة للدولة!

---

[252] "المحكمة: ملف عامي بوبر ليس ملفًا إرهابيًا"، **القناة السابعة** بتاريخ 2 كانون الثاني 2020.
[253] من رسالة "أهال ضد الصمت"، القدس بتاريخ 21 أيار 1990 في ملف بعنوان: قتل 7 عمال عرب في أيار 1990، رقم الملف: ن-459/17 أرشيف دولة إسرائيل.
[254] قرار المحكمة المركزية في تل أبيب رقم: 276/90.
[255] وثيقة رقم 126-116/أد في ملف رقم: ن-459/17 عن ديوان رئيس دولة إسرائيل في 24 أيار 1990. أرشيف دولة إسرائيل.
[256] سجل الكنيست. الجلسة 187 للدورة البرلمانية الـ 12. مجلد 27 ص 3505 – 3506. القدس، الاثنين في 21 أيار 1990.

ما دام المنفذ واحدًا فقط وعمل بمفرده كما أقرّت المحكمة وسبقتها الكنيست فإنه لا مسؤولية للدولة عن الفعل سوى أن يأخذ القانون مجراه. من جهة أخرى نلحظ أن المستوى السياسي بكافة أطيافه في إسرائيل يسرع إلى استنكار الجريمة ولا يعتبرها مجزرة، لكون منفذها شخصًا واحدًا. وتطفو على السطح دعوات ومناشدات لاعتباره ممسوسًا بالخبل في عقله، وأن لا سيطرة له على أعصابه. وأنه تعرّض في ماضيه الحياتي إلى تحرّش جنسي أو أزمة نفسية.

بمعنى آخر، تخفيف من وطأة العمل كونه مجزرة على خلفية قومية وحصره بالجوانب الجنائية فقط. وهذا أسلوب للتهرب من الاعتراف الرسمي بأن المجزرة هي مجزرة، وأن فاعلها قام بها لدوافع قومية وخلفيات كراهية الفلسطينيين.

يوم الأرض

النضال الفلسطيني – العربي ضد المشروع الصهيوني الاستيطاني هو في أساسه حول الأرض. ويمتد هذا الصراع إلى النصف الثاني من القرن العشرين. وحقق المشروع الصهيوني أهم أهدافه مدعومًا من بريطانيا الكولونيالية ودول أخرى في دائرتها، إلى جانب فشل الأنظمة العربية الرجعية في الدفاع عن فلسطين العربية، وألحق هزيمة بالفلسطينيين وجيوش الأنظمة المذكورة سابقًا في عام 1948 والذي يُطلق عليه "عام النكبة".

ولا يزال المشروع الصهيوني يتغوّل حتى هذه اللحظة، وهدفه تحقيق المزيد من السيطرة والاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين بكافة الطرق والوسائل والأدوات، منها العسكرية والطرد والترحيل ومصادرات الأراضي، ومنها التقتيل والتدمير، ومنها تلفيق القوانين والإجراءات الزائفة.

وعلى مدى أكثر من قرن ونيف من الصراع مع هذا المشروع، وقف الفلسطينيون في أراضي العام 48، مواقف عدة رافضة لمصادرات الأراضي وخنق حيزهم الحياتي. ومن أبرز هذه المواقف "يوم الأرض" لعام 1976.

وكان ثمن هذه المواقف الشُجاعة تنفيذ أذرع حكومة إسرائيل الأمنية مجزرة في هذا اليوم راح ضحيتها ستة شهداء وعشرات الجرحى والمصابين والمعاقين. يدور حديثنا حول مجزرة يوم الأرض في هذا الفصل من هذه الدراسة التوثيقية. وطبعًا لن نتطرق إلى كل محطات النضال من أجل الأرض، إنما سنخوض في الخلفيات المباشرة التي أدّت إلى وقوع يوم الأرض وتعامل الحكومة الإسرائيلية وأذرعها مع أحداث هذا اليوم. ومواقف هذه الحكومة لاحقًا.

<u>الخلفيات القريبة زمنيًا:</u>

أعلنت دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية في حزيران 1974 عن برنامجها الداعي إلى ضرورة السعي الحثيث لزيادة أعداد اليهود في منطقة الجليل من 62 ألفًا إلى 100 ألف. ويشمل البرنامج إقامة 58 مستوطنة يهودية حتى نهاية السبعينيات، منها 28 مستوطنة تهدف إلى التغلغل في صلب المنطقة العربية في الجليل؛ اي في مناطق سخنين وعرابة ودير حنا. وجرى اختيار هذه المواقع بما يحقق عزل البلدات العربية والحيلولة دون توسعها وتطورها مستقبلًا وزيادة الكثافة السكانية ضمن المسطحات القائمة لتعميق الأزمات السكنية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تحريك فكرة

الهجرة. وقُدِّم في 27 تشرين الأول 1975 اقتراح قانون إلى الكنيست لتعويض أصحاب الأراضي المنوي مصادرتها مقابل مبالغ بخسة للغاية.

وإزاء هذه المخططات التوسعية والعنصرية وسياسات الفصل والتضييق التي أسمتها الحكومة الإسرائيلية "مشروع تطوير الجليل"، الذي هو في حقيقة الأمر والواقع "مشروع تهويد الجليل"، أخذ القلق يساور المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل. فعقدت في النصف الثاني من العام 1975 سلسلة من الاجتماعات الشعبية في عدد من القرى والمدن العربية، انبثق عنها تشكيل لجنة الدفاع عن الأراضي. وبالتوازي أعلنت الحكومة عن إغلاق مناطق في سخنين، وأبرزها منطقة "الملّ" (أو كما تعرف بـ"رقم 9") واستعمالها عسكريًا. وأوقفت تصاريح الدخول إليها. عندها، أعلن رؤساء مجالس القرى الثلاث (سخنين وعرابة ودير حنا) ولجنة الدفاع عن الأراضي عن رفض هذه الخطوة. وسعت الحكومة بواسطة أعوانها إلى عرقلة اجتماعات اللجنة القطرية واللجان المحلية بالتهديد والوعيد أحياناً. وبالوعود والمرونة أحيانًا أخرى.

وعقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق رابين عدة جلسات في شهر آذار 1976 مع اقتراب يوم الأرض الذي كانت لجنة الدفاع عن الأراضي قد أعلنته سابقًا. وتكشف الوثائق التي نشرت مؤخرًا عن النقاش الذي دار في جلستين لمجلس الوزراء الإسرائيلي عن حالة التوتر التي سادت هاتين الجلستين، وعن إصرار رابين على تنفيذ مصادرات الأراضي حالًا.[257]

وقررت لجنة الدفاع عن الأراضي إعلان الإضراب في 30 آذار 1976. وحاولت الشرطة ومستشار رئيس الحكومة لشؤون الأقلية العربية الحيلولة دون تنفيذه. إلا أن اللجنة أصرّت على الإضراب. وهكذا، ولأول مرة منذ النكبة الفلسطينية يعلن الفلسطينيون في الداخل إضرابا شاملًا مدعومًا بتضامن إخوانهم الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية.

يوم الأرض:

التزمت الجماهير العربية الفلسطينية بتوجيهات لجنة الدفاع عن الأراضي بتنفيذ الإضراب، إلا أن قوات الأمن الإسرائيلية من عسكر وشرطة ومخابرات طبّقت أوامر منع التجول وإجبار الأهالي على التزام بيوتهم. وطوقت القرى العربية بآليات عسكرية وجابت أخرى شوارعها منعًا لأي تجمع ومظاهرات. إلا أن الأهالي رفضوا هذه الإجراءات التعسفية والقمعية وقاموا في عدد من القرى بالتظاهر والخروج من بيوتهم تعبيرًا عن رفضهم لسياسات المصادرات لأراضيهم. فمالت قوات الأمن إلى استخدام الرصاص الحي والقنابل الصوتية والغازية، ما أدّى إلى استشهاد ستة فلسطينيين. ثلاثة منهم من بلدة سخنين وواحد من عرابة المجاورة، وآخر من كفر كنا والسادس من مخيم عين شمس القريب من الطيبة.

[257] https://www.akevot.org.il/article/preparations-for-the-first-land-day-1976/ ويمكن الاطلاع على محاضر الجلستين على موقع عكيفوت المشار إليه في هذه الملاحظة. ولا بد لي من الإشارة هنا إلى أنه عند قيامنا بالبحث في محرك موقع أرشيف دولة إسرائيل عن مواد عن يوم الأرض تبين لنا أن بعض الملفات الأرشيفية التي تحوي مواد سرية وحساسة لدى الشاباك، سيتم التدقيق فيها وفحصها مرة ثانية في العامين 2081-2082؛ أي أنها مقفلة مائة سنة تقريبًا من يوم الأرض!!!. وأشير أيضًا إلى أن معظم ملفات يوم الأرض غير متاحة في هذا الموقع لحساسية الموضوع بالنسبة لأمن إسرائيل. والله أعلم!

وأرسلت لجنة الدفاع عن الأراضي رسائل وبرقيات إلى رئيس الحكومة وعدد من الشخصيات السياسية في إسرائيل مطالبة بإلغاء قرارات المصادرة وإطلاق سراح كل المعتقلين من المتظاهرين من شباب وبالغين وطلاب جامعات. وسرعان ما انتشرت الأنباء عن تطور أحداث يوم الأرض في العالمين العربي والأممي. فنظمت المظاهرات في المخيمات الفلسطينية، وعقدت اجتماعات تضامنية في القاهرة ودمشق وعمان وبيروت، وكذلك في باريس ولندن. وتناقلت الصحف العربية والعالمية الحدث باعتباره أحد أبرز الأيام النضالية للشعب العربي الفلسطيني من أجل البقاء والاستمرار في العيش بكرامة على أرضه – فلسطين.

<u>مو اقف إسر ائيلية من يوم الأرض:</u>

يمكننا الإشارة إلى الموقف الأول الصادر عن مسؤول رسمي في الحكومة الإسرائيلية وهو يسرائيل كينينغ متصرف اللواء الشمالي الذي وضع مذكرة (وثيقة) سرية رسمية تم الكشف عنها لاحقًا بيّنت عن طرح خطة حكومية شاملة لكيفية التصرف مع العرب في إسرائيل بهدف ترويضهم وإخضاعهم لسياسات الدولة، والحيلولة دون بروز أي علامة أو شكل وطني وقومي؛ أي أن هذه الوثيقة تشكل تحديًا للجماهير العربية في إسرائيل وتكشف تصدي الدولة لمطالب الجماهير العربية العادلة في وطنها وعلى أرضها.[258]

وبينت هذه المذكرة الوجه الحقيقي للحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع المواطنين العرب فيها. في حين أن يوم الأرض أظهر سلسلة من تعبيرات الفلسطينيين في الداخل عن مطالبتهم بالمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوقهم في أرضهم وثرواتها.

وصرّح شمعون بيريس وزير الأمن في حكومة رابين: "أنه سيعيد النظر في سياسة الرد على الاضطرابات والمظاهرات. مشيرًا بذلك إلى تصوير حكومته في الإعلام العالمي بصورة غير موضوعية".[259] وكانت الصحف الإسرائيلية العبرية خصوصًا قد أشارت إلى التغطية الإعلامية لأحداث يوم الأرض.[260]

وفي خطاب ألقاه رابين، رئيس حكومة إسرائيل أثناء وقوع يوم الأرض، من على منصة الكنيست، اتهم الحزب الشيوعي بالتحريض ضد نسيج العلاقات بين العرب واليهود منذ 28 عامًا. وأكد رابين على الإنجازات التي حققها المجتمع العربي في مجالات عدة من أهمها الزراعة والصناعة والتعليم والصحة، بشكل لا مثيل له في أي دولة عربية. ولم يعتذر رابين عما حدث في يوم الأرض من قتل وجرح وتدمير وخراب. بل عاد ليؤكد أن سياسة مصادرات الأراضي ستعود بالفائدة على العرب في إسرائيل أسوة باليهود.[261]

وهكذا فعل معظم أعضاء الكنيست من اليمين واليسار الصهيوني، حيث هاجموا أعضاء الكنيست من قائمة راكاح (الحزب الشيوعي الإسرائيلي) متهمين إياهم بالتحريض وبعدم تحمل مسؤولية سياسية ومجتمعية. وأسقطت هذه الأحزاب مشروع قانون نزع الثقة عن حكومة رابين على خلفية أحداث يوم الأرض وفي مقدمتها قتل عدد من

[258] يمكن الاطلاع على هذه المذكرة كاملة في كتابنا: **يوم الأرض – المسيرة التاريخية للشعب الفلسطيني في دفاعه عن أرضه ووطنه**. إصدار وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله، 2016. ص ص 150-161.
[259] **معاريف** بتاريخ 1 نيسان 1976، ص 3.
[260] **معاريف** بتاريخ 31 آذار 1976، ص 1.
[261] **معاريف** بتاريخ 1 نيسان 1976، ص 4.

الأشخاص.[262] وكانت قائمة راكاح (الحزب الشيوعي الإسرائيلي) قد تقدمت باقتراح نزع الثقة عن حكومة إسحق رابين في اليوم التالي لمجزرة يوم الأرض.[263]

وصرّح مائير باعيل (من حزب موكيد – يسار صهيوني) أنه ضد سياسات حكومة إسرائيل، وخصوصًا مصادرات الأراضي، وأنها هي التي أوصلت إلى اندلاع يوم الأرض. وأن حكومة إسرائيل ترفض رؤية تشكل دولة ثنائية القومية. ولم يؤيد باعيل تشكيل لجنة تحقيق، إنما نادى بتغيير سياسات الحكومة وتعجيل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.[264]

وتعالت أصوات عدد من أعضاء الكنيست - بمن فيهم أعضاء عرب في حزب العمل - بالمطالبة بإخراج الحزب الشيوعي خارج القانون وحظره. لكن هذا موضوع آخر، رفضه عدد كبير من الأعضاء اليهود.

من هنا نلاحظ أن أحداث يوم الأرض فجرت الأجواء السياسية، وكشفت مواقف قمعية وعنصرية لعدد كبير من الأحزاب. كما أنها بينت مدى التباعد في سياسات الحكومة النظرية والتطبيقية تجاه المواطنين العرب في إسرائيل. وفي حقيقة الأمر، لم تتوقف أعمال القمع من طرف الشرطة الإسرائيلية ضد مواطنين عرب في منطقتي الجليل والمثلث، وأيضا ضد منتخبي جمهور في عدد من القرى والمدن العربية.[265] وطالبت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بتأليف لجنة على المستوى البرلماني والشعبي للتحقيق في جرائم القتل والاعتداء على المواطنين العرب في يوم الإضراب وبعده كذلك.

أما الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية بخصوص يوم الأرض، فصدر بعد جلسة عقدتها في الرابع من شهر نيسان 1976. ومما جاء في بيان الحكومة: "إعادة النظر في السياسة التي يجب أن تنتهجها السلطات على المدى البعيد إزاء الوسط العربي على أساس مقترحات عملية تطرح على جدول أعمال مجلس الوزراء". وأما بالنسبة لأعمال القتل التي نفذتها قوات الأمن بحق الجماهير العربية جاء في البيان: "إن استخدام السلاح وقع حين تعرّضت حياة هذه القوات للخطر نتيجة الهجوم المنظم عليها ورجمها بوابل من الحجارة. وكان هدف هذه القوات إعادة النظام إلى نصابه بأسرع ما يمكن".[266]

وسُمعت أصوات من اليمين المتطرف - وخصوصًا من أنصار إسرائيل الكبرى والاستيطان في كل فلسطين التاريخية - دعت إلى انتهاج سياسة القوة والبطش. لكن سُمعت أصوات فيها صدى لشيء من الاعتراف بالإخفاق، مثل صوت شموئيل طوليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية الذي رفض استخدام القوة مع نصف مليون عربي. إذ "كان

---

[262] جريدة **الاتحاد** في 2 نيسان 1976 ص 1.
[263] بروتوكول الكنيست. الجلسة 284 للدورة الثامنة، في 31 آذار 1976. ص 2359.
Fs.Knesset.gov.il/8/Plenum/8_ptm_253545.pdf
[264] بروتوكول الكنيست. الجلسة 284 للدورة الثامنة، في 31 آذار 1976. ص 2366.
[265] **معاريف** بتاريخ 2 نيسان 1976، ص 3. وأيضا جريدة **الاتحاد** بتاريخ 2 نيسان 1976 ص 1.
[266] **الاتحاد** بتاريخ 2 نيسان 1976، ص 1.

من الأفضل لو لم تتم عملية تنفيذ استملاك الأراضي. ولكن بما أنه لا يوجد بديل لذلك فيجب إنجاز استملاك الأراضي بصورة سريعة. ودعا إلى حل مشاكل الأقلية العربية"؛[267] أي أنه يستعمل مبدأ "العصا والجزرة" مع العرب.[268]

إذن، نرى أن حكومة رابين والحكومات اللاحقة، سواء كانت بقيادة حزب العمل أم الليكود وغيرها، لم تعترف إلى اليوم بمسؤوليتها عن قتل شهداء يوم الأرض وعن إلحاق الأذى الجسدي والإعاقة في عدد كبير من الجرحى والمصابين برصاص وقنابل الأمن الإسرائيلي. وكذلك، لم يجر إلى يومنا هذا تقديم اعتذار عما حدث، على الرغم من أن يوم الأرض قد تحول إلى مناسبة وطنية على الصعيد الفلسطيني كافة وقومي على الصعيد العربي، وحتى أن بعض الدول ومؤسسات فيها تحيي ذكرى يوم الأرض وشهدائه.

مجزرة صبرا وشاتيلا

مجزرة صبرا وشاتيلا الرهيبة، ارتكبها عناصر من ميليشيا الكتائب اللبنانية في شهر أيلول من العام 1982 تحت غطاء الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وذهب ضحيتها آلاف عدة من الفلسطينيين في المخيمين المذكورين وخارجهما أيضًا.[269]

في 14 أيلول 1982 اغتيل الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميّل، من زعماء حزب وميليشيا الكتائب اللبنانية، والمقرّب للقيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، وذلك بتفجير مقر قيادة حزب الكتائب في حي الأشرفية في شرقي بيروت. تحركت قوات الاحتلال الإسرائيلي في اليوم التالي وفرضت حصارًا على مخيمي صبرا وشاتيلا بذريعة فرض الحماية ومنع تحرك الإرهابيين الفلسطينيين. وحاولت قيادات المخيمات الفلسطينية طمأنة الإسرائيليين، وأيضا أطراف لبنانية بعدم وجود سلاح بأيدي الأهالي بعد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وانتقالها إلى تونس في شهر آب من العام ذاته. كانت محاولات هذه القيادة فك الحصار وإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي بقدر الإمكان، إلاّ أنّ الاحتلال الإسرائيلي لم يستجب بالمرة. فتحرك شباب المخيم وواجهوا الإسرائيليين، إلا أن هؤلاء أدركوا أن ما لديهم لن يكفيهم لصد الاحتلال وترسانته المدججة بالسلاح الثقيل.

ويؤكد عدد ليس بالقليل من المؤرخين والصحافيين والمهتمين بأن الحصار كان مقصودًا لتمهيد الطريق أمام ميليشيا الكتائب ليلة 16 أيلول للقيام بمجزرة كبيرة للإجهاز على الفلسطينيين في المخيمات.

وأطلق الجيش الإسرائيلي الإنارة في سماء المخيمات، وانطلقت عناصر من ميليشيا حزب الكتائب اللبنانية تُعمل أيديها بقتل الفلسطينيين. وكان دخول هذه الميليشيات بمركبات كتائبية وإسرائيلية. ودخلوا البيوت جميعها وسط صراخ وعويل وبكاء المختبئين فيها. إلا أن ذلك لم يشفع لهم البتة.

---

[267] **الاتحاد** بتاريخ 2 نيسان 1976، ص 1.
[268] **الاتحاد** بتاريخ 9 نيسان 1976، ص 4.
[269] يمكن الاستعانة بالكتاب القيم للمؤرخة بيان نويهض الحوت. **صبرا وشاتيلا، أيلول 1982**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003. وأيضًا بخصوص تسلسل أحداث المجزرة يومًا بيوم نحيل القارئ إلى موقع **الموسوعة الحرة** عن مجزرة صبرا وشاتيلا.

كان هناك تنسيق بين قيادة الكتائب وقيادة الجيش الإسرائيلي، فاستمر القصف المدفعي الإسرائيلي باتجاه مواقع في المخيمات. ولم يكتف المهاجمون بالقتل إنما شاركوا في عمليات اغتصاب جماعية لفتيات فلسطينيات قبل قتلهن والإجهاز على الباقي.

ونجح عدد من الأهالي في المخيمات المذكورة في الهرب والوصول إلى مواقع أكثر أمنًا ليُخبروا بما جرى هناك. فبدأت آثار الجريمة بالتكشُّف وهرع صحافيون لتصوير مشاهد تقشعر لها الأبدان لعشرات الجثث الملقاة في طرقات وازقة المخيمات، وقد بقرت بطون الحوامل وأخرى قطعت إلى أشلاء وألقيت في كل جهات المخيم.

وتفيد الجهات الدولية أن عدد القتلى قد تجاوز الألفي شهيد/ ة. في حين أشارت بعض التقديرات إلى 1300.[270]

ردود فعل ومو اقف إسر ائيلية:

لم تتوقع أي جهة عربية أو دولية أن تحرك هذه المجزرة الرهيبة أولًا الرأي العام في إسرائيل وثانيًا المستوى السياسي والعسكري والقضائي. فعلى الرغم من نفي الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيغين لأي علاقة لجيشها بالمجزرة فإن أعداد المتظاهرين في ميادين مدن إسرائيل وشوارعها، وخصوصًا في ميدان "ملوك إسرائيل" (أصبح اسمه ميدان إسحق رابين بعد اغتياله فيه في 1995)، وبصوت واحد، طالب المتظاهرون والمحتجون تعيين لجنة تحقيق حكومية في إسرائيل.[271]

وعلى الرغم من نفي الحكومة رسميًا، وعلى الرغم من عدم وقوع هذه المجزرة بحق الفلسطينيين على أرض فلسطين، وعلى الرغم من أن منفذيها المباشرين هم ليسوا إسرائيليين، فإن من وفّر الأرضية والمساحة والاجواء والخطط واللوجستيات كانوا من الإسرائيليين.

وحمَّلت الصحافة العالمية بطرق مختلفة مسؤولية ما وقع في المخيمات على للجيش الإسرائيلي وحكومته بصفته؛ أي الجيش مسؤولًا عن المناطق الواقعة تحت احتلاله مباشرة، وضرورة توفيره الحماية للواقعين تحت هذا الاحتلال من سكان وفقًا للمواثيق الدولية المتعارف عليها.

ولتخفيف حِدّة الضغط الإعلامي والسياسي والديبلوماسي عن إسرائيل ولتبييض صورة جيشها وتبرئة ساحته، ارتفعت أصوات بعض الشخصيات الرسمية معتذرة عما حصل ومتأسفة بسببه.

فهذا رئيس دولة إسرائيل إسحق نافون يُصدر بيانًا رئاسيًا جاء فيه: "يصعب علي اختيار كلمات تعبر عن مشاعر الأسى التي تسيطر علينا لما رأيناه من مشاهد مقززة للمجزرة في بيروت. ففي ميزان الدماء المستمر والرهيب بين الكتائب والفلسطينيين، أضاف جنود الكتائب فصلًا أسود. وبعيدًا عن النقاش الداخلي الدائر حول مسارات سياسية وعسكرية، من واجبنا استنكار المحاولات الجارية في الدول العربية، وفي بعض دول العالم وفي لبنان أيضًا، لتحميل جنود

[270] مما اوردته بيان نويهض الحوت في كتابها المشار إليه أعلاه.
[271] ياعيل غرينفتر. "400 الف متظاهر في تل أبيب: كان يمكن إيقاف المجزرة"، **هآرتس** بتاريخ 24 أيلول 2015.

جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤولية القتل الرهيب هذا. محاولات تلبيس الجيش هذه التهمة لن تنجح، ولن تغطي على هوية المجرمين".[272]

وعلى صعيد المشهد البرلماني الإسرائيلي، ندد زعيم المعارضة شمعون بيريس بشدة بسلوك حكومة إسرائيل في التعاطي مع مجزرة صبرا وشاتيلا، وخصوصا أنه انتقد سياسات ونهج كلٍ من مناحيم بيغين رئيس الوزراء وأريئيل شارون وزير دفاعه. ومما جاء في بيان بيريس: "من امتلك الفكرة الغبية هذه بإرسال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين بحثًا عن المخربين؟ هل لديك جواب سيد شارون؟ لا حاجة لأن تكون نابغة سياسيًا أو قائدًا عسكريا فذًّا.. يكفي أن تكون شرطي قرية حتى تدرك مسبقًا أن هذه الميليشيات، بعد اغتيال زعيمها، مستعدة لفعل أي جريمة ضد أناس أبرياء. أين المفاجأة؟ هذه سابقة لم نعرفها من قبل؟ وإذا وافقت الحكومة على اجتياح الكتائب للمخيمات في ليلة 16 أيلول 1982 فأين مراقبتكم أنتم؟ أين التقرير؟ أين المتابعة؟"

أما رد شارون (وفيه بعض اعتراف بما اقترفته يداه):"عندما وافقنا على دخول الكتائب إلى مخيمات اللاجئين قلنا لهم بوضوح على يد ضباط الجيش الإسرائيلي الكبار، وأنا أقتبس: إن قوة عسكرية تدخل إلى شاتيلا من الجهة الجنوبية والغربية وتطهر المخربين؟، وإن العملية ضد المخربين.[273]

لجنة كاهان

تحرك الرأي العام الإسرائيلي كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، وخصوصًا تلك المظاهرة الأضخم في تاريخ إسرائيل التي نظمت في تل أبيب في 25 أيلول 1982، بمبادرة من حركة "السلام الآن".

تم تشكيل لجنة تحقيق رسمية برئاسة إسحق كاهان رئيس المحكمة العليا في إسرائيل، وعضوية قاض آخر هو أهارون باراك (أصبح لاحقًا رئيسًا لهذه المحكمة) والجنرال المتقاعد يونا افرات.[274]

نشرت اللجنة استنتاجاتها في 7 شباط 1983. وبينت أنها لم تجد أي أدلة تشير إلى تدخل مباشر من الجيش الإسرائيلي في المجزرة التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا. لكن ضباطًا في الجيش عرفوا في مرحلة ما، أن مجزرة كانت تجري في المخيمات، ولم يبادروا بأي شكل إلى وقفها ومنع نزيف دمها من الاستمرار.[275]

توصيات اللجنة:

[272] ملف بيانات ديوان رئاسة إسرائيل في الملف التالي: ISA-PMO-StateDocuments Dep-0013 yv5 أرشيف دولة إسرائيل بتاريخ 20 أيلول 1982.

[273] بروتوكول الكنيست- الجلسة 174 للدورة العاشرة بتاريخ 14 شباط 1983.
https://fs.knesset.gov.il/10/Plenum/10_ptm_529949.PDF

[274] محضر جلسة الحكومة لتشكيل لجنة تحقيق برئاسة كاهان بتاريخ 28 أيلول 1982. ISA-PMO-Government Meeting-00119 av أرشيف دولة إسرائيل. ومما جاء في كتاب تعيين لجنة كاهان أن الحكومة تريد وضع حد للأكاذيب والتلفيقات حول محاولة الحكومة إخفاء أمور كثيرة. لذا قررت الحكومة أن تقيم أعمالها بدون أي تأخير، فشكلت هذه اللجنة وفقًا لقانون لجان التحقيق من العام 1959.

[275] أجرى الصحافي الإسرائيلي الفرنسي أمنون كابليوك تحقيقًا خاصًا به حول هذه المجزرة نشره في كتاب بعنوان **تحقيق حول مذبحة صبرا وشاتيلا**. ترجمة منى عبدالله. العربي للنشر، القاهرة، 1983.

1. أوصت اللجنة بأن يُنهي اريئيل شارون مهام منصبه كوزير للدفاع، وألاّ يتسلم مستقبلًا هذه الحقيبة الوزارية. لكن شارون رفض الاستقالة؛ أي بقي في التشكيلة الوزارية.[276]

2. وجهت اللجنة نقدًا لاذعًا لسلوك رئيس الأركان رفائيل ايتان وقررت عدم الإطاحة به لاقتراب موعد إنهائه لمهامه الرسمية. وكذلك وجهت نقدًا لعدد من الضباط في الجيش.

3. أوصت اللجنة بإقالة رئيس دائرة المعلومات في الجيش، لكونه لم يُقدّر جيدًا نتائج دخول الميليشيات إلى مخيمات اللاجئين. ووجدت اللجنة أنه لم يحذر بما فيه الكفاية من احتمالية وقوع مجازر.

4. ووجهت اللجنة نقدًا إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغين بكونه لم يدرس جيدًا النتائج المتوقعة من منح ميليشيات الكتائب إذنًا بدخول مخيمات اللاجئين.

5. أما عن إسحق شامير وزير الخارجية فرأت اللجنة أنه لم يتغاض عن قصد عن المعلومات التي وصلته عن المجزرة ولم يعمل على إيقافها.

6. وعن رئيس الموساد أدموني قالت اللجنة أنه لم يزود الحكومة بإنذار مسبق عن مخاطر دخول الميليشيات إلى المخيمات.

وهكذا، فإن اللجنة لم توجه أصابع الاتهام نحو الحكومة الإسرائيلية كجسم واحد متكامل وتحميلها المسؤولية، إنما نحو سلوك أفراد أصحاب مناصب ووظائف أخذوا قرارات خاطئة، ولم يعملوا بما فيه الكفاية لمنع وقوع المجزرة.

ويجمع سياسيون ومحللون أن استقالة مناحيم بيغين رئيس الوزراء من منصبه بعد عام من المجزرة في أيلول 1983 كانت على خلفية أحداث المجزرة وما واكبها من تطورات وتحولات.

أما على الصعيد الدولي فوجهت انتقادات لاذعة وتنديدات شديدة اللهجة نحو إسرائيل، ومطالبات بانسحابها المباشر من لبنان.

لماذا اخترنا هذه المجزرة؟

على الرغم من أنها حدثت خارج حدود فلسطين، فإن ضحاياها من الفلسطينيين، لأنها حلقة من مسلسلات المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. ولكونها جزءًا من الصراع الإسرائيلي العربي. ولأن عددًا من مسؤولي إسرائيل وعلى رأسهم بيغين وشارون عبّرا عن رأيهما بأنهما يسعيان إلى تصفية "المخربين"؛ أي منظمة التحرير الفلسطينية، والتخلّص من القضية الفلسطينية التي تشكل بالنسبة لهما عائقًا سياسيًا ودوليًا. ومن جهة أخرى، حتى ما ورد في تقرير لجنة كاهان المذكورة أعلاه يبين أن هناك مسؤولية غير مباشرة تتحمّلها إسرائيل. وأن البعض يدّعي أن الجيش الإسرائيلي لم ينفذ بأدواته المجزرة، إنما ساهمت أدواته ومخططوه وضباطه وجنوده في تسهيل تنفيذ المجزرة وتسريعه.

[276] بروتوكول الكنيست. الجلسة 174 للدورة العاشرة. بتاريخ 14 شباط 1983.

من جهة أخرى، أرادت حكومة إسرائيل عند تشكيل اللجنة الظهور أمام العالم أنها جادة في التحقيق في ملابسات المجزرة وأنها كدولة ديمقراطية لا تدع أمورًا كهذه تمر مرور الكرام. وبالتالي، يمكن اعتبار اللجنة وتوصياتها أداة تلميع وتبرئة لإسرائيل وتصويرها ككيان نظيف.

مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل

قام بتنفيذ هذه المجزرة شخص واحد، وهو مستوطن باسم باروخ غولدشتاين في 25 شباط 1994.

فمن هو هذا المنفذ؟ وما هي خلفيته ودوافعه؟ ومن وقف وراءه مساندًا وميسرًا؟ هذا ما سنبيّنه في هذا الفصل من دراستنا هذه.

باروخ غولدشتاين هو طبيب في مهنته. ولد في العام 1956 في حي بروكلين في نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية. تعرّف على الحاخام العنصري مائير كهانا، والتحق بصفوف حركته (واسمها "كاخ" – أي "هكذا"). هاجر إلى إسرائيل وتجنّد في جيشها، وأنجب أربعة أولاد. وعمل في عيادة مستوطنة كريات أربع في الخليل. تابع نشاطه السياسي في حركة "كاخ" وأدرج في المرتبة الثالثة في قائمة الانتخابات للكنيست الحادية عشرة عن هذه الحركة. وهو من معارضي اتفاقيات أوسلو. اعتاد إلصاق ملصق أصفر على ثوبه للدلالة على أنه مُلاحق أسوة اليهود في ألمانيا النازية.

المجزرة:

وصل غولدشتاين عند الساعة الخامسة والنصف فجرًا من يوم 25 شباط 1994 إلى الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل بالزي العسكري. كان هناك عدد من المصلين اليهود فيما يُعرف باسم "قاعة إبراهيم"، وفي الوقت ذاته كان هناك قرابة 800 مصل مسلم لأداء صلاة يوم الجمعة. انتقل غولدشتاين إلى حيث المصلين المسلمين وبيده رشاش من نوع "جليل"، فأطلق النار على المصلين وقتل 33 منهم وجرح قرابة 125 آخرين، إلى أن قام مصلون بصدّه وتكتيفه وتسديد ضربات إلى جسده حتى الموت.

ما بعد المجزرة:

تحرك الشارع الفلسطيني برمته مع انتشار أخبار هذه المجزرة. فوقعت مصادمات ومواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي في الخليل وغيرها من مدن وبلدات الضفة الغربية وقطاع غزة. أسفرت عن استشهاد تسعة آخرين وجرح المئات.

وكرد فعل أولي، تم إخراج حركة "كاخ" العنصرية خارج القانون وحُظر عملها باعتبارها منظمة إرهابية. ووضع عدد من قياديها رهن الاعتقال الإداري.

ردود الفعل:

لكون العملية فردية ومنفذها شخص واحد يحمل أيديولوجية عنصرية فوقية استعلائية، أسرعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق رابين وكافة الطيف السياسي حتى من اليمين الإسرائيلي إلى شجب المجزرة و واستنكارها التنديد بفاعلها والتشديد على أن الفاعل هو فرد، ولا يعبر عن المجتمع الإسرائيلي .

وأصدرت الحكومة بيًانا مقتضبًا في يوم وقوع المجزرة نفسه، عبرّت فيه عن رفضها واستنكارها للمجزرة. أما البيان التفصيلي فأصدرته في 28 شباط 1994 في ست صفحات مطولة، وقد تلاه رابين من على منصة الكنيست.

وتوجه رابين في بيان حكومته إلى رئيس الدولة ورئيس الكنيست والشعب في إسرائيل.

ومما جاء فيه: "كوزير للأمن ورئيس للحكومة وقفت على هذا المنبر عشرات المرات، أحيانًا أحضرت معي أخبارًا محزنة، وأحيانًا أخرى أخبارًا مفرحة. لكن، أقف اليوم أمامكم وأمام شعب إسرائيل، وأمام أعين العالم كله، كيهودي وإسرائيلي، وكإنسان أنا خجل ومتألم على وصمة العار هذه التي ألصقها بنا القاتل الحقير.

وليس سهلًا على دولة في حالة حرب غير نهائية أن تحافظ على صورتها الإنسانية وشخصيتها الأخلاقية. وكانت استثناءات، وكانت كوارث. كسبنا اسمًا طيبًا، حتى في أوقات سلّم فيها جنود العدو وأخفوا سلاحهم، كنا نقوم بقتلهم دفاعًا عن النفس. لكننا لسنا قتلة".

وأضاف رابين في معرض تلاوته لموقف حكومته:" في صبيحة 25 شباط وقعت كارثة على عائلات القتلى، على أهل الخليل، على الفلسطينيين وعلى دولة إسرائيل والشعب اليهودي. ففي المدينة التي عاش فيها الأب المشترك لإسرائيل وإسماعيل. في المدينة التي تعايش فيها العرب واليهود ووقعت فيها اضطرابات ضد اليهود في 1929، قام يهودي بتدنيس حرمة وقدسية مغارة المكفيلا (الاسم العبري للحرم الإبراهيمي الشريف). يهودي شرير يطلق النار ويقتل عشرات المصلين المسلمين ويجرح آخرين.

إن حكومة إسرائيل تبعث بتعازيها للعائلات الثكلى وتتمنى الشفاء للجرحى".

وقبل أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة تحقيق في المجزرة، بادر رابين إلى استباق أي نقد يوجه إلى حكومته بالإعلان في بيانه أعلاه أن القاتل عمل وحده ولا شركاء له داخل الحرم. وأن كل الذخيرة التي وجدتها الشرطة أثناء تحقيقاتها الأولية انطلقت من سلاحه الرشاش. وفي مواقع أخرى اضطر الجنود إلى الدفاع عن أنفسهم بإطلاق النار باتجاه مواطنين في المناطق (أي الأراضي الفلسطينية المحتلة) وقتل العديد منهم.

ولتبرير موقف وسياسة حكومته ادعى أن لا علاقة لأي جندي من الجيش الإسرائيلي فيما حصل في الحرم الإبراهيمي الشريف.

وأضاف أنه فرض على العرب واليهود العيش معًا حتى في المناطق. ولا توجد أي طريقة لمنع مجانين ومعتوهين من الطرفين القيام بأعمال كهذه؟ فعلى الرغم مما تحمله الإسرائيليون من الإرهاب، فإننا على يقين بما يتحمّله الفلسطينيون من ألم ووجع قريب إلى قلوبنا".[277]

وقام رئيس دولة إسرائيل عيزر وايزمان بزيارة عزاء إلى بلدية الخليل في 27 شباط 1994.

وكانت هناك مواقف أخرى عبّر فيها عدد من السياسيين ورجال الدين اليهود عن رفضهم للمجزرة، حتى الحاخام دوف ليئور رئيس حاخامية مستوطنة كريات أربع اعتبر العمل منافيًا للأخلاق اليهودية، وأن ما قام به غولشستاين هو الجنون بعينه.

أما مجلس كريات أربع فنشر بيانًا جاء فيه: "نأسف كثيرًا على سفك الدماء في المكفيلا. نشاطر العائلات الثكلى مصابها. ولكن لائحة الاتهام يجب أن توجه إلى حكومة إسرائيل ومن يقف على رأسها إسحق رابين".[278]

وكذلك الحاخام شلومو غورن الذي كان الحاخام الأكبر للجيش ولدولة إسرائيل استنكر قتل مصلين مسلمين أثناء تأديتهم لشعائرهم الدينية.

وهناك في أوساط اليمين المتطرف جدًا في إسرائيل من بارك وهلل لهذه المجزرة.[279] وكتب رونين مدزيني أن المستوطنين في أحياء القدس الشرقية احتفلوا بعيد المساخر (بوريم) وسط أناشيد التهليل لغولدشتاين على فعلته في الحرم حتى بعد مرور عقدين من الزمن.[280]

أما الأمم المتحدة فقد أدانت العمل في قرار رقم 904 الصادر عن مجلس الأمن في 18 آذار 1994.[281]

تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية رسمية:

استغلت إسرائيل المجزرة لتشدد من قبضتها في الخليل بذريعة توفير الأمن، وأيضًا لتلميع وجهها في المحافل الدولية بأن ما جرى هو حصيلة عمل فردي لشخص واحد، ولا صلة له لا من قريب ولا من بعيد بالحكومة أو أي من أشخاصها، وأن الحكومة الإسرائيلية تسعى من أجل تحقيق السلام مع الفلسطينيين والعرب.

وغداة المجزرة؛ أي في 26 شباط 1994، طالبت حركة السلام الآن وزير الخارجية شمعون بيريس بتشكيل لجنة تحقيق رسمية، وألا تكتفي الحكومة بتقديم التعازي والتعبير عن حزنها وألمها. وكذلك طلبت هذه الحركة من الحكومة ذاتها حظر حركة كاخ اليمينية وفقًا للقانون كونها تنادي بالقتل والكراهية.[282]

---

[277] لقراءة البيان كاملًا يراجع موقع: rabincenter.org.il\items\01837\10k.pdf

[278] شبتاي حزقيا. "20 عامًا على مجزرة الخليل: من أنت باروخ غولدشتاين؟"، بتاريخ 13 شباط 2014. Bhol.co.il\news\750687 وهو موقع للحريديم.

[279] شموليك غروسمان. "موروث غولدشتاين لم يتوقف في الحرم" على موقع **واي نت** بتاريخ 27 تشرين الأول 2010.

[280] **واي نت** بتاريخ 4 آذار 2010.

[281] S\RES\904 (1994)

[282] ملف ح ص – 8556\6 أرشيف دولة إسرائيل تحت عنوان: المجزرة في الخليل وتداعياتها.

تم تشكيل لجنة تحقيق رسمية برئاسة القاضي مائير شمغار رئيس المحكمة العليا في إسرائيل، وهي أعلى سلطة قضائية في إسرائيل. وتوصلت هذه اللجنة إلى أن منفذ العملية هو فرد واحد فقط. لكن اللجنة أشارت في معرض استنتاجاتها إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية لم تكن على أهبة الاستعداد لأي طارئ ممكن أن يحدث. وأن هذه القوات لم تشدد في مسألة منع الدخول إلى الحرم مع سلاح. وهكذا تم توجيه أصابع الاتهام إلى الشرطة لتتحمل مسؤوليتها في منع المستوطنين من ذلك.

وأوصت هذه اللجنة بتقسيم الحرم إلى قسمين ،واحد يكون للمصلين اليهود وآخر للمصلين المسلمين. لم تكن هذه التوصية بالذات وحصريًا بريئة بالمرة، وقد عارضها الفلسطينيون. حملت هذه التوصية مقاصد سياسية واضحة المعالم في تقاسم المكان زمنيًا. وهذا ما تحاول إسرائيل تنفيذه في الحرم القدسي الشريف في القدس المحتلة.

وأوصت اللجنة بعدم إقامة الصلاة باستخدام مكبرات الصوت. وعدم إدخال كتب دينية مقدسة. وعدم إحداث أي تعديل على المبنى إلا بموافقة خاصة.

ومن توصياتها الأخرى توسيع مهام ونشاطات وحدة مكافحة الإرهاب في الشابك (أي ما يُعرف باسم "القسم اليهودي").

تعجيل اتفاق الخليل:

كما قامت الحكومة الإسرائيلية، وكذلك أطراف دولية وعربية أخرى، بتسريع خطوات التفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لاستكمال عملية السلام والتوصل إلى اتفاقية أوسلو 2.[283] وتم التوصل إلى اتفاق الخليل في 31 آذار 1994 الذي تم التوقيع عليه بين إسرائيل والفلسطينيين.[284]

تداعيات:

استفادت الحكومة الإسرائيلية من المجزرة بإظهارها تعاطفها مع القتلى وعائلاتهم، وكذلك استنكارها الشديد من منطلق كون الفاعل فردًا واحدًا وليس المؤسسة الحاكمة أو أحد أذرعها. إذن، من السهل تقديم الاعتذار وتشكيل لجنة تحقيق لتبرئة ساحة الحكومة وتحميل بعض المسؤوليات لجهات أمنية. والحكومة الإسرائيلية ليست بحاجة إلى الاعتراف بالمسؤولية، فهي لم تُقدم على هذا الفعل الإجرامي. ولهذا، ينظر كثيرون في العالم إلى سلوكها الواقف إلى جانب الضحية نظرة إيجابية. ولكن في الخفاء حققت مكسبًا في تقسيم الحرم تمهيدًا للسيطرة عليه في قادم السنوات، إن تمكنت من ذلك.

هبّة أكتوبر – انتفاضة القدس والأقصى سنة 2000

خلفية:

[283] En.wikipedia.org\wiki\Oslo_Accords

[284] ملف ح ص – 8621 وثائق من تاريخ 31 آذار 1994، في أرشيف دولة إسرائيل.

انطلقت هبة أكتوبر في الداخل الفلسطيني كسبب مباشر في أعقاب الزيارة الاستفزازية التي قام بها أريئيل شارون زعيم المعارضة في الكنيست الإسرائيلي في حينه (ووزير سابق ورئيس حكومة لاحقًا)، إلى باحات الحرم القدسي الشريف تحت حراسة مشددة، ما دفع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية إلى التعبير عن رفضهم وسخطهم واحتجاجهم على هذه الزيارة، وشارك فلسطينيو الداخل في موجة الاحتجاجات هذه من خلال مظاهرات وإضراب أعلنته لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني.

أما الأسباب غير المباشرة لاندلاع المواجهات بين المحتجين وقوات الأمن الإسرائيلية فهي كثيرة، ومن بينها: سياسات التمييز في كافة ميادين الحياة، واتساع الفجوات الاقتصادية بين المجتمعين اليهودي والعربي داخل إسرائيل، والاستمرار في مصادرة الأراضي لصالح مشاريع تهويدية في مناطق عدة، ناهيك عن الاحتلال الإسرائيلي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية، وانتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على حيزات حياة الفلسطينيين واستمرار سياسات التهويد في القدس وسواها من الأسباب والعوامل التي كانت كافية لإشعال فتيل التعبير عن الغضب والاحتجاج بالتزامن مع زيارة شارون الاستفزازية، المشار إليها سابقًا.

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن الرئيس الراحل ياسر عرفات قد توجه شخصيًا إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود باراك طالبًا منه منع حدوث الزيارة، إلا أن باراك لم يعمل بنصيحته بذريعة أنه لا يمكنه منع هذه الزيارة لشخصية سياسية تمتلك حرية الحركة والتنقل، على حدّ تعبيره.

كذلك، أعلن المفتش العام لشرطة إسرائيل أنه ليس بإمكانه منع هذه الزيارة. واستغرقت زيارة شارون إلى باحات الحرم القدسي الشريف نحو 45 دقيقة، وبرفقته عدد من أعضاء الكنيست الليكوديين وجماعة من قيادات الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية. كانت هذه الدقائق كافية لإشعال الساحة الجماهيرية وإثارة مشاعر الفلسطينيين في كل أرجاء الوطن. وعلى مدار الأسبوع الأول من المظاهرات والاحتجاجات التي انتشرت بسرعة كبيرة، فنشرت الحكومة الإسرائيلية أعدادًا هائلة من عناصرها الشرطية والعسكرية بذريعة فرض النظام العام وضمان الأمن وإعادة فتح الطرقات أمام حركة السير في مفترقات عدة في البلاد. ولجأت هذه العناصر إلى استخدام الرصاص المطاطي والحي وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية وغيرها من وسائل قمع الاحتجاجات التي قام بها الفلسطينيون، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أم في أراضي الـ 48.

وجرّاء سلوك الشرطة المخطط له والموجه عمدًا سقط 13 شهيدًا من فلسطيني الداخل بالرصاص الحي في الجليل والمثلث، وأصيب المئات بجراح متفاوتة. وتعرض المئات من الفلسطينيين في الداخل إلى الضرب المفرط من طرف الشرطة وقوات الأمن الأخرى التي زج بها لمواجهة عاصفة الاحتجاجات هذه.

المطالبة بلجنة تحقيق رسمية:

في أعقاب الجرائم التي ارتكبتها عناصر الشرطة والجيش، ارتفعت أصوات قيادية وشعبية في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل مطالبة بتشكيل لجنة تحقيق حكومية للنظر والتحقيق بدقة في تعامل عناصر الأمن ضد المحتجين

والمتظاهرين، والقتل غير المبرر لعدد كبير من الشباب الفلسطيني في الداخل، إلا أن رئيس الحكومة أيهود باراك طرح تشكيل لجنة فاحصة فقط. رفضت القيادة السياسية للمجتمع العربي الفلسطيني في الداخل هذا الطرح وطالبته بلجنة حكومية رسمية ذات صلاحيات يكفلها القانون في حالات كهذه.

وأمام الضغط الداخلي والخارجي، رضخت حكومة باراك لمطالب القيادات العربية، وأيضًا قيادات إسرائيلية، بتشكيل لجنة رسمية للتحقيق في أحداث/ هبة/ انتفاضة أكتوبر، وبشكل رئيسي في مقتل الشهداء الـ 13 على يد عناصر الأمن الإسرائيلية.[285]

وتشكلت لجنة برئاسة قاضٍ سابق في المحكمة العليا هو ثيودور أور، وعضوية قاض ومدني، أجرت تحقيقاتها مع سياسيين وشرطيين ومسؤولين أمنيين ومشاركين في الاحتجاجات، وغيرهم ممن كانت لهم مشاركة أو علاقة بمجريات الهبة. ونشرت هذه اللجنة تقريرها في أيلول سنة 2003، ويُعرف تقريرها باسم "تقرير لجنة أور".[286]

من توصيات التقرير:

1. توجيه التحذير إلى عدد من الشخصيات السياسية.
2. توجيه اتهام بالقصور في أداء الواجب وعدم القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية للحيلولة دون وقوع الأحداث أو اتساع رقعتها. ومن بين المتهمين وزير الأمن الداخلي، والمفتش العام لشرطة إسرائيل، وقائد اللواء الشمالي، وقائد مركز شرطة مسجاف القريب من سخنين.
3. توجيه أصابع الاتهام بالتحريض إشعال فتيل المشاكل والاضطرابات والشغب إلى كل من: الشيخ رائد صلاح وعضوا الكنيست عزمي بشارة وعبد المالك دهامشة.
4. طلبت اللجنة من قسم التحقيق مع الشرطة ("ماحاش" بالعبرية) متابعة التحقيق في ملابسات مقتل الشباب الـ 13 وإصابة آخرين.
5. بينت اللجنة أن هناك إهمالًا رسميًا منذ سنوات طويلة للمجتمع العربي من طرف الحكومة، وخصوصًا في مسائل تتعلق بالأراضي والأمن الداخلي، مطالبةً رئيس الحكومة شخصيًا معالجتها حالًا وبدون أي تأخير.
6. مطالبة الشرطة بإعادة بناء نظرتها نحو المجتمع العربي على قاعدة التساوي وفتح باب حوار مع هذا المجتمع لفهمه أكثر. بالإضافة إلى تنظيم داخلي ووضع سياسات وإجراءات جديدة لمراحل قادمة وخطوات لكيفية استخدام السلاح وتفريق المظاهرات والوقفات الاحتجاجية.

ردود الفعل:

[285] حول نص تشكيل وتكليف اللجنة يراجع: https://www.gov.il/he/departments/policies/2003_sep772
[286] يمكن مراجعة ملخص تقرير هذه اللجنة (بالعبرية) عبر موقع مركز عدالة بواسطة الرابط التالي:
https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/features/commission/or_com_report_H.pdf

لم يكن المجتمع العربي في الداخل راضيًا بالكامل عن توصيات اللجنة، لأنها – أي اللجنة – لم توجه أصابع الاتهام إلى رئيس الحكومة، كونه المسؤول الأول عن مجريات النظام الحياتي العام، واكتفت بتوجيه اللوم إليه بكونه مقصرًا في أداء بعض الجوانب من مهامه. واعتبر المختصون في تحليل نصوص التوصيات وتفنيدها أن ما يتعلق بباراك ما هو إلا اتهامات شكلية وليست جوهرية.

ورد أهالي الشهداء على توصيات لجنة أور بتشكيل لجنة خاصة بهم لمتابعة المطالبة بمحاسبة ومحاكمة المجرمين الذين تسببوا بمقتل أبنائهم.

أما قسم التحقيق مع الشرطة (ماحاش) فأعلن، بعد عامين من المماطلة، عن عدم ميله إلى تقديم لوائح اتهام بحق أي من الشرطيين.[287] وادّعى هذا القسم أن الأهالي يرفضون إخراج جثامين أبنائهم لفحصها كجزء من التحقيق، ما يعرقل - حسب ادعائه - عملية التحقيق ومتابعتها. وبعد مرور خمس سنوات على اندلاع الهبة، أعلن هذا القسم عن إغلاق ملفات التحقيق "لصعوبة جمع الأدلة والتحقيق فيها". وتلقى القسم في قراره هذا دعمًا من المستشار القضائي للحكومة، ما أثار غضب أهالي الشهداء والقيادات السياسية والاجتماعية للجماهير العربية في الداخل.

ولاحقًا، اضطر المستشار القضائي للحكومة - جراء الضغط الإعلامي والجماهيري والسياسي داخليًا وعالميًا - إلى تشكيل لجنة فحص خاصة من طرفه لمناقشة سلوك "ماحاش". إلا أنه أعلن بعد سلسلة من التحقيقات عن قراره إغلاق الملفات المتعلقة بالحدث كافة.

تقرير مركز عدالة:

قدّم مركز عدالة القانوني في حيفا تقريرًا نقديًا لتوصيات "لجنة أور" ولطريقة عمل "ماحاش" وتعاملها، مُطلِقا عليه اسم "المتهمون".[288] وفنّد مركز عدالة تأويلات قسم التحقيق مع الشرطة وذرائعه. وجاء في خلاصة التقرير حول هذا القسم "يتضح من نشر تقرير ماحاش أن ظواهر الفشل والتقاعس الخطيرة في أسلوب عمل ماحاش، التي حذّر منها مركز عدالة مرارًا وتكرارًا، ما زالت على ما هي عليه. ولم تقم ماحاش بأداء واجبها الذي يحدده القانون بشأن أيٍّ من حالات قتل المواطنين برصاص الشرطيين، ابتداء بأكتوبر 2000 وحتى نشر مستخلصاتها في أيلول 2005. يتحمل رؤساء ماحاش المسؤولية عن هذه التقاعسات، ويجب التحقيق في فشل ماحاش واستكمال الإجراءات القانونية مع رؤسائها".

اعترافات إسرائيلية:

لم تعترف الحكومة الإسرائيلية، ولا أي شخصية سياسية منفردة بما اقترفته عناصر الشرطة وقوات الأمن الأخرى في إسرائيل من جرائم ومجزرة بحق المتظاهرين والمحتجين الفلسطينيين في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر - بوجه خاص في الداخل الفلسطيني. وأيضًا يسري الأمر على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية.

---

[287] حول توضيحات ماحاش (بالعبرية) يمكن مراجعة تقريرها على الرابط التالي عبر موقع مركز عدالة:
https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/features/mahashpressconf/mahashreport.pdf

[288] يمكن الاطلاع على التقرير كاملا على الرابط التالي: https://www.adalah.org/uploads/uploads/theAccused-a.pdf

إنما، وقف أيهود باراك في وقت لاحق، وبعد أن أنهى مهام منصبه كرئيس وزراء، معتذرًا للمجتمع العربي في إسرائيل وللعائلات الثكلى التي قتل أبناؤها برصاص قوات الأمن أثناء توليه منصب رئاسة الحكومة. وقال: "أنا أتحمّل كامل المسؤولية عما حصل أثناء ولايتي الحكومية، بما فيها أحداث أكتوبر ".[289]

وأضاف باراك: "أثناء تولي منصب رئاسة الحكومة، كل المسؤولية تقع على عاتقي. حتى لو أني لم أضغط على الزناد. حتى لو أني لم أكن الذي أصدر الأوامر بإطلاق النار، فكنت صاحب السلطة. وعلي تقع المسؤولية. تستحق عائلات القتلى اعتذاري واعتذار دولة إسرائيل. لا يمكن تبرير عمل الشرطة الذي أزهق أرواح 13 مواطنًا خلال أسبوع. لا معنى لذلك، علينا فقط إحناء الرأس وطلب السماح، بأمل أن يكون هناك من يُصغي لذلك.. أنا لا أنزع عن نفسي المسؤولية عن أحداث الماضي، لكنني أومن أنه يمكنني أن أكون جزءًا من الحل المستقبلي". وتابع في معرض مقابلة أجرتها معه أشي باز - مُقدمة برامج في القناة الإذاعية الثانية في إسرائيل: "صحيح أنني أتحمّل مسؤولية عن كل ما حصل من جيد أو سيء في فترة رئاستي الحكومية، بما في ذلك الأحداث التي قتل فيها في أكتوبر 2000 مواطنون عرب إسرائيليون وفلسطينيون من غزة". "أنا أُعبّر مرة أخرى عن أسفي واعتذاري أمام العائلات اللاتي وجعهن مفتوح إلى ما لا نهاية، أمام الجرحى وأمام المجتمع العربي والمجتمع الإسرائيلي. إذ إنني قمت بعملي باسمي.. واعتبر نفسي أنني ملتزم بالعمل لتصحيح ما جرى".

وتتالت ردود الفعل العربية الفلسطينية حول تصريحات واعتذارات باراك في الداخل والخارج، فأجمعت على أن الاعتذار وطلب الصفح يأتيان في فترة الانتخابات الإسرائيلية للكنيست، وهذا يعني أن هدفها كسب أصوات في المعركة الانتخابية التي يخوضها باراك. كما أن بعض الأصوات العربية في الداخل رفضت قبول اعتذاره جملة وتفصيلًا، ما دام صوت الشهداء يصرخ لإحقاق الحق بعد إقفال ملفات التحقيق مع الشرطيين.[290]

أما لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية فاعتبرت "أن اعتذار باراك عن أحداث هبة أكتوبر وانتفاضة القدس والأقصى في العام 2000 وسقوط 13 شهيدًا من شباب الداخل الفلسطيني على مذبح العنصرية الإسرائيلية، يأتي لاحتياجات انتخابية، وهذا الاعتذار لم يغلق ملفات الشهداء الذين تم قتلهم بأوامر منه أو من مسؤولين في حكومته وشرطته".[291]

وشدد بيان هذه اللجنة على "أن الجهاز القضائي في إسرائيل رفض وبكل إصرار محاكمة الجناة القتلة الذين نعرفهم، ورفض محاكمة المسؤولين عنهم مصدري الأوامر".

أما مركز عدالة الحقوقي الذي مثّل ذوي شهداء هبة أكتوبر، فاعتبر أن باراك هو المسؤول الأساسي عن قتل 13 شابًا عربيًا. وأن لا قيمة لهذا الاعتذار، خاصة في ظل عدم تقديم لوائح اتهام ضد كل المسؤولين عن القتل".[292] واعتبر مركز عدالة أن الاعتذار الحقيقي هو في المحاسبة والمحاكمة.

---

[289] جاكي خوري، "ايهود باراك يعتذر عن أحداث أكتوبر 2000: اتحمل المسؤولية، ما كان يجب أن يحدث"، في هآرتس بتاريخ 23 تموز 2019.

[290] علي حيدر. "اعتذار باراك لا يقبل الصفح"، في **هآرتس**، 4 آب 2019.

[291] **الاتحاد**، بتاريخ 23 تموز 2019.

[292] عدالة عن مسرحية اعتذار باراك البائسة: الاعتذار الحقيقي هو المحاسبة والمحاكمة على الرابط التالي:
https://www.adalah.org/ar/content/view/10119

الاعتذار دون الاعتراف:

من يتعمّق في اعتذار باراك يدرك أنه لا يعترف بالجريمة، جريمة قتل الـ 13 شابًا فلسطينيًا برصاص الشرطة وقوات الأمن الإسرائيلية. ولكن اعتذاره هو عما حصل بالمجمل العام. وهذا الاعتذار منمّق بكلمات التضامن والشفقة دون إيراد كلمات تحمل المسؤولية كاملة من طرفه بكونه رئيسًا للحكومة، بما فيها أوامر إطلاق النار بكل الوسائل. ألقى بهذا الجانب من المسؤولية على عاتق حاملي السلاح.

يدرك باراك أن اعترافًا كهذا سيفضح من جديد وبصورة رسمية سياسة حكومته، بل كافة حكومات إسرائيل المتعاقبة التي تنفذ إعدامات بحق الفلسطينيين المحتجين على سياساتها والمدافعين عن حقوقهم المشروعة بكل مكوناتها.

لكن، من جهة أخرى، هناك عرب فلسطينيون في إسرائيل – وغالبًا أتباع الأحزاب الصهيونية، أو ما يُسمّى باليسار الصهيوني - اعتبروا الاعتذار نقلة نوعية قد تفتح الباب أمام حوارات بين الحكومة وبين المجتمع العربي في إسرائيل بعد عقود من سياسات التضييق والتمييز والمصادرات والملاحقات. لكن توقيت الاعتذار وطريقة التوجه التي تبناها باراك تشير إلى ميله إلى الانتفاع من أصوات الناخبين العرب في المعركة الانتخابية للكنيست. ويشير رد فعل الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الداخل وموقفهم في هذه الجزئية، إلى وعي سياسي وإصرار على توجيه إصبع الاتهام إلى من يجب أن يوجه إليه.[293]

ثلاثة حروب ومجازر على غزة، وتقرير دولي واحد

شنّت إسرائيل ثلاثة حروب ضد قطاع غزة بذريعة تعرّض المستوطنات الإسرائيلية الجنوبية إلى هجمات صاروخية.[294]

فوقعت الحرب الأولى في نهاية 2008 وأسمتها إسرائيل بـ "الرصاص المصبوب"، في حين أطلقت عليها حركة حماس اسم "حرب الفرقان". واستمرت الحرب مدة 21 يومًا (من 27 كانون الأول 2008 حتى 18 كانون الثاني 2009).

وتعرّضت مدن القطاع ومواقع أخرى فيه إلى سلسلة من الغارات من 80 طائرة حربية إسرائيلية. ما أسفر عن استشهاد 200 فلسطيني من عناصر الشرطة الفلسطينية. واستخدمت إسرائيل في حربها هذه أسلحة غير تقليدية ضد الفلسطينيين، مثل قنابل الفوسفور الأبيض واليورانيوم المخفف. واجتاحت قوات عسكرية إسرائيلية القطاع مستخدمة الدبابات والمصفحات وسلاح المدفعية.[295]

وأعلن رئيس حكومة إسرائيل أيهود أولمرت عن وقف الحرب بعد 23 يومًا تقريبًا على اندلاعها. وللمعلومات، فإنّ مليون كيلوغرام من المتفجرات أُسقطت فوق غزة، وتم هدم 4100 منزل، ولحقت بنحو 17000 منزل آخر.

---

293 هاشم حمدان. "مسرحية اعتذار باراك: مقدمة لتحالفات وكسب أصوات ناخبين عرب"، على موقع **عرب 48** بتاريخ 23 تموز 2019.
294 يهوشع برينير. ذروة الصواريخ على إسرائيل. موقع **والا** الاخباري، بتاريخ 31 كانون الأول 2008.
295 يوميات الحرب على قطاع غزة 2008-2009 على موقع وفا-وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية على الرابط التالي:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4220

أما حصة القتلى من الفلسطينيين في هذه المجزرة فبلغ 1436 قتيلًا بينهم 410 أطفال وجرح 5400 شخص، نصفهم من الأطفال.[296]

أمّا الحرب الثانية التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة فوقعت في العام 2012، وتحديدًا من 14 تشرين الثاني وحتى 22 منه. وأسمتها إسرائيل "عامود السحاب"، بينما أسمتها حماس بـ"حجارة السجيل".

جاءت هذه الحرب بعد اغتيال إسرائيل لأحمد الجعبري، قائد كتائب عز الدين القسّام، الجناح العسكري لحركة حماس، على الرغم من التوصل إلى تهدئة بوساطة مصرية قبل الاغتيال. وأسفرت هذه المجزرة عن مقتل 162 فلسطينيا، بينهم 92 طفلاً، وإصابة 1300 آخرين. فيما قتل 20 إسرائيليًا. وهدمت إسرائيل 200 منزل بالكامل، ودمرت 1500 منزل بشكل جزئي. بالإضافة إلى إلحاق أضرار بعشرات المعالم والمواقع الحيوية. واستخدمت كتائب القسّام لأول مرّة صواريخ بعيدة المدى بلغت أطراف القدس وتل أبيب.

أمّا الحرب الثالثة فشنتها إسرائيل في 7 تموز 2014 وحتى 26 آب 2014، وأسمتها "الجرف الصامد". أمّا حماس فأطلقت عليها اسم "العصف المأكول"، في حين أسمتها حركة الجهاد الاسلامي بـ"البنيان المرصوص". وكانت ذريعة إسرائيل سقوط صواريخ على أراضيها مصدرها القطاع، ومقتل ثلاثة إسرائيليين قرب حلحول، وأعقب ذلك مقتل الفتى محمد أبو خضير بظروف مؤلمة وقاسية إذ اعتدى عليه ثلاثة مستوطنين ومثّلوا بجثته.

وخلال 51 يومًا من الحرب، تعرض قطاع غزة إلى عدوان جوي وبحري ذهب ضحيته 2322 قتيلًا، بينهم 578 طفلًا و489 امرأة. وجرح نحو 11 ألفًا آخرين. وارتكبت إسرائيل مجازر فظيعة بحق 144 عائلة، قُتل من كل عائلة ثلاثة أفراد أو أكثر، حسب تقارير وزارة الصحة الفلسطينية.

أمّا تقارير "أونروا" فأشارت إلى 12 ألف وحدة سكنية هدمتها إسرائيل، و160 ألف وحدة سكنية هدمتها جزئيا، و6600 وحدة سكنية لم تعد صالحة للسكن أو الإشغال. واضطرت الأونروا - بمساعدة مؤسسات أخرى - إلى إزالة أكثر من 3 آلاف مادة متفجرة لم تنفجر أثناء سقوطها من أصل 7 آلاف، كانت سببًا في مقتل 14 شخصًا بعد انتهاء الحرب وتوقفها.

وأدّت هذه المجزرة إلى تشريد قرابة 60 ألف فلسطيني غدوا بدون مأوى. و300 ألف نازح أشغلوا قرابة تسعين مدرسة تابعة للأونروا. إضافة إلى الخسائر المادية للقطاع قُدّرت بأكثر من خمسة مليارات دولار. ولحق ضرر بقرابة 500 منشأة اقتصادية. بالإضافة إلى استهداف مرافق صحية كالمستشفيات والمستوصفات. وألقت الحرب بقرابة 200 ألف عامل فلسطيني إلى سوق البطالة وهم يعيلون بمعدل 900 ألف نسمة.[297]

---

[296] المصدر السابق.

[297] تفاصيل وافية حول هذه الحرب يومًا بيوم مرفقة بإحصائيات رقمية ونسبية على موقع ويكيبديا تحت عنوان: الحرب على غزة 2014. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%BA%D8%B2%D8%A9_2014 وأيضًا "إسرائيل/ فلسطين – غارات جوية إسرائيلية غير مشروعة تقتل مدنيين. على موقع هيومان رايتس واتش بتاريخ 16 تموز 2014، https://www.hrw.org/ar/news/2014/07/16/254546

أما ردود الفعل الدولية فكانت صاخبة، إذ أدانت عشرات الدول عدوان إسرائيل ومجازرها ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وانطلقت عشرات المظاهرات والوقفات الاحتجاجية في عدد كبير من العواصم والمدن في أنحاء مختلفة من العالم دعمًا للشعب الفلسطيني، ومطالبة بوقف العدوان والقتل وفك الحصار المفروض من الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن.

تحقيق دولي في الحرب الإسرائيلية الأولى على غزة:

جاء تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في غزة[298] في أعقاب إقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإدانة إسرائيل في هجومها على غزة، واتهامها بارتكاب مجازر وانتهاكات ضد حقوق الإنسان. ويدعو هذا القرار إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق.[299]

كان الموقف الإسرائيلي في رده على هذا القرار أنه تحالف ضدها. وأعلن سياسيوها تشكيكهم في مصداقية مجلس حقوق الإنسان. وترأس اللجنة ريتشارد غولدستون وهو قاض من جنوب أفريقيا.

وصلت اللجنة الى قطاع غزة مؤلفة من 15 عضوًا فيها. في حين رفضت الحكومة الإسرائيلية التعاون معها. وجمعت اللجنة شهادات من فلسطينيين وصور ووثائق. واطلعت مباشرة على ما لحق بالقطاع من دمار وانتهاكات. واستمعت اللجنة عبر كاميرات فيديو إلى شهادات إسرائيليين في وقت لاحق.

ووجه التقرير الذي امتد على 575 صفحة تحت عنوان "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى" اتهامات إلى الطرفين: الإسرائيلي والفلسطيني.

الاتهامات التي وجهها التقرير إلى الطرف الإسرائيلي، يمكننا تلخيصها كالتالي:

1. فرض إسرائيل لحصار شديد قبل العدوان على قطاع غزة. واعتبرته اللجنة في تقريرها عقابًا جماعيًا.
2. استخدام إسرائيل لمدنيين كدروع بشرية. وهذا يعتبر جريمة حرب.
3. استخدام إسرائيل لأنواع من الأسلحة المحرّمة دوليًا كالقنابل المسمارية.
4. قيام إسرائيل بتدمير للبنية التحتية لصناعات حيوية كالمواد الغذائية ومنشآت مياه ووحدات صرف صحي ومستشفيات ومساكن.
5. مهاجمة إسرائيل لمدنيين مباشرة وإصابتهم وقتلهم.

[298] United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict. London: United Nation Human Rights Council. 15 Sep. 2009.
https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/SpecialSessions/Session9/Pages/FactFindingMission.aspx#:~:text=The%20Human%20Rights%20Council%20on,Palestinian%20people%20throughout%20the%20Occupied

[299] "حالة حقوق الانسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى. تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن غزة. الموجز التنفيذي. مجلس حقوق الانسان. الدورة الـ 12، البند 7 من جدول الأعمال بتاريخ 23 أيلول 2009.
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC12-53.pdf

6. إساءة إسرائيل للمعتقلين الفلسطينيين.

وأعلنت اللجنة عن رفضها لادعاءات إسرائيل وحججها بأن المؤسسات السياسية والإدارية التي قصفتها شكلت أساسًا للإرهاب لدى حماس.

وطالب التقرير في توصياته تعويض الفلسطينيين من قِبل إسرائيل. وأن توقف إسرائيل القيود المفروضة على نقل السلع الضرورية. وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين.

ووجهت اللجنة في تقريرها أعلاه اتهامات إلى الطرف الفلسطيني بقصفه بلدات(مستوطنات) إسرائيلية بالصواريخ التي أطلقها من مواقع مدنية في القطاع، نافيًا أن يكون الفلسطينيون قد استخدموا مواقع تابعة للأمم المتحدة.

الموقف الإسرائيلي من التقرير:

رفضت حكومة إسرائيل التي كان يترأسها بنيامين نتنياهو ما ورد في التقرير. واعتبر التقرير منحازًا لصالح الفلسطينيين وضد إسرائيل. وأعتبر أن التقرير يمس بعملية السلام في الشرق الأوسط وبجهود إسرائيل ومحافل دولية معها في حربها ضد الإرهاب. واعتبر نتنياهو أن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة دولية تصوت دائمًا ضد إسرائيل.[300]

وعلى الرغم من الموقف الإسرائيلي الرسمي الرافض لمجرد وجود لجنة غولدستون وتقريرها،[301] فإن ردود فعل متباينة طفت على السطح في أروقة السياسة في إسرائيل. وفي الوقت ذاته تحركت جمعيات أهلية إسرائيلية عدة طالبت الحكومة بقبول التقرير والتعاطي مع محتوياته.

أما موقف الخارجية الإسرائيلية ممثلا بأفيغدور ليبرمان وزير الخارجية فعبر عنه بهذه الكلمات: "لقد تشكلت لجنة غولدستون بهدف توجيه إصبع الاتهام نحو إسرائيل سلفًا. وأن هدف التقرير هو تشويه صورة إسرائيل المعروفة بأخلاقيات جيشها. فليس للتقرير أي قيمة قانونية أو أخلاقية".[302]

واعتبر ليبرمان أن السلطة الفلسطينية تُلحق ضررًا بعملية السلام لأنها تلوح برفع دعاوى ضد إسرائيل لدى محكمة الجنايات الدولية.

وشرعت الماكنة السياسية مدعومة من الاعلام الإسرائيلي المجند بالعمل سريعًا لوأد تقرير لجنة غولدستون معتبرة إياه غير شرعي.[303]

---

300 مازال معلم ويهونتان ليس. "رئيس الحكومة نتنياهو حول تقرير غولدستون: التقرير المشوه يزعزع حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، في جريدة **هآرتس** بتاريخ 12 تشرين الأول 2009.

301 تحليل وافٍ حول تقرير غولدستون في دراسة مردخاي كريمنتسر ويعيل كوهين – ريمر:"تقرير غولدستون – التحليل والاستنتاجات"، على موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، بتاريخ 6 آذار 2010، https://www.idi.org.il/articles/9803

302 https://mfa.gov.il/mfaheb/PressRoom/spokesman/2009/Pages/Fm_Liberman_reaction_to_Goldstone_Report_170909.aspx

303 روني سوفر. "ليبرمان ضد غولدستون" على موقع **واي نت** الاخباري بتاريخ 17 أيلول 2009.

وقررت الحكومة الإسرائيلية في جلستها من 21 أكتوبر 2009 تشكيل وحدة خاصة للتصدي لتقرير غولدستون وآثاره.[304]وشنت حربًا إعلامية وقضائية واسعة النطاق في المحافل الدولية ضد التقرير، ونادت بمحاكمة قياديين في حماس بكونهم إرهابيين وإلزامهم بدفع تعويضات لإسرائيل. وبلغت وقاحة حكومة نتنياهو بتهجمها العلني ضد القاضي غولدستون ووصفه بأنه معاد للسامية.[305] أما بيريس رئيس دولة إسرائيل فاعتبر غولدستون رجلًا صغيرًا يحمل حقدًا ضد إسرائيل.[306] في حين أن موقف وزير الإعلام في إسرائيل يولي ادلشتاين ربط بين المحرقة وتقرير غولدستون.[307] وأكثر من ذلك روجت الصحافة الإسرائيلية أن بعضًا من مواد تقرير غولدستون قد تم جمعها بالاحتيال. ولم تكتف بذلك بل سلمت إسرائيل لهيئة الأمم المتحدة ردًّا أوليًا[308] على تقرير غولدستون أكدّت فيه أن جيشها لم يعمد إلى قتل المدنيين في حربه في غزة إلا دفاعًا عن النفس. وفي الوقت ذاته أكدّت إسرائيل أنها أدخلت تعديلات على عقيدتها العسكرية والقتالية بوجه خاص بهدف عدم المس بالمدنيين وممتلكاتهم في المستقبل.

من جهة أخرى، استمر سياسيو وعسكريو إسرائيل باعتماد مناهج عدم الاعتراف بأي تهمة موجهة إليهم عبر هذا التقرير وسواه. وتابعوا في عمليات تلميع اسم إسرائيل وصفحتها. وأن الجيش الإسرائيلي لم يرتكب أي جريمة حرب في غزة إلا بطريق الخطأ غير المقصود. ورفض رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي أي تحقيق خارجي، وفرض منع ظهور أي عسكري أمام أي وسيلة إعلام أو هيئة قضائية إلا برفقة محامين من طرف الجيش.[309]

لكن هيئات قانونية في إسرائيل مثل "بتسيلم" وغيرها طلبت من المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية تشكيل لجنة تحقيق في حرب "الرصاص المصبوب". ولكنه – أي المستشار – رفض هذا الطلب ودعا المطالبين للتوجه بادعاءاتهم إلى النيابة العسكرية. ووفقًا لخبراء في المجال القانوني فإن تقرير غولدستون سيبقى ساري المفعول.[310]

إسرائيل مستمرة بعنجهية عدم الاعتراف بجرائمها:

وهكذا، ندرك تمام الإدراك أن المستويين السياسي والعسكري قد تحالفا وشكلا سدًّا منيعًا لحماية إسرائيل من الوقوع في مصيدة المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب نتيجة للمجازر التي نفذّتها إسرائيل في حربها على غزة.

كذلك ندرك أنه في حال انتقال ملف أي حرب إلى محفل دولي فإن الحكومة الإسرائيلية تنكر ارتكابها جرائم ومجازر حرب وتتمسك بحقها في الدفاع عن النفس. وتُلقي باللائمة والمسؤولية على الطرف الفلسطيني وتعتبره المستفز أولاً.[311]

---

304 مايا بن غال."نتنياهو: تقرير لجنة غولدستون جائزة للإرهاب" في **موقع ماكور ريشون** بتاريخ 16 أيلول 2009.

305 Israel debates Response to Gaza report. 27 Oct. 2009 at the Waybach Machine, BBC News.

306 شوكي ساديه."الرئيس شمعون بيريس عن ريتشارد غولدستون: رجل صغير جاء ليضر بإسرائيل"، في **هآرتس** بتاريخ 12 تشرين الثاني 2009.

307روني سوفر."ادشلتاين يُصعّد الهجوم: تقرير غولدستون لا سامي"، على موقع **واي نت** بتاريخ 25 كانون الثاني 2010.

308روني سوفر. "الرد الإسرائيلي على تقرير غولدستون يُحوّل إلى الأمم المتحدة بدون حسم التحقيق فيه"، على موقع واي نت بتاريخ 29 كانون الثاني 2010.

309 امل جمّال. المشهد الأمني. في **تقرير مدار الاستراتيجي لعام 2010**. تحرير هنيدة غانم. مركو مدار - رام الله، آذار 2010. ص ص 99-133.

310 "خبراء قانونيون إسرائيليون: تقرير لجنة غولدستون سيبقى ساري المفعول حتى لو تحفظ أحد أعضاء اللجنة من صيغته"، على موقع مدار من تاريخ 21 أيلول 2014.

إلى جانب ذلك، فإنّ إسرائيل قد تهربت من تحمُّل أي مسؤولية تجاه نهجها وسياساتها نحو قطاع غزة، ضاربة بعرض الحائط كل القرارات الدولية المنددة بما ارتكبته من مجازر وفظائع وجرائم حرب على مدى الحروب الثلاثة التي أشرنا إليها في هذا الفصل، دون أن نشير إلى عشرات العمليات الحربية والعدوانية ضد قطاع غزة، تحديدًا على مدى فترة الاحتلال منذ العام 1967 بالحد الأدنى، عدا اعتداءاتها منذ عام النكبة مرورًا بالعدوان الثلاثي على سيناء واحتلال غزة في 1956.

خاتمة

استعرضنا في هذا البحث القصير عددًا من المجازر والجرائم التي ارتكبتها العصابات الصهيونية قبل العام 1948 وخلاله، ثم ما ارتكبته حكومات إسرائيل المتعاقبة، والتي ذهب ضحيتها عدد كبير جدًا من أبناء الشعب العربي الفلسطيني.

وأوردنا شهادات لجنود وضباط سابقين ومسؤولين سياسيين وسواهم في ما يتعلق بعدد من المجازر والأعمال الارهابية التي قامت بها العصابات العسكرية الصهيونية والجيش الإسرائيلي لاحقًا.

وكذلك وجهنا عنايتنا نحو جزئية الاعتراف والاعتذار الإسرائيلي – إن وجد – تجاه هذه المجازر والجرائم.

إن مواضيع: المجازر والطرد والسرقة/النهب مترابطة مع بعضها البعض بالنسبة للمشروع الاقتلاعي الذي نفذته المنظمات العسكرية اليهودية في العام 1948 وبعده أيضًا، سواء في الداخل الفلسطيني أم في مواقع انتشار الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

إنما، رأينا التهرب المستمر من تحمّل أي مسؤولية مباشرة وبصريح العبارة من طرف الحكومة كهيئة حاكمة أو طرف مسؤول فيها مباشرة. ولا يأتي هذا التهرب على خلفية إنكار إسرائيل المستمر لقيامها بأي مجزرة فقط، بل أيضًا على تحميل الطرف الفلسطيني كامل المسؤولية.

وإن كان هناك اعتراف فهو مبطن أو بصيغة اعتذار يتوهم السامع أنه اعتراف صريح.

على كل حال، ستبقى ملفات المجازر والجرائم الإسرائيلية مفتوحة للتاريخ وللمستقبل. وعلى الفلسطينيين قيادة وشعبًا النظر فيما هم فاعلون.

---

[311] أنظر الدراسة القانونية التي أعدّها محمد عز الدين مصطفى حمدان:"رؤية قانونية تحليلية لجرائم الحرب الإسرائيلية في تقرير جولدستون"، على موقع المركز الديمقراطي العربي – القاهرة، من تاريخ 17 آب – اغسطس 2016. Democraticac.de\?p=35789

من جانب آخر، اهتممنا بتخصيص فصل قصير عن مهجري الداخل (أي الذين تم اقتلاعهم من قراهم وبلداتهم وانتقلوا إلى قرى أخرى ضمن حدود دولة إسرائيل في العام 1948). تعرضت هذه المجموعة من الشعب الفلسطيني على مدى زمني واسع إلى سياسات قمعية وضغوطات كثيرة بعد أن صادرت حكومة إسرائيل أراضيهم وممتلكاتهم. فهم يشاركون باقي مكونات الشعب الفلسطيني اللاجئين. بمعنى، أنهم لاجئون في وطنهم على الرغم من أن مكانتهم القانونية في إسرائيل في عرف "مواطنون متساوون" على حدّ زعم إسرائيل.

في المحصلة الأخيرة، تواصل إسرائيل توظيف أدوات القمع والسلب والنهب والتشريد والطرد بحق الشعب الفلسطيني لتعزز بقاءها واستقرارها. لكن الشعب الفلسطيني في كل مواقع تواجده لا يقف مكتوف اليدين محبطًا، إنما يمتلك من الأدوات المقاوِمَة ما يبعث فيه الأمل.